جمهورية مصر العربية

البيـــــان الـــمالـــى

عـــن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

القاهرة

يونيو ٢٠١١

محتويات البيان المالى
عن
مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة الماليـــة ٢٠١٢/٢٠١١

. . . . . .

	رقم الصفحة
المقدمـــــة	١
الفصـــل الأول : مرحلة جديدة من تاريخ مصر الثورة المصرية ومستقبل جديد	٥
– موقف المجتمع الدولى	٨
– قمة مجموعة الثمانى	٩
– اجتماع وزراء المالية لمجموعة الدول السبع فى واشنطن	١٠
الفصل الثانى : أهداف السياسة المالية والاطار العام لسياسات التشغيل والعدالة الاجتماعية :	١١
أولاً – أهداف السياسة المالية فى الأجل المتوسط	١٥
ثانياً – أسس إعداد موازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١	١٦
ثالثا – أداء السياسة المالية فى المدى المتوسط	٣٨
رابعاً – الإطار العام لسياسات التشغيل والعدالة الاجتماعية فى المدى المتوسط	٤٨
الفصل الثالث : التطورات الإقتصادية على الساحتين المحلية والعالمية :	٦٣
أولاً – التطورات الإقتصادية على الساحة المحلية	٦٣
ثانياً – أداء الاقتصاد العالمى والأسواق الخارجية	٨٠
الفصل الرابع : أداء الموازنة العامة خلال عامى ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، ٢٠١١/٢٠١٠ :	٩٩
أولاً – نتائج العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٩
ثانياً – أداء الموازنة العامة خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠	١١٠

رقم الصفحة

الفصل الخامس : أسس تقديرات استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ ١٢٩

أولاً – التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ ١٣٣

ثانياً – التقديرات التفصيلية للمصروفات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ ١٤٦

ثالثاً – التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ ١٨١

الفصل السادس : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ ٢٠١

أولاً – العجز النقدى للموازنة ٢٠٢

ثانياً – صافى الحيازة من الأصول المالية ٢٠٣

ثالثاً – العجز الكلى للموازنة ٢٠٥

رابعاً – إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة ٢٠٧

خامساً – مركز الدين العام المحلى والخارجى ٢٠٩

الفصل السابع : مشروع موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ ٢١٥

بيان الجـــداول

البيـــــــان	رقم الجدول	رقم الصفحة
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	١	٣٠
أهـم الـبرامج الاسـتثمارية بموازنـة العـام المـالى ٢٠١٢/٢٠١١	٢	٥١
حجم البطالة موزع طبقاً للمؤهل الدراسى	٣	٥٤
الانفـاق علـى البعـد الاجتمـاعى بمـشروع موازنـة ٢٠١٢/٢٠١١	٤	٥٧
بنود الدعم الرئيسية	٥	٥٨
تطـورات معـدل النمـو فـى النـاتج المحلـى الإجمـالى العالمى	٦	٨٣
تطـور معـدلات البطالـة فـى بعـض المنـاطق والبلـدان المختارة	٧	٨٥
معدلات التضخم العالمية	٨	٨٦
تطور المخزون العالمى لبعض السلع الغذائية الرئيسية	٩	٩٥
تطـور حـصيلة أنـواع الـضرائب خـلال العـام المـالى ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠	١٠٢
ايرادات قناة السويس	١١	١٠٤
إجمالى الايرادات غير الضريبية	١٢	١٠٥
مصروفات شراء السلع والخدمات	١٣	١٠٦
مصروفات الفوائد	١٤	١٠٧
مصروفات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٥	١٠٨
مـصروفات الاسـتثمارات ومـصادر تمويلهـا فـى عـام ٢٠١٠/٢٠٠٩	١٦	١٠٩
إجمالى دين أجهزة الموازنة العامة	١٧	١١٢
أهم العناصر المؤثرة على العجز بالموازنـة العامـة فـى العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠	١٨	١١٧
المؤشرات والافتراضات الرئيسية	١٩	١٣١

البيـــــــــان	رقم الجدول	رقم الصفحة
استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة	٢٠	١٣٤
المصروفات والإيرادات	٢١	١٣٦
المصروفات	٢٢	١٣٨
حيازة الأصول المالية	٢٣	١٤٠
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٢٤	١٤١
الإيـــرادات العامة	٢٥	١٤٤
الأجور وتعويضات العاملين	٢٦	١٥٠
شراء السلع والخدمات	٢٧	١٥٢
الفوائد	٢٨	١٥٨
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٩	١٦٢
دعم السلع التموينية بمشروع السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢	٣٠	١٦٤
دعم المنتجات البترولية بمشروع السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢	٣١	١٦٦
شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات "	٣٢	١٧٦
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية	٣٣	١٧٧
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة	٣٤	١٧٩
المصروفات بالتصنيف الوظيفى لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢	٣٥	١٨٠
الإيرادات العامة	٣٦	١٨٢
تطور حصيلة الإيرادات الضريبية	٣٧	١٨٥

البيـــــــان	رقم الجدول	رقم الصفحة
مكونات الإيرادات الضريبية	٣٨	١٨٧
الضرائب العامة	٣٩	١٨٩
ضرائب المبيعات	٤٠	١٩٢
الضرائب والرسوم الجمركية	٤١	١٩٤
الإيرادات الضريبية الأخرى	٤٢	١٩٧
الإيرادات الأخرى	٤٣	٢٠٠
صافى حيازة الأصول المالية	٤٤	٢٠٤
العجز الكلى	٤٥	٢٠٦
صافى الاقتراض ومصادر التمويل	٤٦	٢٠٨
تطور صافى الدين العام	٤٧	٢١٠
تطور صافى الدين العام المحلى والخارجى	٤٨	٢١٢
موازنة الخزانة العامة (الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة)	٤٩	٢١٦
موازنة الخزانة العامة (النتائج العامة للموازنة العامة)	٥٠	٢١٧

" بسم الله الرحمن الرحيم "

﴿ إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ﴾

صدق الله العظيم

يشرفني تقديم البيان المالى عن الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ والتي صدق عليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة للعمل بها من أول يوليو ٢٠١١، وهى الموازنة المصاحبة لآخر سنة من سنوات الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية عن الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢/٢٠١١.

ويتضمن هذا البيان توجهات السياسة المالية فى هذه السنة المالية وعلى المدى الزمنى المتوسط، وكذا المقومات الرئيسية التى بُنى على أساسها مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ فى ضوء الظروف والمتغيرات والإفتراضات التى كانت سارية فى وقت إعداد المشروع. وأود الإشارة إلى أن مشروع الموازنة كان قد تم طرحه على الرأى العام، ومناقشته مع عدد كبير من ممثلى مختلف الأطياف السياسية والفكرية والإقتصادية ونخبة عريضة من ممثلى مجتمع الأعمال ورجال الفكر والإعلام حتى وصل إلى صورته الحالية، أخذاً فى الإعتبار تحقيق التوازنات الضرورية بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والمالية المختلفة.

فكما تمر مصر بمرحلة فارقة من تاريخها السياسى، فإنها تواجه أيضاً مرحلة دقيقة جداً على الصعيد الإقتصادى تتطلب صياغة السياسة الإقتصادية برؤية عملية قادرة على أن تسهم بفاعلية فى إرساء قواعد العدالة الإجتماعية بجانب إرساءها لمحددات النمو الإقتصادى. رؤية ترسى قواعد لنمو أفضل يشعر بثماره جموع المصريين، بجانب كونه نمواً يحقق زيادة حقيقية فى دخول المواطنين،ويأتى بثماره للعيش الكريم لكل بيت فى مصر.

والتحدى الذى يواجهنا اليوم لم يعد كما كان قاصراً فى الأعوام الماضية على إقتصاد عالمى يعانى من أزمة مالية وإقتصادية طاحنة لا يستطيع إنهاء تداعياتها بشكل كامل بما تعكسه المؤشرات المالية والإقتصادية من شكوك حول تعافيه، بل وإمكانية دخوله فى دائرة ركود جديدة، كما إنه لم يعد تحدياً قاصراً على إرتفاعات متتالية فى الأسعار العالمية للسلع الأولية خاصة المواد الغذائية والتى ننفق عليها نحو ٤٠% من دخولنا، وإنما بات تحدياً بات يهدد سلامة إقتصادنا من الداخل؛ ونعى كل الوعى أن ذلك الموقف يتطلب عودة عجلة الإنتاج للدوران مرة أخرى بكامل طاقتها من دون توقف أو تأخير حتى يمكننا العبور بإقتصادنا من هذه الظروف الإستثنائية إلى مستقبل أفضل لنا ولأبنائنا.

ولا شك فى أن الأحداث والتغيرات الجوهرية التى طرأت على الحياة السياسية فى مصر سيكون لها آثار إقتصادية وإجتماعية إيجابية

قريبة، وأنه بالرغم من التداعيات الإقتصادية السلبية التى تشهدها البلاد حالياً، إلا أنها ستكون وقتية؛ إذ أن الإصلاحات السياسية، وتفعيل سيادة القانون، ومحاربة الفساد، وتعزيز أطر الشفافية والحوكمة الرشيدة؛ سيكون لجميعها الأثر البالغ فى وضع الإقتصاد المصرى على مسارات جديدة من النمو الأفضل والتنمية الأشمل والإستقرار المستدام.

وقد إكتسب الإقتصاد المصرى مقومات مهمة فى السنوات الأخيرة زادت من ديناميكيته وقدرته على التعامل بمرونة مع الظروف المحيطة المختلفة حيث إستطاع إستيعاب أزمة إرتفاع الأسعار العالمية فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى حد كبير من خلال تطبيق حزمة برامج مفادها إعادة تدوير الفوائض التى حققها الإقتصاد أثناء سنوات النمو المرتفع تضمنت إجراءات لزيادة برامج الدعم السلعى والمستفيدين منه وكذلك زيادة الأجور بنسبة ٣٠%، حيث تم تمويل هذه الحزمة من خلال إجراءات ضريبية يقع معظم أعبائها على الأغنياء.كما إستطاع الإقتصاد المصرى الصمود أمام الأزمة المالية العالمية التى بدأت بحدة غير مسبوقة فى أكتوبر من عام ٢٠٠٨، والتمكن من تحقيق معدلات نمو إيجابية بلغت ٤،٧% فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ونحو ٥،٢% فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، ثم ٥،٥% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١، وذلك إستناداً إلى التنوع الكبير فى القطاعات الدافعة لذلك النمو، وكذلك التغيرات الهيكلية التى طرأت على التشريعات والمؤسسات التى تدير دفة الإقتصاد،والإصلاحات التى تمت فى القطاع

المالى والمصرفى، بجانب الإجراءات التى إتبعتها كل من وزارة المالية والبنك المركزى فى التعامل مع الأزمة.

وإنما ليؤكد ذلك كله إمكانات الإقتصاد المصرى بما لديه من بنية أساسية وإقتصادية قوية ستمكنه من النهوض مرة أخرى وإستعادة مكانته ضمن الإقتصادات الواعدة ليتبوأ مكانة متقدمة وسط هذه الإقتصادات.وبالتالى فإنه لا مجال للتراجع عن السياسات الإقتصادية المحفزة للنمو وتثبيت أسس الإستقرار المالى والإقتصادى على المدى المتوسط والبعيد، إلا أننا فى نفس الوقت نؤكد كل التأكيد أن ذلك النمو سيرتكز على مجموعة برامج وسياسات تحقق توزيعاً أكثر عدالة لثماره، وتنمية أشمل ترفع من جودة الحياة للغالبية من جموع المصريين.

إنها مرحلة انتقالية كبيرة تستحق من جميع أطياف مجتمعنا التكاتف واستيعابها بكامل المسئولية – كلٌ فى موقعه – لتحقيق الطموحات الكبيرة التى نأملها لوطننا. ونحن على ثقة كاملة فى دور القوات المسلحة وقدرتها على تحمل المسئوليات الملقاة على عاتقها بنجاح وإقتدار والعبور بالوطن مرة أخرى إلى بر الأمان.

والله الموفق

. . . . .

الفصل الأول

مرحلة جديدة من تاريخ مصر
الثورة المصرية ومستقبل جديد

مرت مصر خلال السنوات الماضية بفترة من الترقب ع ن كث ب حول المستقبل السياسى للبلاد خاصة مع قرب إنتهاء الفت رة الرئاس ية الخامسة للرئيس السابق حسنى مبارك، حيث تفاقمت حدة الوضع عل ى الساحة السياسية مع كثرة الأخطاء والتى وص لت إل ى قمتها ا خ لال الإنتخابات البرلمانية فى أكتوبر ٢٠١٠ وما أسفرت عنه من سيطرة شبه كاملة لحزب واحد فى إنتخابات وصفت بأنها ش هدت عمليـ ات تزوي ر واسعة . وقد ساهم إنتشار الحديث حول الفساد وتكوين ثروات ض خمة لدى بضعة أفراد فى فترات زمنية قصيرة بجان ب بع ض الممارس ات الأمنية فى زيادة حالة الاحتقان .

وعلى الرغم من أن الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية الت ى تم ت خلال العقد الماضى ساهمت فى تحقيق معدلات نمو إقتصادى مرتفعة، إلا أنه صاحبها فى نفس الوقت إرتفاع فى معدلات التضخم، وإختلالات حادة فى سوق العمل نتيجة عدم قدرة نظام التعليم عل ى إخ راج الكف اءات

المطلوبة التى يحتاجها السوق، وضعف شبكات الضمان الإجتماعى، وانتشار الفساد الإدارى، بالإضافة إلى الآثار السلبية للأزمات الإقتصادية العالمية المتتالية وما لها من تبعات إقتصادية وإجتماعية ضخمة لا تزال العديد من الدول تعانى من آثارها السلبية. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة فى عدم قدرة فئات عريضة داخل المجتمع المصرى من الإستفادة من معدلات النمو التى تحققت، وبالتالى إرتفاع معدلات البطالة، وإتساع الفجوة بين الدخول، وتأثر معدلات الفقر.

وقد حددت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ثلاثة مطالب رئيسية: حرية، كرامة، عدالة إجتماعية. وكان هناك توافق عام على أهمية الديمقراطية لتحقيق هذه المطالب. وإتسمت الثورة بالسلمية وعدم لجوء أفرادها إلى العنف المتعارف عليه فى مثل هذه الاحداث، كما إتسمت بمشاركة فئات المجتمع من كبار وصغار ورجال وسيدات ومن مختلف الطوائف بميدان التحرير؛ كما كانت بعيدة عن ممارسات التمييز العنصرى والطائفى حيث كانت مثل هذه الروح الجديدة للثورة مثار إعجاب للعالم فيما وصفها " **بالثورة السلمية البيضاء** ".

وقد ساندت المؤسسة العسكرية مطالب الثورة ووصفتها بالمطالب المشروعة وأكدت أنها ستظل الحامى لهذه المطالب حتى تتحقق. وأكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن قيادته للبلاد تأتى فى خضم مرحلة إنتقالية ومؤقتة لحين تسليمها إلى رئيس للجمهورية وبرلمان منتخبين، وذلك فى إطار نظام حكم مدنى يعمل على ترسيخ دعائم وقواعد جديدة للديمقراطية والإستقرار.

وقد قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعطيل العمل بالدستور القديم، وإختيار لجنة من الخبراء القانونيين لإقتراح التعديلات اللازمة لإجراء إنتخابات جديدة بما فى ذلك شروط الترشح لرئاسة الجمهورية وقصر فترة الرئاسة لمدتين فقط. كما جاءت عملية الإستفتاء على بعض مواد الدستور كحدث ديمقراطى لم تشهده البلاد لعدة أجيال خاصة من حيث المشاركة التى زادت نسبتها عن ٤٠% ممن لهم حق الإنتخاب. وقد وافقت الأغلبية بنسبة ٧٧,٨% على هذه التعديلات، وقام على إثرها المجلس العسكرى بإصدار "إعلان دستورى" يضم إلى جانب المواد التى تم الإستفتاء عليها بعض المواد المكملة لتسيير شئون البلاد لحين إنتهاء هذه الفترة الإنتقالية وإجراء تعديل شامل على الدستور.

وقام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار مرسوم بقانون رقم ١٢ لعام ٢٠١١ لتكوين وتشكيل وإنشاء الأحزاب الجديدة، وتضمن إطلاق حرية وتكوين الأحزاب بالإخطار، وحظر تأسيسها على أساس دينى أو على أى من أسس التمييز بين المواطنين المصريين .

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية شملت الإشراف القضائى الكامل على الإستفتاءات والإنتخابات السياسية بدءًا من إعداد الجداول الانتخابية وانتهاءاً بإعلان النتائج؛ وعلى أن يكون الإنتخاب بالرقم القومى، والتصويت فى اللجان بحسب محل إقامة الناخب. وسوف يتاح للمصريين المقيمين بالخارج والذى يقدر عددهم بنحو ١٠ مليون مواطن بالتصويت فى الإنتخابات للمرة الأولى.

وخلال هذه الفترة وبعد إنتهاء مهمة حكومة الفريق أحمد شفيق، تم تكليف حكومة جديدة برئاسة الدكتور عصام شرف لتتولى المسئولية فى هذه المرحلة الحرجة، وقد ضمت الحكومة فى صفوفها اعضاء من مختلف الأطياف السياسية فيما سمى بحكومة "**التوافق الوطنى**".

موقف المجتمع الدولى

لقد عاش المجتمع الدولى أحداث الثورة المصرية لحظة بلحظة وسط إهتمام غير عادى من وسائل الإعلام العالمية يعكس ثقل مصر فى المنطقة وكونها لاعب رئيسى فى إستقرار منطقة الشرق الأوسط . وقد أعرب المجتمع العالمى عن إعجابه بالثورة السلمية فى مصر.

وإدراكاً منه بأهمية نجاح الثورة المصرية فى تحقيق أهدافها حتى النهاية ، ومع الاعتراف بتكلفة المرحلة الإنتقالية سياسياً ومالياً وفنياً، والمخاطر المرتبطة بالديمقراطية وإمكانية جنوحها عن المسار السليم، فقد أعرب المجتمع الدولى فى أكثر من مناسبة عن إستعداده لمساندة مصر فى هذه المرحلة الإنتقالية سياسياً ومالياً وفنياً لإنجاح تجربة التحول الديمقراطى.

قمة مجموعة الثمانى بدوفيل

وقد أكدت قمة مجموعة دول الثمانى الصناعية الكبرى فى إجتماعها السنوى بمدينة دوفيل الفرنسية خلال الفترة ٢٦- ٢٧ مايو ٢٠١١ عن مساندتها للتحول الديمقراطى فى الدول العربية وخاصة فى مصر وتونس، وعن إلتزامها بتقديم المساعدات المالية اللازمة لهذه الدول لعبور المرحلة الانتقالية .

وقد أعلنت القمة عن إطلاق "إتفاقية مشاركة دوفيل" مع شعوب المنطقة وذلك فى حضور رئيسى وزراء كل من مصر وتونس، وأمين عام جامعة الدول العربية. وتقوم هذه المشاركة على محورين أساسيين: محور سياسى يقوم على دعم التحول الديمقراطى فى دول المنطقة وتحسين أطر الحوكمة، ولاسيما مكافحة الفساد وتدعيم الإطار المؤسسى اللازم لضمان الشفافية والقدرة على محاسبة الحكومات؛ ومحور إقتصادى يقوم على دعم جهود الدول العربية فى تحقيق نمو إقتصادى مستدام يسمح بمشاركة مجتمعية واسعة، وذلك من خلال مساعدة هذه الدول على تنفيذ خططها للإصلاح الإقتصادى والإجتماعى والتى تستهدف بشكل خاص إيجاد فرص عمل جديدة، وفى إطار من التطبيق العادل للقانون على الجميع، ومع التأكد من تحقيق الإستقرار الإقتصادى لتدعيم مرحلة التحول إلى نظم ديمقراطية مستقرة .

وقد دعت القمة مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، والبنك الافريقى للتنمية، وبنك الاستثمار الاوروبى، والبنك الإسلامي للتنمية إلى تقديم الدعم الكامل والعمل بشكل وثيق فى ضوء الإحتياجات التمويلية التى قد تظهر فى دول المنطقة. وفى هذا الإطار، فقد أشارت المؤسسات التمويلية إلى قدرتها على توفير أكثر من ٢٠ مليار دولار لدعم جهود الإصلاح فى مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

إجتماع وزراء المالية لمجموعة الدول السبع فى واشنطن

وكان وزراء مالية مجموعة الدول السبع الكبرى قد عقدوا إجتماعاً على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين والتى عقدت بواشنطن فى ابريل ٢٠١١، حيث تم تخصيص الجلسة بالكامل لمناقشة التغيرات السياسية والاقتصادية التى تشهدها كل من مصر وتونس. وقد حضر الاجتماع وزراء مالية بعض دول الخليج، بالإضافة إلى رؤساء مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية الرئيسية المختلفة.

وقد أبدى الحضور استعدادا كاملاً لتوفير الموارد المالية المطلوبة لكل من مصر وتونس لعبور المرحلة الإنتقالية وبحيث يأتى جزء من هذا التمويل من خلال مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية كما سبقت الإشارة. كما تم التأكيد خلال الإجتماع على أهمية الإنصات الجيد لإحتياجات حكومات الدول التى تمر بمراحل إنتقالية كبيرة مثل مصر وتونس، وأهمية التحرك السريع لتوفير الموارد المالية المطلوبة لتجنب حدوث أزمات إقتصادية مصاحبة للتغيرات السياسية فى المنطقة. وفى هذا الإطار أعلن رئيس صندوق النقد الدولى أن إدارة الصندوق قررت تخصيص نحو ٣٥ مليار دولار لسد الحاجات التمويلية بالمنطقة .

ووسط هذا المناخ الجديد فى مصر والمنطقة يأتى مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٢ والذى يستهدف ضمن أولوياته الرئيسية إستعادة الإستقرار اللازم لدفع عجلة نمو النشاط الإقتصادى، والسعى لتحقيق العدالة الإجتماعية، والعمل على الوصول إلى مستوى معيشة أفضل لجموع أفراد الشعب المصرى. وسنعرض فى القسم التالى للتوجه العام للسياسة الإقتصادية والإجتماعية فى مصر.

الفصل الثانى

أهداف السياسة المالية والإطار العام لسياسات التشغيل والعدالة الاجتماعية

مقدمة

على مدار العقدين الماضيين، ومنذ تدشين برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى في بداية التسعينات من القرن الماضى ، شهد الاقتصاد المصرى العديد من جهود الإصلاح الاقتصادى والتي كانت تهدف الى تعزيز قدرة الاقتصاد المصرى على النمو والتشغيل، بهدف رفع مستويات المعيشة لمختلف فئات الدخل في المجتمع المصري .

ومع تراكم جهود الإصلاح، وتعزيزها بصفة خاصة خلال السنوات العشر الماضية، إستطاع الاقتصاد المصري تحقيق مكتسبات هامة على رأسها تحقيق بنية إقتصادية متطورة أدت إلى تنوع مصادر النمو وبالتالى مساهمة العديد من القطاعات الإنتاجية في تحقيق ذلك النمو؛ وذلك بخلاف ما كان سائداً في العقود السابقة من الإعتماد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية والسيادية كالبترول وقناة السويس لدفع عجلة الإقتصاد. وقد

نجحت السياسات الاقتصادية في زيادة معدلات النمو للاقتصاد لتصل ف ي المتوسط إلى ٧ ٪ خلال أعوام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وهو ما يعد ضمن أفضل المعدلات المحققة على مستوى الدول الناشئة ف ى ذل ك الوقت. وصاحب ذلك تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض نسبة عجز الموازنة العامة والدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك انخفاض معدلات البطالة _ وإن كان تدريجياً _ فيما قبل اند لاع الأزم ة المالية العالمية. كما شهدت هذه الفترة زيادة صافي تدفقات النقد الأجنبي سواء الجارية أو الرأسمالية مما انعكس على زي ادة حج م الاحتياط ات الدولية وصلابة قطاع المعاملات الخارجية، وغيرها من المؤشرات والتي عملت على إحداث تحسن كبير في صورة الاقتصاد المصرى؛ بات الاقتصاد على إثرها أكثر جاذبية للاستثمارات المحلي ة والخارجي ة مع اً بجان ب اكتسابه صلابة في مواجهة الأزمات الخارجية والداخلية.

وليس أدل على ذلك من قدرة الاقتصاد الم صري عل ى مواجه ة أزمتين عالميتين متتاليتين عصفت ثانيهما بأعتى الإقت صادات العالمي ة المتقدمة بينما حافظ الاقتصاد المصري إلى حد كبير على أداء متميز انفرد به مع عدد قليل جداً من الدول على مستوى العالم. وق د تمثل ت هات ان الأزمتان في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغذاء وانهيار الأسواق المالية العالمية، حيث استوجبتا إعادة صياغة السياسة الاقتصادية للتخفيف م ن آثارهما السلبية على الجانبين الإقتصادي والإجتماعي . وق د اس تتوجب مواجهة الأزمة الأولى وآثارها التضخمية، أن قامت الحكومة ف ي م ايو ٢٠٠٨ بتنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية تحتوى على عدة إص لاحات ضريبية (منها إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية وزيادة ضريبة المبيع ات على بعض منتجات التبغ وبعض المنتجات النفطية) لتوفير إيرادات إضافية

تقدر بنحو ١٤ مليار جنيه، وذلك لتخصيصها لرفع أجور نحو ٥،٨ مليون موظف حكومي، فضلا عن زيادة مخصصات السلع الغذائية الأساسية على البطاقات التموينية، والتي يستفيد منها ما يربو على ١٢ مليون أسرة مصرية.

ومع اندلاع الأزمة الثانية وظهور آثارها الانكماشية ، تم تنفيذ حزمة مالية أخرى تبلغ نحو ١٥,٥ مليار جنيه ، أو ما يعادل ١,٥ % من الناتج المحلي الإجمالي ، لحفز النمو الاقتصادي من خلال ضخها في تنفيذ عدة مشاريع تتعلق بالمرافق والبنية التحتية ذات الأولوية في إطار الخطة الخمسية. وقد جاءت تلك الحزمة لتحقيق هدفين رئيسيين، أولهما المساعدة على الاحتفاظ بقوة دفع النمو وتوليد فرص عمل، وثانيهما الإرتقاء بالبنية التحتية والمرافق الأساسية لتمكين الاقتصاد المصري من تحقيق معدلات نمو أعلى بعد تخطي الأزمة.

على الرغم من هذا النجاح الذى أشاد به العديد من المؤسسات الدولية ، إلا أنه ثمة عدد من المشاكل الهيكلية حالت دون تدفق ثمار ذلك النجاح ووصول عوائد النمو الى العديد من فئات المجتمع، خاصة محدودى الدخل ، ومن ثم أدت إلى وجود فجوة لا يستهان بها في توزيع الدخول خاصة مع عدم حدوث تراجع فى معدلات البطالة على النحو المرجو ، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر بالرغم من تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي ، حيث يظل معدل الفقر فى مصر فى حدود ٢٢٪ (بالإضافة الى ٢٠٪ ممن هم قريبون لحد الفقر).

ويأتى في صدارة المشكلات الهيكلية التي يعـ انـي منهـ ا الاقتـ صاد المصري عدم توافق المستوى التعليمي والمهاري للسواد الأعظم من قوة العمل المصرية . وبالأخص الشباب - مع هيكل المهارات المطلوبة فى سوق العمل مما ساهم في صعوبة تشغيل أعداد كبيرة من طالبى العمـ ل ، وبالتالى إرتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة خاصة بين الشباب لتتركـ ز البطالة فى الفئة العمرية ١٥ – ٢٩ سنة حيث تزيد نسبة البطالة بيـ نهم عن ٢٥٪.

كما يأتى ضمن المشكلات الهيكلية المهمـ ة أيـ ضا وجـ ود بعـ ض الإختلالات والاختناقات التى لا يمكن إغفالها في هيكل الأسـ واق المحليـ ة للسلع والخدمات مع وجود قصور واضح فى آليات عمل هـ ذه الأسـ واق وقنوات التوزيع المرتبطة بها، وغياب المنافسة الحقيقيـ ة خاصـ ة فـ ي أسواق السلع الرئيسية، وتزامن ذلك كله مع الارتفاعات الكبيرة لأسـ عار السلع الأولية فى الأسواق العالمية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التـ ضخم المحلية، وبخاصة أسعار السلع الغذائية (حيث يمثل الإنفاق على الغذاء في المتوسط نحو ٤٥٪ من إنفاق الأسرة المصرية ويـ صل إلـ ى ٦٠٪ عنـ د الفئات الأقل دخلاً). وقد ساهمت الزيادات المتتالية لمعدلات التـ ضخم فـ ي تآكل القوة الشرائية لدى الأسر المصرية ووضع مزيد من الضغوط علـ ى أحوالهم المعيشية.

أولاً: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أربعة أهداف إستراتيجية فى الأجل المتوسط يمكن إيجازها فى الآتى:

- رفع معدلات النمو الإقتصادى بشكل يتوازن مع الحدود المطلوبة لإستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، ومع العمل -بالتنسيق مع السياسة النقدية- على تخفيف الضغوط التمويلية والتضخمية فى الإقتصاد المحلى.
- استعادة الإتجاه النزولى لمعدلات العجز والدين مرة أخرى والوصول بهما إلى معدلات آمنة فى الأجل المتوسط بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادى والإستدامة المالية فى البلاد. وتهدف السياسة المالية فى هذا الصدد أن تصل بمعدلات إجمالى الدين على أجهزة الموازنة العامة إلى نحو ٦٠% من الناتج بحلول عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وعلى أن تنخفض إلى أقل من تلك النسبة فيما بعد.
- وحيث أن السياسات الإقتصادية والإصلاحات التى أتبعت فى السابق أدت إلى زيادة معدلات النمو، إلا أنها لم تستطع تحقيق العدالة الإجتماعية، لذا فالمطلوب العمل على إتاحة موارد كافية تسمح بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بحيث يتم توجيه موارد أكبر للتنمية وللإنفاق على المجالات ذات المكون الإجتماعى المرتفع مثل الصحة والتعليم، وذلك بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين جودة الحياة للمواطن؛ ومن دون أن يكون لذلك تبعات مالية سلبية على الأجيال القادمة.
- إتاحة مساحة مالية كافية تسمح بمواجهة الأزمات الإقتصادية والمالية التى قد تحدث فى أى وقت خاصة فى ظل إقتصاد عالمى لا يزال مضطرباً ويعانى من مشكلات هيكلية تؤثر على إستقراره وإستقرار أسواقه.

ثانياً : أسس إعداد موازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ :

تطلب إعداد الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ الأخذ بالعديد من الاعتبارات الهامة والتى يبدو بعضاً منها متناقضاً ، وهو ما مثل تحدياً رئيسياً أمام الحكومة، حيث تطلب مشروع الموازنة المواءمة بين الوفاء بالاحتياجات الإجتماعية المتزايدة من جانب ، والتعامل مع الوضع المالى الحالى والذى يتسم بقدر بالغ من تراجع فى المساحة المالية المتاحة فى ضوء إرتفاع معدلات العجز والدين وكذا معدلات التضخم وأسعار الفائدة، ونهاية بالحاجة لدفع عجلة النشاط الإقتصادى خاصة وأن معدلات النمو المسجلة منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية ، وكذا المتوقع للعام المالى الجديد ٢٠١٢/٢٠١١ لا تزال أقل من المعدلات المطلوبة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل . ومن هنا فقد كانت هناك أهمية كبرى للوصول لمعادلة توائم بين هذه الجوانب المتناقضة إلى حدٍ ما.

وفى ضوء الحوارات المجتمعية حول مشروع الموازنة مع دوائر الفكر والإعلام وممثلى المجتمع المدنى ورجال الإقتصاد وتجمعات رجال الأعمال والاستثمار ، وكذلك مختلف الدوائر الرسمية ، فقد تم إتخاذ القرار بالتعامل مع هذه المتغيرات عن طريق المواءمة بين أبعادها .

ومن هذا المنطلق فقد اتخذت الحكومة قراراً بـ - ضرورة ضغط الإنفاق العام مع إعادة ترتيب أولوياته حفاظاً على معدلات العجز والدين ومنعها من التفاقم فى ظل الظروف الحالية التى يمر بها الإقتصاد القومى وذلك دونما التأثير على الالتزام بعناصر الإنفاق الإجتماعى وأنواع الإنفاق الحتمى الأخرى . وقد نجحت وزارة المالية فى إعداد مشروع للموازنة

للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ يعكس معدل للعجز الكلى فى حدود ٨,٦ ٪ من الناتج المحلى ، وهى نسبة لا تزال تفوق ما كان مقدراً فى السابق بنحو ١,٦ نقطة مئوية من الناتج المحلى. ويهدف التعجيل فى بدء إتباع سياسة مالية تتسم بالحرص خلال ٢٠١٢/٢٠١١ بدلاً من العام المالى التالى ٢٠١٣/٢٠١٢ كما كان معلناً فى السابق إلى إعلان رسالة واضحة مفادها حرص كل من الحكومة المصرية ووزارة المالية على استدامة مؤشرات المالية العامة من خلال خفض مسار عجز الموازنة والدين من اجل استعادة الثقة فى صلابة الإقتصاد المصرى وقدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة .

وعلى الرغم من أن السياسة المالية المتبعة فى الوقت الراهن لا تزال تتصف بكونها توسعية نسبياً ، خاصة إذا ما قورنت بإطارها العام ومؤشراتها الكلية قبل ثورة ٢٥ يناير حيث تتضمن تقديرات الموازنة العامة مخصصات مالية أضافية لتنفيذ عدد من البرامج والتدابير التى تضمن تحقيق الحماية والعدالة الإجتماعية وإرساء أسس جديدة لها وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بها من ناحية، ومن ناحية أخرى تحفيز الاقتصاد القومى وعودة معدلات التشغيل لمعدلاتها الطبيعية. ولكن وكما سبق ذكره فان السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية حفاظاً على سلامة واستقرار الأداء الاقتصادى للبلاد و لتجنب إحالة أعباء وتبعات مالية كبيرة للأجيال القادمة . وبالتالى فقد تم مراعاة ألا يتجاوز العجز المستهدف ٨,٦٪ من الناتج المحلى كما سبقت الإشارة .

شكل (١) : مقارنة العجز الكلى فى الإطار الحالى للسياسة المالية مع ما قبل ٢٥ يناير (مسار أساسى ومسار إصلاحى شامل إجراءات - نسبة إلى الناتج المحلى)

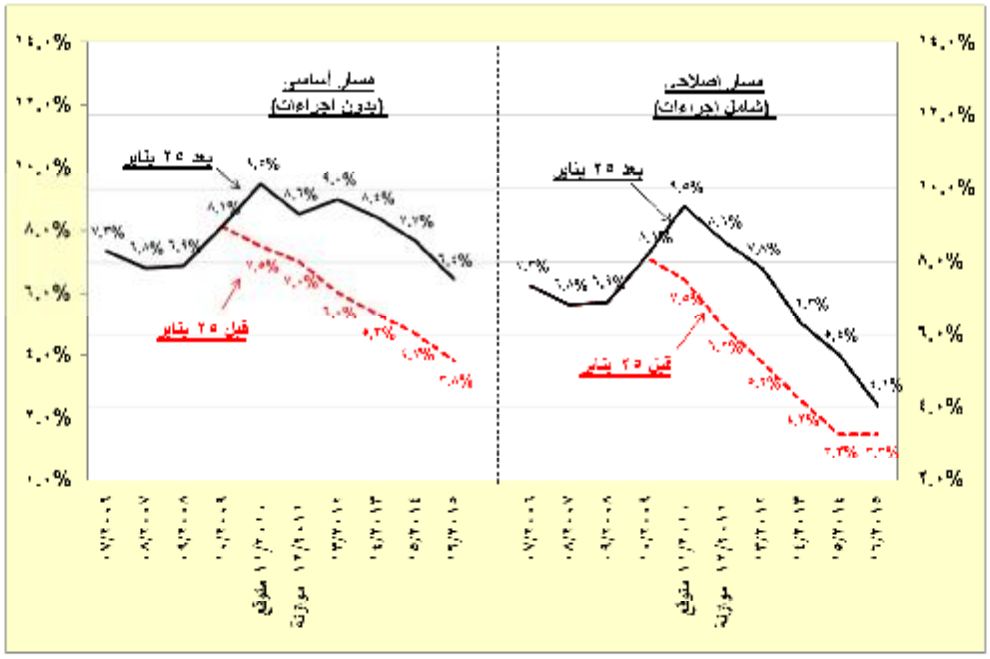

شكل (٢) : مقارنة الإنفاق العام فى الإطار الحالى للسياسة المالية مع ما قبل ٢٥ يناير (مسار أساسى بدون إجراءات)

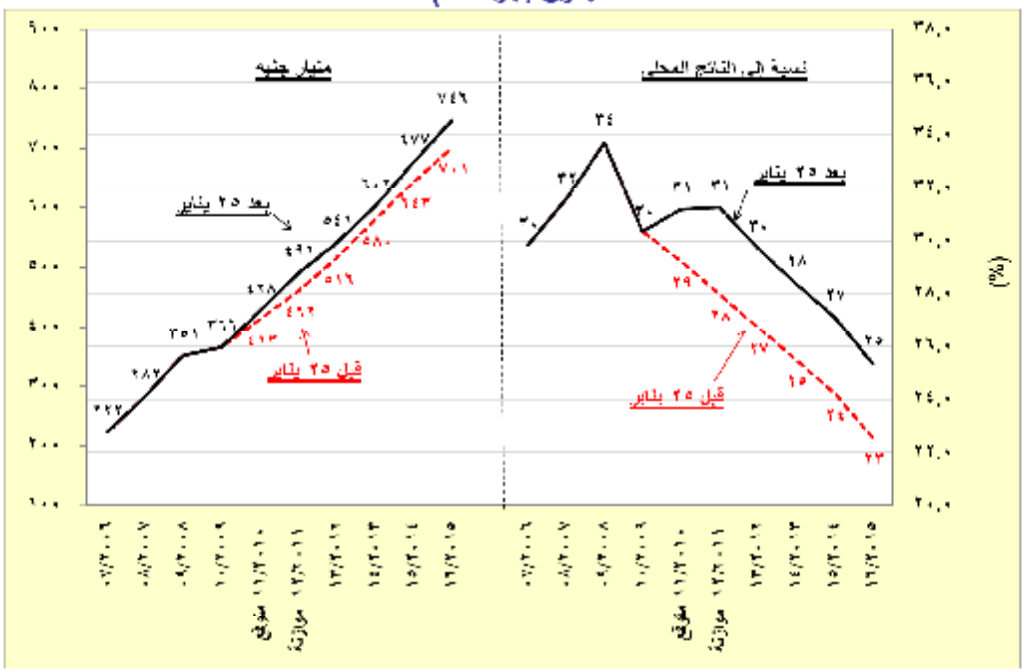

وقد قامت الحكومة بإعداد مشروع لموازنة العام المالى القادم يتضمن العديد من التدابير والبرامج الهامة التى ستجيب للمطالب المجتمعية خاصة تلك المتعلقة بالعدالة والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى دفع وتحفيز الاقتصاد القومى ، ولكن صاحب هذا الجهد قيام وزارة المالية بمراجعة شاملة لكافة بنود وبرامج الإنفاق العام بهدف إعادة ترتيب أولوياته لتتفق مع أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة خلال هذه المرحلة الانتقالية من جانب ، وللحفاظ على معدلات العجز والدين العام عند مستويات تضمن استقرار واستدامة مؤشرات الاقتصاد الكلى والمالية العامة من جانب آخر.

كما تزامن توقيت إعداد الموازنة مع استمرار تحقيق الأسعار العالمية لارتفاعات كبيرة بالإضافة إلى عدم استقرار أداء الاقتصاد العالمى خاصة فى الإتحاد الأوروبى . والذى يعد شريك اقتصادى رئيسى لمصر.

وتجدر الإشارة إلى إنه قد سبق تقدير بنود الموازنة القيام بإعداد إطار متكامل للاقتصاد الكلى يعكس التطورات المتوقعة خلال العام المالى القادم على الصعيدين المحلى والأجنبى، حيث تضمن أحدث تقديرات معدلات نمو الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية المتوقعة خلال العام المالى القادم والتى نعرضها بالتفصيل فى سياق الفصل الثانى، وكذا أحدث تقديرات الأسعار العالمية للسلع الغذائية والبترولية مع قياس أثرها على بنود الموازنة المختلفة مثل متحصلات الخزانة من كل من قناة السويس والجمارك والبترول. كما تم تقدير أهم مؤشرات الاقتصاد المحلى مثل معدلات النمو الحقيقى ومكمش الناتج المحلى ومعدلات الفائدة والتضخم فى ضوء أحدث التطورات التى يشهدها الاقتصاد القومى فى الوقت الراهن. ويوضح الجدول التالى أهم المؤشرات والافتراضات الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة العام المالى (٢٠١٢/٢٠١١).

جدول (١): المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

البيان	موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	متوقع ٢٠١١/٢٠١٠	فعلى ٢٠١٠/٢٠٠٩
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى (%)	٣,٧	٢,٦	٥,١
المكمش الإقتصادى (%)	١١,١	١١,٢	١٠,٧
متوسط أسعار الفائدة على الدين الحكومى	١٢,٥٠	١٠,٦٨	٨,٦٠
متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل) /١	١٠٠,٠	٩٢,٥	٧٤,٧
متوسط معدل الضريبة الجمركية الفعلى فى مصر /٢	٥,٤٠	٥,١٧	٤,٩٠
معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (%) /٣	٧,١	١٠,٢	٠,٥
معدل نمو الإقتصاد العالمى (%) /٣	٣,٦	٣,٧	٠,٩
إيضاحات :			
الناتج المحلى بأسعار السوق (مليار جنيه)	١،٥٧٠،٠٠٠	١،٣٧٣،٠٠٠	١،٢٠٦،٦٠٠
معدل نمو الإستهلاك (%)	١٥,٥	١٨,٤	١٣,٧
معدل نمو الإستثمارات (%)	١٥,٢	١٥,٤	١٤,٠
معدل نمو صادرات السلع والخدمات (%)	٦,٥	-٤,٩	-١,٠
معدل نمو واردات السلع والخدمات (%)	١١,٣	٣,٧	٤,٣

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الأجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية.

٢/ الضريبة الجمركية القيمية كنسبة إلى إجمالى الواردات السلعية.

٣/ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى World Economic Outlook Database فى ابريل ٢٠١١.

وتوضح المؤشرات السابقة توقع تحقيق الاقتصاد العالمى لمعدل نمو حقيقى خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ يبلغ نحو٣،٦% (وفقا لتقديرات لصندوق النقد الدولى عند إعداد الموازنة) مستندا إلى النمو القوى فى الدول النامية بنحو ٦،٥% فى المتوسط، وبخاصة الاقتصاديات الآسيوية والمقدر أن تنمو بنسبة ٨،٤% نتيجة النمو المتسارع فى كل من الصين والهند، وكذا النمو لدى مجموعة دول أمريكا اللاتينية بنحو ٤،٥% والتى يتصدرها إقتصاد كل من البرازيل والمكسيك.

وفى ضوء الأهداف والافتراضات السابق ذكرها ، فقد قامت وزارة المالية باعداد مشروع للموازنة العامة للعام المالى القادم (٢٠١٢/٢٠١١) يعكس تحقيق معدل عجز كلى قدره ١٣٤,٣ مليار جنيه (٨,٦٪ من الناتج المحلى) مقابل تقديرات للعجز الكلى خلال العام المالى الحالى قدرها ١٣٠ مليار جنيه (٩,٥٪ من الناتج المحلى)، ومقابل نسبة عجز ٧,٩٪ من الناتج المحلى كانت قد قدرت خلال المرحلة السابقة لثورة ٢٥ يناير. كما من المتوقع أن يبلغ العجز الأولى (بدون الفوائد) ١,٨٪ من الناتج المحلى مقابل ٣,٢٪ من الناتج المحلى خلال العام المالى الجارى. وتعكس تلك التقديرات إرتفاع جملة الإنفاق العام إلى نحو ٤٩٠,٦ مليار جنيه بنسبة نمو عن تقديرات العام المالى الجارى قدرها ١٤,٧٪ (٣١,٢٪ من الناتج المحلى) . كما أنه من المقدر أن تبلغ جملة الإيرادات ٣٤٩,٦ مليار جنيه (٢٢,٣٪ من الناتج المحلى) بزيادة سنوية قدرها ١٨,٧٪ عن العام الجارى .

ملخص لتطور الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٢
	فعلى		موازنة	متوقع	موازنة
إجمالى الإيرادات	٢٨٢،٥٠٥	٢٦٨،١١٤	٢٨٥،٨١٠	٢٩٤،٤٥٣	٣٤٩،٦٤٧
الإيرادات الضريبية	١٦٣،٢٢٢	١٧٠،٤٩٤	٢٠٠،٤٢٤	١٩٩،٧٧٠	٢٣٢،٢٣٢
الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٨٠،٢٥٤	٧٦،٦١٨	٨٨،٥٥٧	٩٢،٥٣٣	١١٠،٢٢٥
الضرائب على الممتلكات	٢،٧٦٣	٨،٧٧٠	١٢،٣٠٦	١٠،٨٣٢	١٥،٠٣٠
الضرائب على السلع والخدمات	٦٢،٦٥٠	٦٧،٠٩٥	٨٠،٩١٩	٧٧،٣٥٤	٨٥،٣٤٢
ضرائب التجارة الدولية	١٤،٠٩١	١٤،٧٠٢	١٥،٥٠٠	١٦،٠٠٠	١٨،٠٠٢
ضرائب أخرى	٣،٤٦٤	٣،٣٠٩	٣،٠٤٢	٣،٠٤٩	٣،٦٣٣
المنح	٧،٩٨٤	٤،٣٣٣	٥،١٥٦	٤،٩١٣	٩،٩٧٤
الإيرادات غير الضريبية	١١١،٢٩٩	٩٣،٢٨٨	٨٠،٢٣٠	٨٩،٧٧٠	١٠٧،٤٤١
إجمالى المصروفات	٣٥١،٥٠٠	٣٦٥،٩٨٧	٤٠٣،١٦٨	٤٢٧،٨٧٨	٤٩٠،٥٩٠
الأجور وتعويضات العاملين	٧٦،١٤٧	٨٥،٣٦٩	٩٥،٣٠٩	٩٥،٨١٨	١١٧،٤٩٧
شراء السلع والخدمات	٢٥،٠٧٢	٢٨،٠٥٩	٢٨،٨٥٨	٢٨،٨٢٣	٣٠،٢٥٥
الفوائد	٥٢،٨١٠	٧٢،٣٣٣	٩١،١٤٢	٨٦،٦٦٢	١٠٦،٣٠٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٢٧،٠٣٣	١٠٢،٩٧٤	١١٦،٦١٦	١٣٩،٥٠٣	١٥٧،٧٥٤
المصروفات الأخرى	٢٧،٠٠٧	٢٨،٩٠١	٣١،١٢٥	٣٦،٥٢٢	٣١،٦٢٢
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٤٣،٤٣٠	٤٨،٣٥٠	٤٠،١١٨	٤٠،٥٥١	٤٧،١٦١
العجز النقدى	٦٨،٩٩٥	٩٧،٨٧٢	١١٧،٣٥٨	١٣٣،٤٢٥	١٤٠،٩٤٣
صافى حيازة الأصول المالية	٢،٨٣١	١٦٦	(٨،٢٨٢)	(٣٠،٠٦٥)	(٦،٦٦٣)
العجز الكلى	٧١،٨٢٦	٩٨،٠٣٨	١٠٩،٠٧٦	١٣٠،٣٦٠	١٣٤،٢٨٠
ملاحظات:					
العجز الكلى (نسبة إلى الناتج المحلى)	٦،٩	٨،١	٧،٩	٩،٥	٨،٦
العجز الأولى (نسبة إلى الناتج المحلى)	١،٨	٢،١	١،٣	٣،٢	١،٨
إجمالى دين أجهزة الموازنة العامة (محلى و خارجى)	٨٤٣،٨٧٢	٩٥٧،٤٩٧	١،٠٨٠،٣٥٢	١،١٣٩،٥٠٢	١،٢٧٣،٥٣٢
نسبة إلى الناتج المحلى	٨١،٠	٧٩،٣	٧٨،٤	٨٣،٠	٨١،١
الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	٦٩٩،٦٦٧	٨٠٨،٣٨٣	٩١٧،٢٣٦	٩٧٩،٢٣١	١،١٠٨،٧٩٢
نسبة إلى الناتج المحلى	٦٧،١	٦٧،٠	٦٦،٢	٧١،٣	٧٠،٦
الدين الخارجى لأجهزة الموازنة العامة	١٤٤،٢٠٥	١٤٩،١١٤	١٦٨،١١٦	١٦٠،٢٧١	١٦٤،٧٤٠
نسبة إلى الناتج المحلى	١٣،٨	١٢،٤	١٢،٢	١١،٧	١٠،٥

تطور نسبة العجز الكلى والدين بالموازنة إلى الناتج لمحلى
(٢٠٠٤/٢٠٠٣ حتى ٢٠١٢/٢٠١١)

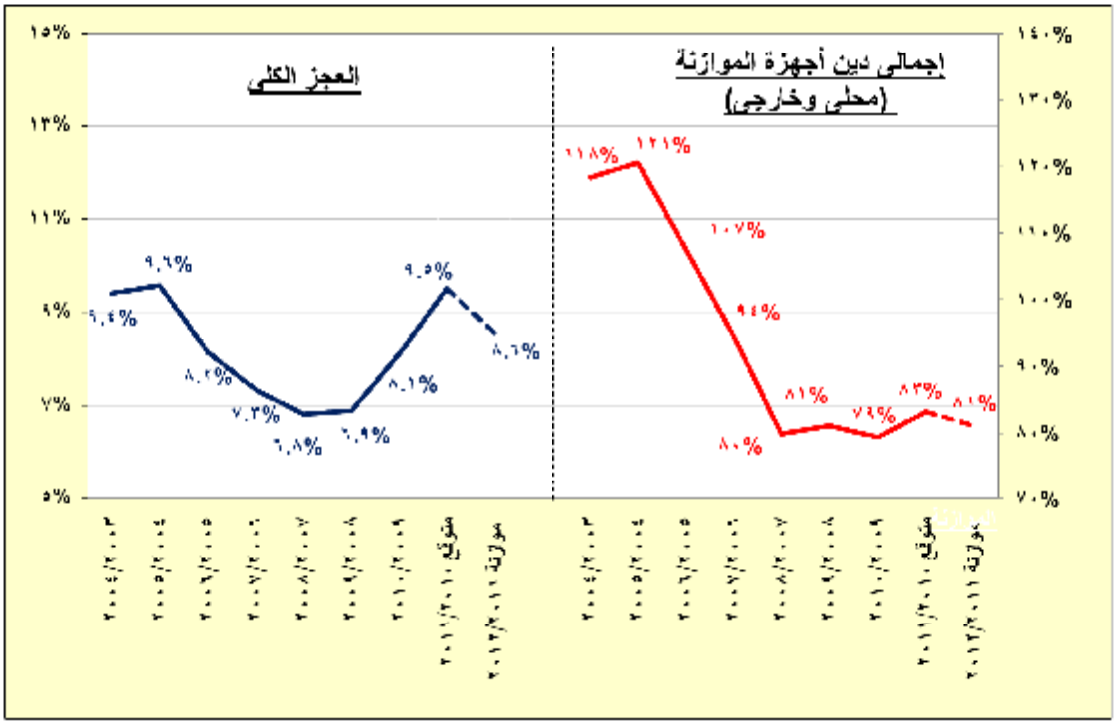

ومن المقدر أن يصاحب تقديرات عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ صافى احتياجات تمويلية قدرها ١٣٤,٣ مليار جنيه سيتم تمويلها بالكامل من مصادر محلية دون اللجوء للاقتراض الخارجى.

ومن المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام لأجهزة الموازنة العامة فى يونيو ٢٠١٢ ما يزيد عن ١٢٧٣ مليار جنيه (٨١،١% من الناتج المحلى) مقابل نحو ١١٤٠ مليار جنيه كمتوقع فى يونيو ٢٠١١ (٨٣% من الناتج المحلى). وبشكل أكثر تفصيلاً، فمن المتوقع أن يرتفع رصيد الدين المحلى مع نهاية العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١٣،٢% ليحقق ١١٠٩ مليار جنيه (٧٠،٦% من الناتج المحلى)، وأن يرتفع رصيد الدين الخارجى بنحو ٢،٨% ليحقق ١٦٤،٧ مليار جنيه (١٠،٥% من الناتج المحلى). وفى ضوء تلك الافتراضات فستنخفض نسبة الدين الخارجى لجملة رصيد الدين العام لأجهزة الموازنة إلى ١٢،٩% مع نهاية يونيو ٢٠١٢ مقارنة بـــ١٤،١% فى نهاية يونيو ٢٠١١.

حجم الدين لأجهزة الموازنة العامة

مليون جنيه

	٢٠١٢/٢٠١١ موازنة	٢٠١١/٢٠١٠ متوقع	٢٠١٠/٢٠٠٩ فعلى
إجمالى دين أجهزة الموازنة العامة	١،٢٧٣،٥٣٢	١،١٣٩،٥٠٢	٩٥٧،٤٩٧
معدل نمو	١١,٨	١٩,٠	١٣,٥
نسبة إلى الناتج المحلى	٨١,١	٨٣,٠	٧٩,٣
إجمالى الدين المحلى	١،١٠٨،٧٩٢	٩٧٩،٢٣١	٨٠٨،٣٨٣
معدل نمو	١٣,٢	٢١,١	١٥,٥
نسبة إلى الناتج المحلى	٧٠,٦	٧١,٣	٦٧,٠
إجمالى الدين الخارجى	١٦٤،٧٤٠	١٦٠،٢٧١	١٤٩،١١٤
معدل نمو	٢,٨	٧,٥	٣,٤
نسبة إلى الناتج المحلى	١٠,٥	١١,٧	١٢,٤

تطور إجمالي دين أجهزة الموازنة (محلى وخارجى)

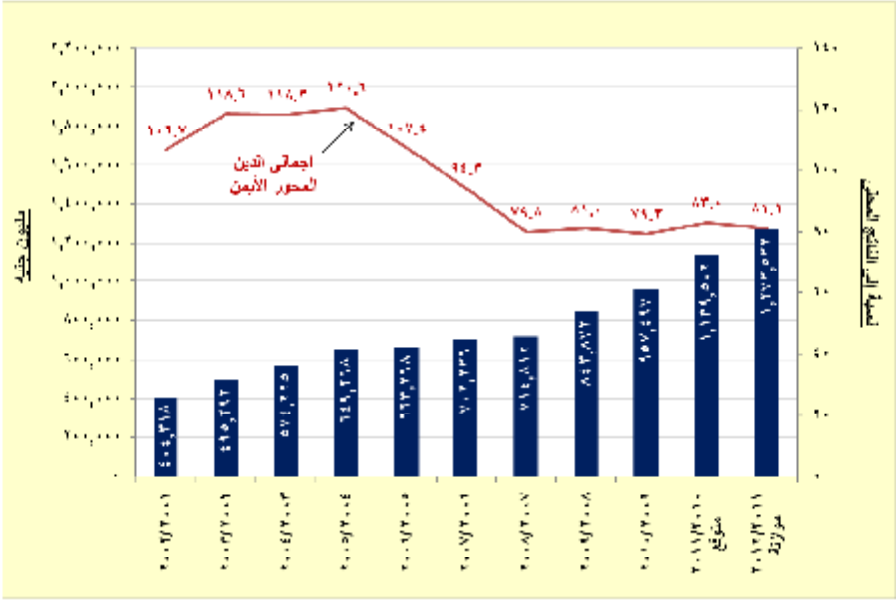

كما تعكس تقديرات موازنة عام٢٠١١/٢٠١٢ تنفيذ حزمة من التدابير والبرامج التى تستهدف زيادة قدرة المنظومة المالية على تحقيق قدر وافر من العدالة الاجتماعية، وتحسين دخول المواطنين، وزيادة مخصصات الإنفاق والحماية الاجتماعية مع العمل على رفع كفاءته. وتوضح الجداول التالية الإجراءات والبرامج الجديدة التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٢.

الإجراءات والبرامج الجديدة التى تضمنتها الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٢

	الأثر المالى	
	مليون جنيه	نسبة إلى الناتج المحلى
أولاً: جانب الإيرادات	4.400	0.28
-1 زيادة فئة الضريبة على السجائر (محلى – مستورد) من 40% إلى 50 % من سعر بيع المستهلك بالاضافة الى 125 قرشاً للعبوة.	1,200	0.08
-2 إضافة شريحة ضريبية جديدة (رابعة) بنسبة 25 % على وعاء الضريبة الذى يزيد عن 10 مليون جنيه.	3.200	0.20

الإجراءات والبرامج الجديدة التى تضمنتها الموازنة العامة

للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٢ - تابع

		مليون جنيه	نسبة إلى الناتج المحلى
	ثانياً: جانب المصروفات	٣٠،٢٣٣	١,٩٣
١-	تطبيق الحد الأدنى للاجور من خلال رفع حافز الاثابة إلى ٢٠٠%	٩،٠٠٠	٠,٥٧
٢-	تكلفة العلاوة الخاصة للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة والتى أقرت بنسبة ١٥% من المرتب الأساسى إعتبارا من ١/ ٤/ ٢٠١١	٣،٠٠٠	٠,١٩
٣	تكلفة العلاوة الاجتماعية الخاصة باصحاب المعاشات والتى تقررت إعتبارا من ١/ ٤/ ٢٠١١ بنسبة ١٥% ولأول مرة من اجمالى المعاشات (أساسى ومتغير)	٣،٥٠٠	٠,٢٢
٤-	مراعاة أعباء الاحكام القضائية الصادرة برد ضريبة كسب العمل عن الأعوام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٢ – حيث صدرت قوانين منذ عام ١٩٨٧ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة تُضم بعد خمس سنوات من اقرارها على أن تعفى تلك العلاوات من الخضوع للضريبة ، فى حين تم احتساب ضريبة على اثر ضم هذه العلاوات من اجور متغيرة (مكافآت وبدلات) وقد صدرت احكام قضائية باعفاء اثر ضم العلاوات الخاصة من الخضوع للضريبة استنادا الى أن الاصل معفى من الضريبة وفقا لنص قانون اقرار العلاوة وبالتالى عدم خضوع ما يترتب على هذا الاصل من اثر .	٥٠٠	٠,٠٣
٥-	تم إدراج مبلغ وقدره ١,٠ مليار جنيه كموازنة لتمويل إعانة البطالة مقرونة بالتدريب التحويلى لدى أحدى الجهات التى يتم اعتمادها (من القطاع الخاص) لفترة ٦ أشهر غير قابلة للتجديد .	١،٠٠٠	٠,٠٦
٦-	زيادة معاش الضمان الاجتماعى لتوسيع قاعدة المستفيدين (زيادة عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعى بـــ ٣٠٠ ألف أسرة لتصل الأسر لنحو ١,٥ مليون أسرة) وكذا زيادة قيمة المعاش بنحو ٢٥% نتيجة أثر قانون الضمان الاجتماعى الجديد رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠، وكذا إقرار علاوة خاصة للمعاشات بنسبة ١٥%، بخلاف إعانة المدارس التى يتم صرفها لمدة ثمانى اشهر بواقع ٢٠ جنيه للطالب بحد أقصى ٤ أفراد للاسرة .	١،٦٣٣	٠,١٠
٧-	مواجهة زيادة الحد الأدنى للمعاش وفقا لقوانين التأمين الاجتماعى أرقام ٧٩ لسنة ٧٥ ، ١٠٨ لسنة ٧٦ ، ٥٠ لسنة ٧٨ من ٤٠ جنيه الى ١٦٤ جنيه وكذا زيادة الحد الأدنى لمعاش قانون التأمين الشامل رقم ١١٢ لسنة ٨٠ ومعاش السادات من ٦٩ – ١٢٣,٦ جنيه .	١،٢٠٠	٠,٠٨
٨-	تحمل فرق العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ والذى فرق بين أصحاب المعاشات والعاملين بالدولة حيث منح أصحاب المعاشات علاوة خاصة بنسبة ٢٠ % وبحد أقصى ١٠٠ جنيه فى حين منح العاملين فى الدولة نسبة ٣٠ % وبدون حد أقصى وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية التمييز بين المواطنين طالما أن الهدف من العلاوة واحد وهو مواجهة الزيادة فى أسعار السلع والخدمات وان مصدر التمويل هو خزانة الدولة.	٢،٨٠٠	٠,١٨
٩-	زيادة علاج المواطنين على نفقة الدولة بمبلغ ١ مليار جنيه ليصل لنحو ٣,٥ مليار جنيه، وكذا زيادة مخصصات أدوية العلاج المجانى بمبلغ ٠,٥ مليار جنيه .	١،٠٠٠	٠,٠٦
١٠-	زيادة إستثمارات الموازنة العامة عن تقديرات العام المالى الحالى وذلك لتحفيز الأداء الإقتصادى، حيث تتركز هذه الزيادات فى قطاعات التعليم والصحة والإسكان.	٦،٦٠٠	٠,٤٢

- تفاصيل الإيرادات العامة

تم إعداد تقديرات الإيرادات فى ضوء أسس موضوعية تراعى تراجع معدلات النمو والنشاط الإقتصادى على الساحتين المحلية والأجنبية بالإضافة إلى إتخاذ بعض الإجراءات التى من شأنها تعزيز الحصيلة الضريبية من دون أن يكون لهذه الإجراءات تأثير سلبى على الاقتصاد المصرى. وبالرغم من توقع ارتفاع جملة الإيرادات بنحو ١٩% إلى ٣٤٩،٦ مليار جنيه، إلا أنه ينبغى الحذر عند تحليل هذا التطور نظراً لأن معظم هذه الزيادة نتيجة تطور الإيرادات من الجهات السيادية (ومعظمها غير مرتبط مباشرة بالنشاط الإقتصادى) أو نتيجة لإجراءات إضافية تم إقرارها أو نتيجة تعهدات من بعض الدول تتضمن زيادة المنح المباشرة للموازنة العامة. ويمكن تلخيص أهم هذه العناصر فى النقاط التالية:

شكل (٥): تطور إجمالى الإيرادات

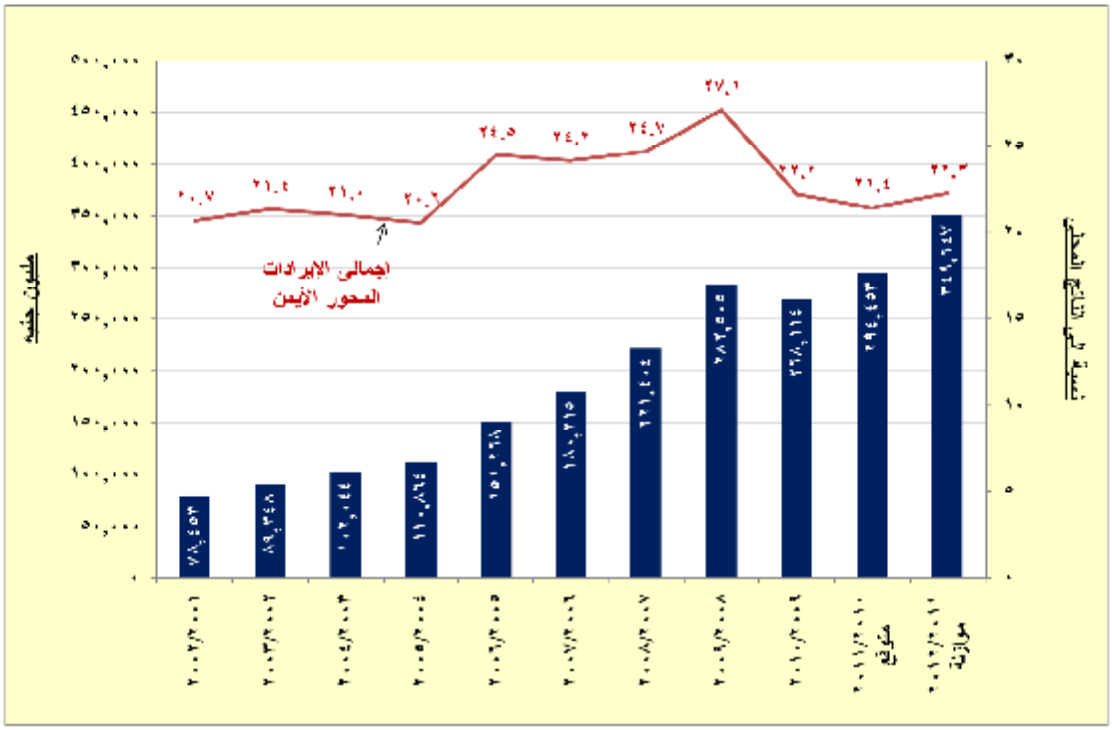

- إرتفاع جملة الإيرادات من الجهات السيادية (الضريبية وغير الضريبية) بنسبة١٩،٦% إلى ١٥٠،٢ مليار جنيه، منها٨٤،١ مليار جنيه إيرادات ضريبية[١]/.
- تطبيق مجموعة من الإجراءات الإضافية بهدف زيادة الإيرادات، حيث يتوقع أن تساهم فى تحقيق صافى حصيلة إضافية قدرها نحو٥،٢ مليار جنيه.
- تتضمن الإيرادات مبلغ قدر ١٣٠،٢٥ مليار جنيه يقابله مصروف بنفس القيمة (لا تؤثر على العجز)، منها نحو ١٠٢،٥ مليار جنيه تسويات ورقية.
- ارتفاع متحصلات الخزانة من قطاع البترول لتصل إلى ١٠٢،٣ مليار جنيه مقابل نحو ٨٧،٣ مليار جنيه فى ٢٠١١/٢٠١٠.
- ارتفاع متحصلات الخزانة من قناة السويس لتصل إلى ٣١،٤ مليار جنيه مقابل ٢٦،٧ مليار جنيه خلال٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة زيادة تبلغ ١٦،٧%.
- كما من المتوقع أن ترتفع الإيرادات الضريبية من الجهات غير السيادية بنسبة ١٤،٦% إلى ١٤٨ مليار جنيه.
- تسجيل منح مباشرة متوقعة بقيمة ١٠ مليار جنيه خلال ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة إستثنائية قدرها ١٠٣% عن المتوقع لعام ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك فى ضوء المساندة الكبيرة لمصر خلال الفترة الانتقالية من المجتمع الدولى.

---

[١] / تشمل الجهات السيادية : قطاع البترول، قناة السويس ، الضريبة على إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى، الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة

- تتضمن تقديرات الإيرادات فائض محول من البنك المركزى بقيمة ٢،٦ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥١٦% عن الفائض المحقق خلال ٢٠١٠/٢٠١١.

وفيما يلى شرح لأهم العناصر التى أسهمت فى زيادة الإيرادات الضريبية:

- إقرار شريحة إضافية ٢٥% على ضريبة الدخل للأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الذين تتجاوز أوعيتهم الضريبية ١٠ مليون جنيه سنوياً (١،٦ مليار جنيه)، وعلى دخول الأفراد (١،٥ مليار جنيه).

- زيادة حصيلة الضرائب على الدخول من التوظف بنسبة ٣١،٣% إلى ١٧،٢ مليار جنيه نتيجة أثر ضم العلاوات الخاصة التى تقررت فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وتم إضافتها إلى الأجر الأساسى، بجانب الزيادات الناتجة عن تطبيق الحد الأدنى للأجور من خلال رفع حافز الإثابة إلى ٢٠٠%.

- زيادة حصيلة الضريبة على السلع والخدمات بنحو ١٠،٣% فقط إلى ٨٥،٣ مليار جنيه وذلك بسبب تباطؤ معدلات النمو. وترجع تلك الزيادة بشكل رئيسى إلى تطبيق زيادة ضريبة الإنتاج على السجائر من ٤٠% إلى ٥٠% مع مراعاة تجنب التهرب الضريبى (١،٢ مليار جنيه).

٢ – تفاصيل الإنفاق العام

وعلى جانب المصروفات فمن المتوقع زيادة جملة الإنفاق العام بنسبة ١٤،٧% إلى ٤٩٠،٦ مليار جنيه تقريبا تأتى بشكل أساسى نتيجة إقرار زيادات كبيرة فى الأجور (٢٢،٦%) والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية (١٣،١%) والإستثمارات (١٦،٣%). وقد روعى عند تقدير بنود وبرامج الإنفاق العام مراعاة الحتميات الضرورية للبلاد وتحفيز النشاط الإقتصادى وتوفير السلع والخدمات الرئيسية للمواطن البسيط، فضلاً عن تلبية المتطلبات المجتمعية قدر المستطاع. كما تم إعطاء أولوية لزيادة المخصصات الموجهة للاحتياجات المجتمعية الضرورية من تعليم وصحة وبنية تحتية. كذلك تم وضع أسس محددة يتم بمقتضاها ربط الإنفاق العام للجهات بأهداف يمكن من خلالها قياس أداء تلك الجهات من جانب وترشيد الإنفاق وتحسين جودة النفقة العامة من جانب آخر.

شكل (٦): تطور إجمالى المصروفات

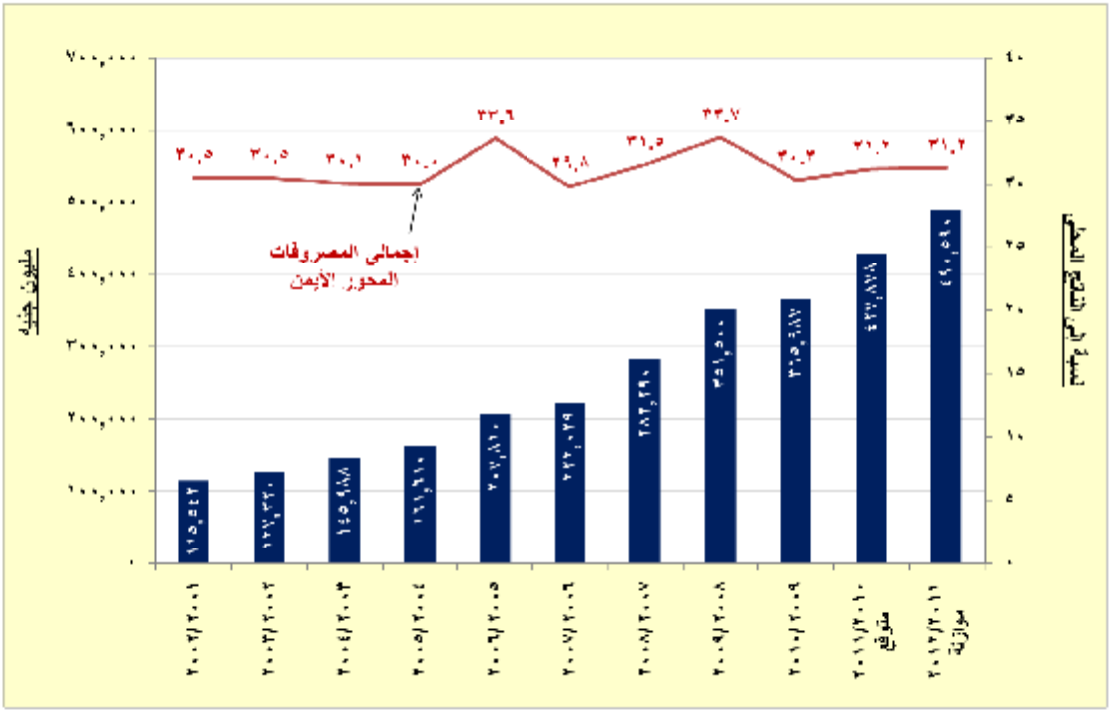

وفى ضوء ما تقدم فإنه يمكن إيجاز أهم التطورات على جانب الإنفاق العام خلال ٢٠١٢/٢٠١١ على النحو الآتى:

إرتفاع جملة فاتورة "الأجور وتعويضات العاملين" بالموازنة بـــ٢٢،٦% لتحقق ١١٧،٥ مليار (٧،٥% من الناتج المحلى، ٢٤% من جملة الإنفاق العام). وترجع تلك الزيادة الكبيرة إلى تبنى برنامج قومى لتحسين مستويات الدخول للمواطنين وهو ما انعكس فى إقرار علاوة خاصة قدرها ١٥% (بدون حد أقصى) لكل من أصحاب الأجور بتكلفة سنوية قدرها ٣ مليار جنيه، بالإضافة إلى العبء المالى للمرحلة الأولى لإصلاح منظومة الأجور الحكومية والتى تتضمن رفع الحد الأدنى لنسبة حافز الإثابة إلى ٢٠٠% بدلاً من ٧٥%، وهو ما يعنى زيادة قيمة أدنى أجر شامل للعاملين بالحكومة إلى٦٨٤ جنيه شهرياً[٢].

[٢] / يذكر أن الخطوة الأولى من هذا الإصلاح تمت من خلال القانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ والتى تضمنت زيادة الحد الأدنى لنسبة الأجر المتغير من ٢٥% إلى ٧٥% ويأتى الإجراء الجديد ضمن توجه الحكومة لتقليل الفوارق بين العاملين بالجهات المختلفة بالجهاز الإدارى والمحليات والهيئات المختلفة.

ملخص إصلاح منظومة الأجور

يعانى هيكل الأجور للعاملين بالأجهزة المختلفة للدولة من عدد من الإختلالات الجوهرية أهمها التفاوت الكبير بين إجمالى الأجر الشامل الذى يتقاضاه شاغلى نفس الدرجة الوظيفية فى الجهات المختلفة، بل وأحياناً داخل نفس الجهة الواحدة؛ حيث يرجع ذلك فى الأساس لإختلاف هياكل الحوافز والمزايا والبدلات وغيرها من أنواع الأجر المتغير الذى يحصل عليه الموظف.

كما يعانى هيكل الأجور من التعقيد البالغ للمعاملة الضريبية لكل نوع من أنواع الدخل حيث تخضع أجزاء منه للضريبة فى حين يتم إعفاء أجزاء أخرى بموجب شبكة من التشريعات المنفصلة التى ظلت تحكم منظومة الأجور خلال العقود الماضية. هذا بخلاف تقادم جدول الأجور وعدم تحديثه منذ صدوره بالشكل المناسب مع مرور الوقت ليستوعب التطورات التى تشهدها الأجور فى سوق العمل الحر وكذلك التطورات التى تشهدها الأسعار المحلية.

وقد تقدمت وزارة المالية مؤخراً بمشروع لبدء إصلاح الإختلالات القائمة فى هيكل الأجور حيث رُصدت لتمويله نحو ٩ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ وذلك فى إطار منظومة أشمل تهدف للإصلاح الشامل لهيكل الأجور وتبسيطه خلال فترة ٥ سنوات.

وتستهدف المرحلة الأولى من الإصلاح والتى يبدأ تنفيذها إعتباراً من أول يوليو ٢٠١١ رفع أقل نسبة للأجر المتغير للعاملين بالحكومة إلى ٢٠٠% بدلاً من ٧٥% حالياً ، وهو ما يعنى أنه لن يقل ما يتقاضاه أى موظف أو عامل بالحكومة عن ٦٨٤ جنيه شهرياً كإجمالي للأجر الشامل. وبالتالى فإن المرحلة الأولى من إصلاح الأجور تقلل الفجوة بين العاملين بالجهاز الحكومى، وتأتى مثيلة للإجراء الذى تم فى عام ٢٠٠٨ حينما تم زيادة نسبة أقل أجر متغير من ٢٥% إلى ٧٥%. وجدير بالذكر أن هناك نحو ١,٩ مليون موظف يعملون لدى ١٢٩ جهة سيستفيدون من هذه المرحلة من الإصلاح.

هيكل الأجور فى ضوء زيادة نسبة حافز الإثابة إلى ٢٠٠%

الدرجات	إجمالى الأجر الحالى	الإجمالى الأجر المتوقع	نسبة الزيادة (%)	اجمالى أعداد المستفيدين
الدرجة السادسة	٤٢٢	٧٠٠	٦٦	١٠٦،٣٦٩
الدرجة الخامسة	٤٣٠	٧٠٠	٦٣	١٦٠،٢٢٣
الدرجة الرابعة	٤٤٥	٧٢١	٦٢	٣٣٤،٧٢٥
الدرجة الثالثة	٥٢٠	٨٤٣	٦٢	٤٣٣،١٢٢
الدرجة الثانية	٦٨٦	١،١١٢	٦٢	٤٩٢،٩٤٨
الدرجة الاولى	٨٧٤	١،٤١٧	٦٢	٢٥٩،١٢٤
درجة مدير عام	١،٠٩٩	١،٧٨٤	٦٢	٨٧،٠٨٢

ويمكن تلخيص أهم مخرجات هذه المرحلة من الإصلاح فى الإبقاء على هيكل جدول الأجور المرافق للقانون ١٩٧٨/٤٧ وتعديلاته، وتقريب الفوارق بين الجهات الحكومية المختلفة لصالح العاملين بالجهات الأقل دخلا.

- زيادة الإنفاق على "السلع والخدمات" بنسبة ٥% إلى نحو ٣٠،٣ مليار جنيه خلال العام المالى الجديد (١،٩% من الناتج المحلى، ٦،٢% من جملة الإنفاق العام) وذلك لتدوير دولاب العمل الحكومى وصيانة ممتلكات وأصول المجتمع بما يضمن الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة.

- ارتفاع تقديرات جملة مدفوعات "الفوائد" بالموازنة العامة إلى نحو ١٠٦،٣ مليار جنيه بزيادة ٢٢،٧% عن تقديرات ٢٠١١/٢٠١٠ (٦،٨% من الناتج المحلى، ٢١،٧% من جملة الإنفاق العام). وترجع الزيادة الملحوظة فى تقديرات هذا الباب إلى إرتفاع قيمة عجز الموازنة العامة ومن ثم الاحتياجات التمويلية المصاحبة له، وكذلك توقع ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض من السوق المحلى بشكل كبير مقارنة بمتوسط معدلات الاقتراض المحققة خلال

- العام المالى٢٠١٠/٢٠١١. وعلى الرغم من ارتفاع عبء الدين الحكومى، إلا أن معظمه محلى (٩٥،٨% من جملة مخصصات الفوائد)، بما يعنى أن الفوائد المدفوعة يتم تدويرها مرة أخرى داخل الاقتصاد القومى.

- زيادة مخصصات باب "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" بنسبة١٣،١% إلى ١٥٧،٨ مليار جنيه (١٠% من الناتج المحلى، ٣٢،٢% من جملة الانفاق العام). ويتضمن هذا الباب دعم للمواد البترولية بنحو٩٥،٥ مليار جنيه بزيادة ١٦،٤% عن العام السابق. كما تبلغ جملة مخصصات دعم السلع الغذائية ٢٢،٤ مليار جنيه (موزعة على دعم السلع التموينية، ودعم المزارعين، وإحتياطى عام لمواجهة الظروف الطارئة). كما تتضمن إعتمادات هذا الباب ٣،٢ مليار جنيه لمواجهة التكاليف المترتبة على زيادة عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الإجتماعى بنحو١٥٠ ألف أسرة لتصل إلى ١،٥ مليون أسرة. كما تتضمن منح إعانة بطالة قدرها ١مليار جنيه ضمن منظومة متكاملة للتدريب التحويلى ومكافحة البطالة.

- كذلك تشمل إعتمادات هذا الباب على ١٠،٧ مليار جنيه تمثل قيمة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات خلال العام المالى٢٠١١/٢٠١٢ مقارنة بـ ٣،١ مليار جنيه خلال العام المالى الحالى (٢٠١٠/٢٠١١). ويشمل هذا المبلغ تكلفة تمويل لعلاوة قدرها ١٥% بدون حد أقصى لأصحاب المعاشات (٣،٥ مليار جنيه)، وتكلفة رفع قيمة المعاشات المنخفضة (١،٢ مليار جنيه)، وقيمة المعاشات العسكرية. كذلك تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات للعلاج على نفقة الدولة قدرها ٣،٥ مليار جنيه مقابل ٢،٥ مليار جنيه فى العام الجارى بزيادة قدرها ٤٠%.

- تبلغ جملة تقديرات "المصروفات الأخرى" ٣١،٦ مليار جنيه مقابل تقديرات بـــ٣٦،٥ مليار جنيه بنسبة انخفاض قدرها ١٣،٤% (٢% من الناتج المحلى، ٦،٤% من جملة الانفاق العام). ولكن عند إستبعاد المصروفات غير المتكررة خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ والخاصة بإعتمادات صندوق التعويضات بقيمة ٤،٥ مليار جنيه فإن تقديرات موازنة هذا الباب تكون قد حققت انخفاضاً سنوياً طفيفاً قدره ١،٢% فقط.

- إرتفاع مخصصات الإنفاق على "الاستثمارات" إلى٤٧،٢ مليار جنيه مقابل ٤٠،٦ مليار جنيه كمتوقع لعام ٢٠١٠/٢٠١١ وهو ما يمثل نسبة نمو قدرها ١٦،٣% (٣% من الناتج المحلى،٩،٦% من جملة الإنفاق العام).

وفيما يخص توزيع المصروفات بحسب التقسيم الوظيفى:

- من المتوقع زيادة جملة الإنفاق العام على قطاع الخدمات العامة (وأهمها مخصصات فوائد الدين، وإعتمادات الإحتياطيات العامة وموازنة الأجهزة التنفيذية والتشريعية والرقابية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات) بنسبة٢٠% إلى١٦٣،٣ مليار جنيه (يمثل ثلث المصروفات الإجمالية).

- وسيرتفع جملة الإنفاق على قطاع الحماية الاجتماعية (وأهمها المخصصات المالية للدعم وخفض تكلفة المعيشة كمعاش الضمان الإجتماعى ودعم السلع التموينية ودعم البترول) بنسبة٢٧% إلى نحو ١٤٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٩،٦ % من جملة المصروفات).
- كما يستحوذ الإنفاق على قطاع التعليم على نحو ١٠،٦% من جملة المصروفات فى الموازنة بمعدل نمو سنوى١٠% لتصل إلى ٥١،٨ مليار جنيه.
- فى حين تمثل نفقات الدفاع والأمن القومى ٢٥,٥ مليار جنيه، بنسبة نمو سنوية ٠,٣% وهو ما يمثل ٥,٢% من جملة الإنفاق.
- كما تم زيادة مخصصات الإنفاق على قطاع الصحة بنسبة ١٧% إلى نحو ٢٣,٧ مليار جنيه ليستحوذ على ٥% من جملة الإنفاق.

جدول (٦): المصروفات بالتقسيم الوظيفى فى موازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١

مليون جنيه

	٢٠١٢/٢٠١١			٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩
	معدل النمو	نسبه إلى الإجمالى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
اجمالى المصروفات	١٨,٧٪	١٠٠,٠٪	٤٩٠،٥٩٠	٤١٣،١٦٨	٣٦٥،٩٨٧
قطاع الخدمات العامة	٢٠,١٪	٣٣,٣٪	١٦٣،٢٩٥	١٣٥،٩٥١	١٠٥،٠٢٦
قطاع الدفاع والأمن القومى	٠,٣٪	٥,٢٪	٢٥،٤٨٠	٢٥،٣٩٧	٢٣،٧٩٩
قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة	٢٢,٤٪	٤,٦٪	٢٢،٧٢٢	١٨،٥٦٤	١٨،٢٩١
قطاع الشئون الاقتصادية	٠,٤٪	٥,٠٪	٢٤،٦١٤	٢٤،٥١٤	٢٦،٣٧٦
قطاع حماية البيئة	٦,١٪	٠,٣٪	١،٢٨٤	١،٢١٠	١،٣٦٨
قطاع الاسكان والمرافق المجتمعية	٣٩,٣٪	٣,٤٪	١٦،٧٧٣	١٢،٠٤٥	٢٠،٣٤٢
قطاع الصحة	١٧,٠٪	٤,٨٪	٢٣،٧٨٣	٢٠،٣٣٤	١٧،٣٤٢
قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية	١٣,٧٪	٣,٢٪	١٥،٨٦٥	١٣،٩٥٤	١٤،٨٤٠
قطاع التعليم	١٠,٠٪	١٠,٦٪	٥١،٧٧١	٤٧،٠٥٤	٤٤،٩٤٦
قطاع الحماية الاجتماعية	٢٧,٠٪	٢٩,٦٪	١٤٥،٠٠٣	١١٤،١٤٦	٩٣،٦٥٧

*تجدر الأشارة ان تقديرات جملة الإنفاق بالتقسيم الوظيفى للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ غير متاحه حتى الان.

ثالثاً : أداء السياسة المالية فى المدى المتوسط :

سوف يتطلب تحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية فى الآجلين المتوسط والبعيد إتخاذ قرارات قد تبدو صعبة، إلا أنها ضرورية لتحقيق الاستقرار المالى والإقتصادى للبلاد. إلا أن هناك عدد من الاعتبارات والتحديات الواجب أخذها فى الاعتبار وتتمثل فى الآتى:

- تعرض مسارات ضبط عجز الموازنة وأرصدة الدين لأجهزة الموازنة العامة لعدد من الاضطرابات نتيجة للآثار المرتبطة بالأزمات العالمية على الصعيدين الإقتصادى والمالى .
- تباطؤ معدلات النمو المحلى وبالتالى قدرة الإقتصاد على توليد فوائض تغذى الحصيلة الضريبية، بجانب بقاء البطالة عند معدلات مرتفعة. وقد تحقق هذا التباطؤ أما نتيجة لظروف خارجية مثل الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨، أو لظروف محلية مثل التبعات المرتبطة بثورة ٢٥ يناير.
- زيادة الضغوط الإنفاقية على الموازنة العامة نتيجة المطالبات الفئوية من جانب، ومحاولة الحكومة تدارك تحقيق قدر واف من العدالة الإجتماعية من خلال برامج إصلاح فى الأجور والمعاشات، وزيادة الإنفاق الإجتماعى فى مجالات الصحة والتعليم من جانب آخر.
- الارتفاعات المتعاقبة فى الأسعار العالمية للسلع الأولية، خاصة الغذاء وانعكاس ذلك على فاتورة الدعم.

- إرتفاع معدلات التضخم المحلى وكذلك أسعار الفائدة وأثر ذلك على النمو والعجز بالموازنة.
- الصعوبات المالية الكبيرة التى تواجهها العديد من الهيئات الاقتصادية والمؤسسات العامة، نتيجة تراكم مديونياتها وتفاقم مشاكلها الهيكلية دون إتخاذ الإجراءات والتدابير الإصلاحية المناسبة لها، وهو ما يمثل عبئا اضافياً على مالية الدولة وهو الامر الذى يجب مراعاته وأخذه فى الحسبان والعمل على معالجته بشكل جذرى وسليم.
- تقلص حجم المساحة المالية بالموازنة منذ إندلاع الأزمة المالية العالمية والتى تسمح بمواجهة الأزمات والظروف الطارئة التى قد تواجه الإقتصاد المصرى وكذا زيادة الإنفاق الإستثمارى أو الإنفاق على البعد الإجتماعى عند الضرورة.

ومما سبق يتبين ما تواجهه السياسة المالية من تحديات كبيرة وهامة خلال المدى القريب والمتوسط، وهو ما يجعل العمل على تخفيض معدلات عجز الموازنة والدين العام إلى الناتج المحلى ضرورة حتمية على أن يبدأ تحقيقها بشكل تدريجى.

ومن هذا المنطلق، فقد حددت السياسة المالية مجموعة من الإصلاحات الضرورية بما يحقق كافة أهداف هذه المرحلة وعلى رأسها تضييق فجوة العجز بالموازنة إلى نحو ٤,١٪ بجانب تقليل معدلات الدين ليصل إلى ٦١٪ من الناتج المحلى مع حلول عام ٢٠١٥/٢٠١٦، ويأتى ذلك بهدف تأمين الإستقرار الإقتصادى والمالى، وكذلك إتاحة مساحة مالية مناسبة تسمح بزيادة الإنفاق على البعد الإجتماعى وكذا مواجهة أى صدمات خارجية أو محلية قد تحدث فى المستقبل.

وفى نفس الوقت، فتشير التقديرات الحالية إلى أنه فى حالة عدم تنفيذ الإصلاحات المقترحة للسيطرة على العجز والدين، فمن المتوقع أن تسجل نسبة الدين إلى الناتج المحلى نحو ٦٨% (بحيث يصل إلى ١٩٩٧ مليار جنيه) مع حلول عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو الأمر الذى لا يزال يمثل خطراً يهدد سلامة الوضع الإقتصادى والإجتماعى للبلاد.

شكل (٧): مقارنة تطور مؤشرات العجز والدين

فى ضوء تنفيذ برامج تقليص العجز وعدم إتخاذ إجراءات إصلاحية

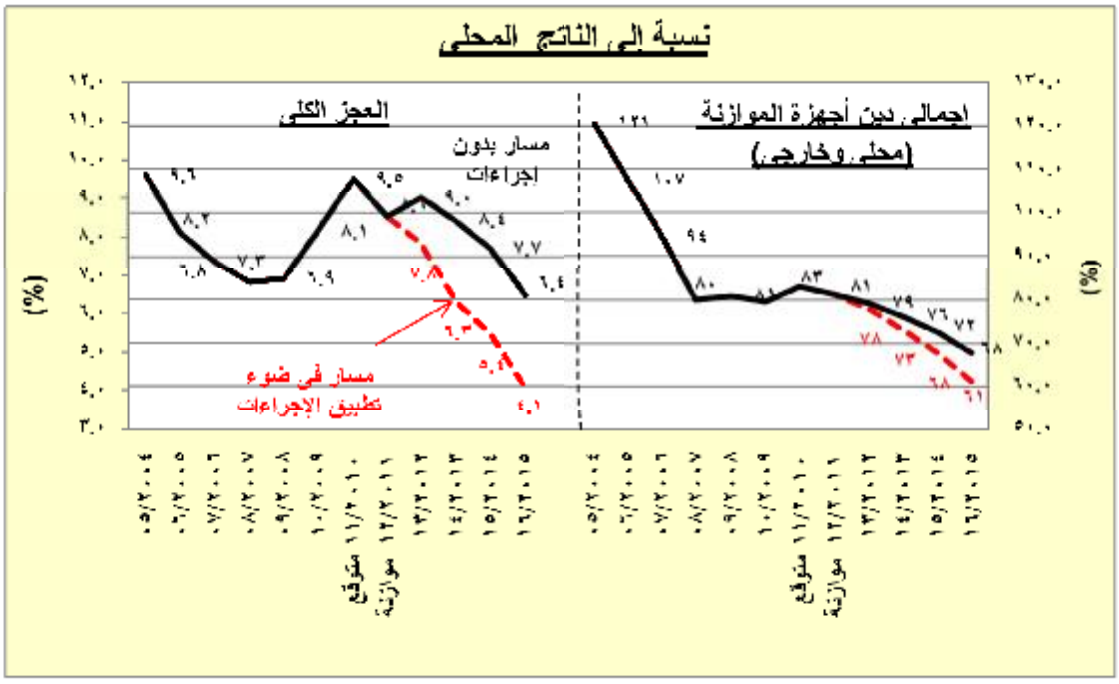

وفيما يلى عرض لمجموعة الإصلاحات المالية الضرورية والتى يتحقق من خلالها خفض فى معدلات الدين والعجز فى المدى المتوسط على النحو السابق إيضاحه.

١. إصلاح منظومة ضريبة المبيعات والتحول إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة. ويتضمن ذلك توحيد سعر الضريبة، ورفع حد التسجيل، وترشيد الإعفاءات، وتقليص عدد السلع المدرجة على الجدول (ضريبة الإنتاج)، وتبسيط إجراءات وآليات خصم الضريبة وردها، وخفض الغرامات وتوحيدها مع الإجراءات الضريبية المتبعة فى قانون الضريبة على الدخل كلما أمكن.

٢. تنشيط الإدارة الضريبية بما يضمن مكافحة التهرب الضريبى وذلك من خلال: تفعيل مواد القانون الخاصة بتجريم عدم إصدار الفواتير وتكثيف المراجعة الضريبية لتحجيم مخاطر تسعير المعاملات (Transfer Pricing) ومتابعة واستيداء المتأخرات الضريبية المستحقة.

٣. إدخال بعض التعديلات على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والتى أبرزت أهميتها التطبيقات العملية، بما فى ذلك إدخال تعديلات على نصوص بعض المواد لضبط الصياغة القانونية ومنع الثغرات التى تسمح بالتجنب الضريبى فى بعض الحالات، بالإضافة إلى توسيع نطاق سريان الضريبة ليشمل معظم الأنشطة الاقتصادية والدخول المتولدة منها. وتجدر الإشارة إلى أن الإعفاءات الضريبية المعمول بها فى النظام الضريبى المصرى لا تمثل عنصراً مؤثراً لجذب

٤. الإستثمارات خاصة وأن المستثمر الأجنبى يظل خاضعاً لسداد الضريبة فى بلده الأصلى. وبالتالى فإن أى إعفاء يعنى ضمنياً دعماً لخزينة أجنبية ولا يستفيد منه المستثمر الأجنبى.

٥. تحديث قانون الجمارك ومراعاة ترشيد الإعفاءات الجمركية (بخلاف أغراض التسليح والأمن القومى والاتفاقيات الدولية شريطة المعاملة بالمثل)، وإستكمال مشروعات تطوير الإدارة الجمركية وآليات الفحص وتقليل مخاطر التهريب، بجانب تعزيز التعاون مع الإدارات الجمركية المختلفة بما فى ذلك مجالات تبادل المعلومات والخبرات الجمركية.

٦. تطبيق ضريبة العوائد على العقارات المبنية، مع مراعاة إعتبارات المرونة فى التطبيق.

٧. تطوير إطار حساب الخزانة الموحد فى ضوء ما أسفرت عنه التطبيقات الفعلية، مع إعادة النظر فى استخدامات الصناديق والحسابات الخاصة بما يخدم الإقتصاد القومى بصورة أكثر فاعلية.

٨. استكمال مشروع ميكنة نظام المتحصلات و المدفوعات الحكومية بما فيها أجور العاملين، وهو ما يسمح بزيادة كفاءة إدارة التدفقات النقدية وخفض تكاليف إدارة أموال الدولة.

٩. التوسع فى برامج المشاركة مع القطاع الخاص لتمويل المشروعات الاستثمارية وإتاحة الخدمات العامة، لما فى ذلك من إتاحة مساحات مالية وطاقات إقتصادية إضافية تسمح بالتعجيل بتنفيذ مشروعات متعددة فى البنية التحتية والخدمات العامة دون التأثير على إستقرار المؤشرات المالية للعجز والدين.

١٠. استمرار الجهود المبذولة لمبادلة أكبر جزء ممكن من الديون مع الدول الصديقة، وذلك ضمن آليات توفير مساحة مالية لتنفيذ المشروعات التنموية المختلفة.

١١. فض التشابكات المالية المعقدة بين الكيانات الحكومية المختلفة (خزانة عامة – هيئات اقتصادية – بنك الاستثمار القومى – صناديق التأمينات) مع اتخاذ إجراءات محددة لزيادة الكفاءة المالية والاقتصادية داخل الهيئات الاقتصادية، خاصة البترول، والكهرباء، والسكك الحديدية، واتحاد الإذاعة والتليفزيون، وغيرها.

١٢. تطبيق نظام المعاشات الجديد لما يحققه من عدالة للمستفيدين منه وفى نفس الوقت تحقيق استدامة الوضع المالى لنظام المعاشات ذاتياً.

١٣. إصلاح نظام التأمين الصحى والعمل على زيادة أعداد المستفيدين منه.

١٤. الإهتمام ببرامج التدريب التحويلى فى صورة إعانة مؤقتة للبطالة وذلك ضمن منظومة جديدة لتحفيز الصناعات المتوسطة والصغيرة وتنمية معدلات التوظف.

١٥. المضى قدما فى إصلاح منظومة دعم الطاقة من خلال إستهداف آليات أكثر فاعلية فى الرقابة والتسعير وإدارة أصول قطاع البترول. ومما لا شك فيه أن ملف دعم الطاقة وتسرب جزء كبير من هذه الموارد لغير مستحقيها يمثل جانب رئيسى فى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى لصالح المجالات ذات المكون الإجتماعى المرتفع مثل الصحة والتعليم ومد المرافق الأساسية خاصة للمناطق المحرومة من هذه الخدمات. وقد كان هناك شبه إجماع أثناء مناقشة مشروع الموازنة العامة مع مختلف الدوائر السياسية والفكرية ومجتمع الأعمال على ضرورة فتح هذا الملف، ولكن مع مراعاة وجود مظلة ضمان إجتماعى فاعلة لحماية الفئات الأولى بالرعاية[١/].

[١/] تقديرات المسار الإصلاحى للعجز والدين السابق الإشارة إليها لا تتضمن الأثر المالى لأى إجراء يتعلق بترشيد دعم الطاقة (باستثناء البوتاجاز). وجدير بالذكر أن ترشيد دعم الطاقة سينعكس على تقديرات ومؤشرات الموازنة العامة فقطبعد الإنتهاء من معالجة العجز التشغيلى الذى تحققه هيئة البترول فى الوقت الراهن.

إطار (٢):عرض تحليلى لاستفادة الشرائح الأقل دخلاً من دعم المنتجات البترولية

تشير بعض الدراسات التى تمت فى ضوء نتائج مسح الدخل و الإنفاق لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى أن دعم الطاقة يستفيد منه بالأخص الفئات الأعلى دخلا ، فعلى سبيل المثال فإن الاستفادة التى تعود على الـ ٤٠% من المواطنين الأقل دخلاً من دعم الطاقة لا تتعدى ٣% من الدعم الموجه للبنزين، و ٧% من الدعم الموجه للغاز الطبيعى، و ١٠% من الدعم المخصص للسولار، و ٣٠% من دعم البوتاجاز.

دعم الطاقة الموجهة للمواطنين الأقل دخلاً

	حجم الدعم المدرج فى مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ (مليون جنيه)	نسبة الدعم الذى يستفيد منه ال٤٠% الأقل دخلاً	حجم الدعم للفئات الأقل دخلاً (مليون جنيه)	حجم دعم الفاقد (مليون جنيه)
البنزين	١٢،٦٠٠	٣٪	٣٧٨	١٢،٢٢٢
الغاز الطبيعى	١٠،٠٢٢	٧٪	٧٠٢	٩،٣٢٠
السولار	٤٥،٩٦٥	١٠٪	٤٥٩٧	٤١،٣٦٩
البوتجاز	١٦،٨٦٣	٣٠٪	٥٠٥٩	١١،٨٠٤

كما أن هناك توافق على أن دعم الطاقة يتسبب فى توجيه الإستثمارات للمجالات كثيفة استخدام الطاقة والتى عادة لا تتميز بكونها كثيفة العمالة، بجانب سوء الإستخدام على جانب الإستهلاك وزيادة كميات الفاقد، وما يترتب على ذلك كله من أضرار على المستوى البيئى والصحة العامة.

وتشير هذه العوامل إلى ضرورة مراجعة نظام دعم الطاقة، فضلاً عن ضرورة فرض ضريبة على إستخداماتها، إلا أن هناك إجماع ايضاً على أن التخارج من دعم الطاقة يجب ان يكون تدريجياً، وعلى أن يصاحبه فى نفس الوقت وجود مظلة حماية اجتماعية قوية وفعالة لحماية الفقراء والفئات الأولى بالرعاية. وتعكف الحكومة فى الوقت الحالى على دراسة هذا الملف.

وتجدر الإشارة الى أنه قد تم بناء المسار الإصلاحى للموازنة العامة فى ضوء الإفتراضات الإقتصادية التالية:

- معاودة النمو الاقتصادى للارتفاع تدريجياً إلى المستويات السابقة على الأزمة العالمية، ليصل إلى ٦,٥% فى نهاية دورة الأعمال الحالية.بالاضافة إلى معاودة الإستثمارات وصادرات السلع والخدمات نموها بمعدلاتها السابقة، وهو ما سينعكس بدوره على زيادة نسبتها إلى الناتج المحلى تدريجياً.

شكل (٨) : معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى

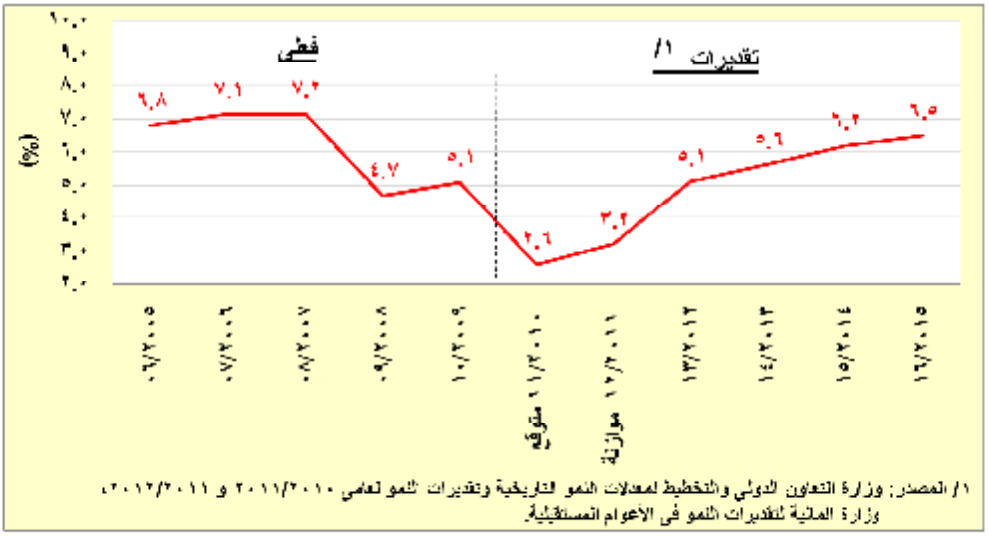

/١ المصدر: وزارة التعاون الدولي والتخطيط لمعدلات النمو التاريخية وتقديرات النمو لعامي ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١١/٢٠١٢، وزارة المالية لتقديرات النمو فى الأعوام المستقبلية.

- استمرار الأسعار العالمية للسلع الأولية والغذاء عند مستوياتها المرتفعة، مع عدم تعرض الأسعار العالمية للسلع الأولية والغذاء لمزيد من الإرتفاعات الضخمة مثلما حدث عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. وتشير عدة تقارير إلى إحتمال استقرار الأسعار إلى حد كبير فى المدى المتوسط، وإن كان أداء الأسواق لا يزال يتسم بالتقلبات الشديدة.

شكل (٩): تطور أسعار القمح والبترول العالمية(بيانات ربع سنوية)

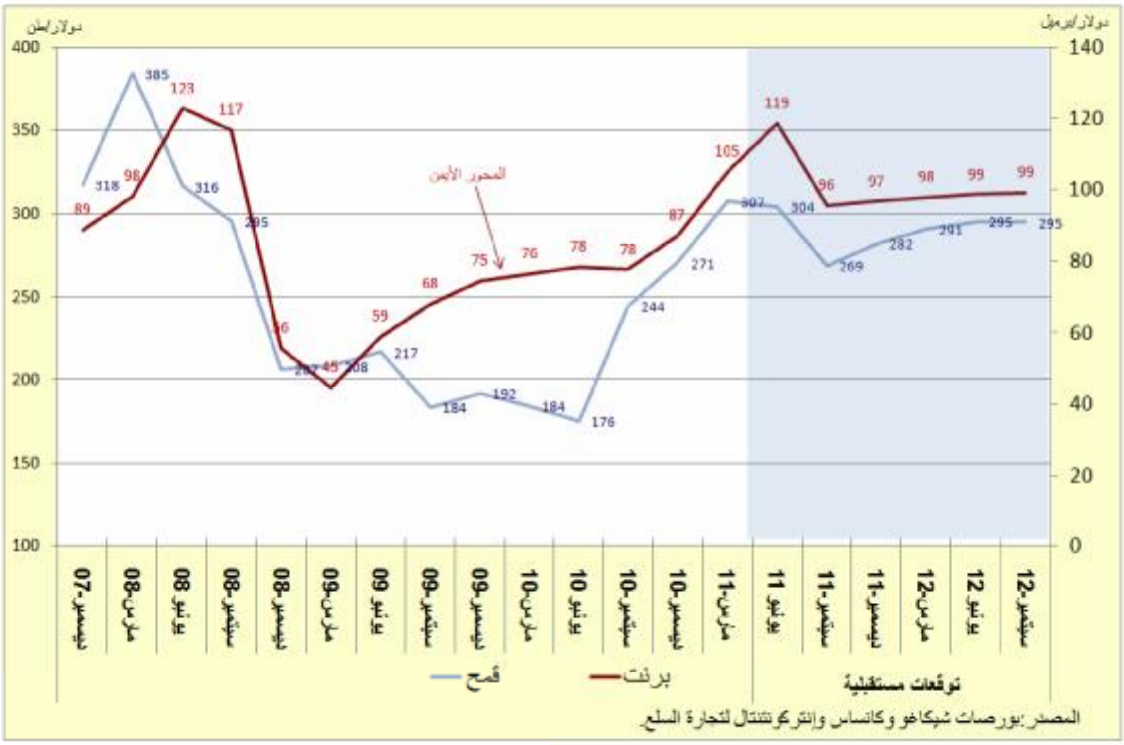

- **استقرار أداء الإقتصاد العالمى وتحقيقه لمعدلات نمو تصل إلى ٣،٨% فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى[٢]، بجانب تحقيق التجارة العالمية للسلع معدل نمو فى حدود ٧،٠% خلال نفس العام.**

- [٢] آفاق الإقتصاد العالمى – (World Economic Outlook) إصدار ابريل ٢٠١١. وجدير بالذكر أن الفترة منذ إعداد الموازنة العامة لعام ٢٠١١/٢٠١٢ وبين صدور هذا التقرير قد شهدت بعض التغيرات المهمة فى أداء الإقتصاد العالمى والأسواق المالية العالمية تتمثل فى تفاقم أزمة الديون "الأوروبية"، بالإضافة إلى صعوبات فى الإدارة السياسية لمشاكل الدين العام فى الولايات المتحدة، والظروف التى مرت بها اليابان نتيجة آثار الزلزال المدمر الذى تعرضت له، مما دفع مؤسسات التقييم الإئتمانى إلى تخفيض التصنيف الإئتمانى للولايات المتحدة واليابان. وقد تتسبب هذه التطورات فى بطء تعافى الإقتصاد العالمى بل وإمكانية عودته للركود إذا ما عجزت حكومات الدول المتقدمة فى إيجاد حلول سريعة وجذرية لطمأنة الأسواق ودفع النشاط الإقتصادى لإستعادة معدلات نموه المرتفعة.

- زيادة حجم الاستثمارات العامة والاحتفاظ بها عند نحو ٣-٣،٥% من إجمالى الناتج المحلى، وهو ما يضمن القدرة على الوفاء بالمتطلبات التنموية العاجلة ودفع عجلة النمو الاقتصادى.

ومن المقترح توجيه أية موارد مالية إضافية تتولد لخدمة الأنشطة التالية:

١. زيادة مخصصات التعليم والصحة بالموازنة العامة وهو الأمر الذى سيؤثر بدورة على تنمية رأس المال البشرى.

٢. حماية محدودى الدخل ومساندة الفئات الأكثر استحقاقاً للدعم ومواجهة تسرب الدعم إلى غير مستحقيه.

٣. التعجيل بتنفيذ مشروعات تنموية ضخمة ومشروعات بنية تحتية لتحسين جودة الحياة وتحقيق توزيع جغرافى أفضل للسكان.

٤. حماية الاقتصاد المصرى من مخاطر التقلبات في البيئة الاقتصادية العالمية مثلما حدث فى الأزمتين العالميتين السابقتين.

خامساً: الإطار العام لسياسات التشغيل والعدالة الإجتماعية في المدى المتوسط

بالرغم من مكتسبات الإصلاح المحقق خلال الفترة الماضية من تنوع في مصادر النمو وصلابة الاقتصاد المصرى وبنيته التحتية، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تتعلق بعدالة توزيع الدخول، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وما يترتب على ذلك من زيادة في معدلات الفقر. وقد أصبحت أولويات السياسة الاقتصادية في المرحلة المقبلة تتمثل في الحفاظ على التوازن بين عدم التراجع عن مسار الإصلاح وانتهاج سياسات الاقتصاد الحر بجانب استمرار الإندماج في الإقتصاد العالمي من جانب؛ ومراعاة تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق خلق نمو كثيف التوظيف وانتها سياسات تسهم في توزيع ثمار النمو بشكل داخل المجتمع من جانب آخر.

وقبل عرض أهم السياسات التى رسمتها الحكومة لتنفيذ هذا التوجه، فمن الجدير بالذكر أنه بالرغم من التفاؤل الذى ينتابنا بشأن المستقبل، وبالرغم من العمل الحثيث من قبل الحكومة لتحفيز الاقتصاد المصرى من عثرته المؤقتة، إلا أن تعاقب الأحداث على الساحة السياسية وما حدث من احتجاجات وإضرابات عن العمل لاتزال تلقى بظلالها على أداء الاقتصاد المصرى، خاصة من خلال تأثيرها على الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وما يتبع ذلك من أثر سلبى على تعطل عجلة الإنتاج وتوقف العديد من المنشآت الخاصة أو عدم إنتظامها فى العمل بشكل كامل. وعليه فقد قامت المجموعة الإقتصادية بتحديد بعض الإجراءات التى بدأ بالفعل تنفيذها فى الفترة السابقة، ونعرض لها بإيجاز فى إطار رقم (١)، يتبعها عرض لأهم البرامج فى الأجل المتوسط والطويل والتى تمثل عناصر السياسة الاجتماعية والاقتصادية لمصر فى المرحلة المقبلة.

المحور الأول: زيادة معدلات النمو والتشغيل

١- البرنامج القومى للتشغيل والأجور

يستقبل سوق العمل المصرى ما بين ٦٥٠ إلى ٧٥٠ ألفاً وافداً جديداً سنوياً، وهو ما يتطلب تحقيق معدل نمو سنوى يتراوح بين ٦ – ٧% لإستيعابهم فى وظائف ومهن مختلفة. ومن الجدير بالذكر أن البطالة تتركز بشكل كبير فى الفئات العمرية ما بين ١٥ إلى ٢٩ سنة حيث تزيد معدلات البطالة بينهم عن ٢٥%. وفى الوقت نفسه، فإن معظم فرص العمل تتركز فى المحافظات الكبرى والمناطق الحضرية، فى حين تزداد مشكلة البطالة تعقيداً لإنخفاض مستوى المهارات ووجود فجوة لا يستهان بها بين الكفاءات المطلوبة فى سوق العمل والمهارات المتاحة. وسوف يتطلب التعامل مع هذه المشكلة العمل على عدة محاور بالتوازى وتشمل الآتى:

أ. معاودة النشاط الإقتصادى العمل بكامل طاقته وزيادة معدلات النمو لتتجاوز ٦% خلال السنوات المقبلة من منطلق أن النمو الإقتصادى هو الدافع الأول للتوظف وخفض معدلات البطالة ومحاربة الفقر. وسيتطلب ذلك العمل على جذب مزيد من الإستثمارات فى البنية التحتية، وإستكمال الإصلاحات المطلوبة فى البنية التشريعية التى تخدم النشاط الإقتصادى، وكذلك المنظومة الضريبية، وتحسين مناخ الإستثمار، بوجه عام، بجانب زيادة الإنتاجية عن طريق تطوير سياسات وبرامج التدريب المهنى والفنى. وسنعرض لهذه الجوانب بتفصيل أكثر فى سياق هذا البرنامج.

ب. إصلاح منظومة الأجور بالكامل بكافة جوانبها سواء من جهة الوصول لصيغة مناسبة للحد الأدنى للأجور[٣] تكفل الحماية اللازمة للفئات الأقل تعلماً والأقل خبرة والأقل كفاءة، وكذا للداخلين الجدد لسوق العمل، ووضع حد أقصى للأجور يراعى العدالة فى التوزيع وفى نفس الوقت التفاوت بين المهارات والخبرات التى ينبغى السعى لجذبها للعمل بالحكومة، وأن يتم ذلك من خلال صياغة منظومة عادلة ومبسطة ومتكاملة للأجور فى مصر تؤمن تحقيق سبل العيش الكريم للمواطن المصرى، وإرتباط ذلك كله بالكفاءة والإنتاجية وجودة الإنتاج، والقدرة على المنافسة.

ج. دور الدولة لزيادة معدلات التشغيل والتوظف بصفتهما خط الحماية الأول ضد الفقر والجريمة وذلك من خلال تنفيذ مكثف لمجموعة من المشروعات كثيفة العمالة فى مختلف المحافظات. وكبداية فإنه تم الإتفاق مع البنك الدولى على إتاحة تمويل قدره ٢٠٠ مليون دولار لتستخدم فوراً فى مشروعات خدمات عامة تتطلب أيدى عاملة كثيفة ولا تحتاج إلى مهارات عالية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر شق الترع وتبطينها، وتطهير المصارف، ومد وصيانة ورصف الطرق، وإعادة تأهيل شواطئ النيل، وإستغلال الأراضى طرح النهر، وكذلك أراضى حرم السكك الحديد وغيرها من المشروعات والتى تتميز بإمكانية التنفيذ فى العديد من المناطق وعدم تركزها فى مناطق معينة[٤]/.

---

[٣] تم إقرار زيادة حافز الإثابة للعاملين بالجهاز الإدارى للدولة إلى ٢٠٠%، وهو ما تحقق معه زيادة ادنى أجر شامل يحصل عليه الموظف لنحو ٦٥٠ جنيه شهرياً ، وذلك بدءاً من مرتب يوليو ٢٠١١.

[٤]/ تقوم الحكومة المصرية بالتشاور مع البنك الدولى للإستفادة من تمويل قدره ٢،٢ مليار دولار خصصها البنك لمساندة مصر خلال الفترة الإنتقالية.

د. هذا وتتضمن الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ برامج إستثمارية وبرامج بنية تحتية جملتها ٤٢ مليار جنيه.

جدول(٧): أهم البرامج الإستثمارية بموازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١

مليون جنيه

البيان	موازنة ٢٠١٢/٢٠١١
١- الزراعة وإستصلاح الأراضى	٨٠٦
إستصلاح الأراضى	٣٠٠
تنمية خدمات الإنتاج النباتى (إرشاد وبحوث)	٣٧١
تنمية الخدمات البيطرية والسمكية	١٣٥
٢- الرى	٢،٠٨٩
شبكات الرى والصرف ومحطاتها	١،١٦٥
تأهيل ودعم مرافق الرى والسد العالى والشواطئ المصرية	٣٠٦
تنمية الموارد المائية	٦١٨
٣- النقل	٥،٢٧٤
انشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكبارى	٢،٥٧٩
استكمال وتطوير خطوط مترو الأنفاق	٢،١٩٠
زيادة رفع كفاءة النقل النهرى، وأخرى	٤٤١
تطوير وتحديث الموانى البحرية	٦٣
٤- الإسكان والمرافق ومنه	١٥،٨٤٤
الإستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر فقرا	٣٠٥
مياه الشرب	٢،٤٤٧
الصرف الصحى	٣،٤٢٣
تنمية عمرانية أخرى	٢،٩٧٤
٥- التعليم والبحث العلمى (شاملاً صندوق التعليم)	٧،٥٥٢
منشئت تعليمية للتعليم قبل الجامعى	٣،١٨٣
منشئت تعليمية للتعليم الجامعى	٣،٨٦١
البحث العلمى	٥٠٨
٦- الصحة و منها	٢،٤٣٨
وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية	٩٤٠
المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة وغيرها	١،١٤٣
٧- التنمية المحلية ومنها	٣،٧٧٩
الإستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر فقرا	١٥٠
صندوق تطوير العشوائيات	١٥٠
برنامج تدعيم المشروعات بالمحافظات	٢٥٠
دواوين عموم المحافظات	٣،٠٦٤
٨- التنمية الثقافية والإجتماعية	٣،٠١٦

ه. إعادة صياغة السياسات المحفزة للأنشطة المتوسطة والصغيرة من خلال أطر جديدة ومتكاملة يتم تنفيذها من خلال كيان مؤسسى متخصص وحديث، وتتضمن تيسير الحصول على تمويل لهذه المشروعات بما فى ذلك من خلال الإستفادة بآليات رأسمال المخاطر، وإنشاء حاضنات أعمال وفقاً للنماذج العالمية الناجحة(Incubators)، والتوسع فى التجمعات الإنتاجية (Production Clusters)، وحث رجال الأعمال من خلال بروتوكولات تعاون وآليات فاعلة لتبنى أفكار الشباب وتمويلها (Business Angels)، وإيجاد برامج لربط المشروعات الصغيرة بالكيانات الكبيرة (Downstream / Upstream)، وتبسيط وسرعة إنهاء إجراءات تراخيص وتصاريح مزاولة النشاط، والتأكيد على إعطاء المشروعات الصغيرة الفرصة الكاملة فى التعاقدات الحكومية. وفى هذا الصدد فجارى الإتفاق مع البنك المركزى المصرى لتخصيص أحد البنوك لتقديم برامج التمويل المتخصصة لخدمة هذه المشروعات من قروض ميسرة وضمانات وغيرها من الخدمات التمويلية.

و. وضع إستراتيجية وطنية متكاملة للتدريب والإستثمار فى رأس المال البشرى من حيث رفع كفاءة ومهارات الداخلين لسوق العمل وزيادة معدلات إنتاجيتهم وبالتالى تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة فى الحصول على فرص عمل كريمة خاصة لمن لم يحصلوا على التدريب اللازم، والإستفادة فى ذلك من التجارب الناجحة فى مختلف بلدان العالم، ومراجعة فاعلية البرامج المقدمة ضمن الأطر المختلفة مثل صندوق التعليم الفنى والتدريب المهنى TEVET مع الإتحاد الأوروبى، وصندوق القوى العاملة، وبرنامج التدريب الصناعى،

ز. ومركز تحديث الصناعة، والصندوق الإجتماعى للتنمية، والجمعيات والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية العاملة فى هذا المجال. وقد بدأت الحكومة بالفعل إنشاء قاعدة بيانات قومية لطالبى العمل ومهاراتهم لتحديد أنواع التدريب المطلوب وذلك لحين الإنتهاء من تحديث منظومة التدريب والتعليم الفنى بصورة كاملة تخدم أهدافها.

وكخطوة إيجابية من قبل وزارة المالية، فقد تم إدراج برنامج جديد بالموازنة العامة للدولة باسم "برنامج التدريب القومى ومكافحة البطالة" بميزانية قدرها ١ مليار جنيه (ويمكن بحث زيادتها فى السنوات القادمة فى ضوء تقييم التجربة)، حيث يهدف إلى إعادة تأهيل الخريجين الجدد بمختلف المؤهلات والمهارات، وتتضمن صرف إعانة بطالة لهم لمدة ٦ أشهر غير قابلة للتجديد أو للتكرار، وتصرف شريطة التسجيل والإنتظام فى أحد برامج التدريب المعتمدة من قبل البرنامج، وتتضمن الخطة دمج جميع برامج التدريب تحت مظلة واحدة وإدارة حديثة تسمح بتحقيق الهدف منها من إتاحة فرص عمل أفضل لشباب الخريجين ورفع كفاءتهم وإنتاجيتهم، وبالتالى الدخول التى يحصلون عليها.

جدول ٨: تقديرات حجم البطالة موزعاً طبقاً للمؤهل الدراسى

عدد ونسب المتعطلين المقدرة فى نهاية يونيو ٢٠١١

الحالة التعليمية	أعداد المتعطلين فى يونيو ٢٠١٠ (فرد)	التوزيع النسبى للمتعطلين % (يونيو ٢٠١٠)	معدل البطالة % (يونيو ٢٠١٠)	تقديرات متعطلين جدد لم يسبق لهم العمل (فرد) [1]	تقديرات متعطلين جدد سبق لهم العمل من قبل (فرد) [2]	تقديرات أعداد المتعطلين فى يونيو ٢٠١١ (فرد)	التوزيع النسبى للمتعطلين % (يونيو ٢٠١١)	معدل البطالة المقدر % (يونيو ٢٠١١)
الاجمالى	٢,٣٤٧,٠٠٠	١٠٠	٨,٩٦	١٣٨,٠٠٠	٧١٥,٦٢٠	٣,٢٠٠,٦٢٠	١٠٠	١٢,١
مؤهل جامعى ومؤهل فوق الجامعى	٨٦٢,٧٥٧	٣٦,٧٦	١٨,١	٥٠,٧٢٩	١١٧,٣٦٢	١,٠٣٠,٨٤٨	٣٢,٢	٢١,٤
مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعى	١٧٥,٥٥٦	٧,٤٨	١٤,٢	١٠,٣٦٢	٣١,٧٧٤	٢١٧,٦٥٢	٦,٨	١٧,٥
مؤهل متوسط فنى	١,٠٦٧,٦٥٠	٤٥,٤٩	١٢,٩	٦٢,٧٧٦	٢١٦,٤٠٧	١,٣٤٦,٨٢٠	٤٢,١	١٦,٢
مؤهل متوسط عام	١١١,٩٥٧	٤,٧٧	٣٠,٨	٦,٥٨٣	٧,٥٤٣	١٧٦,٠٧٧	٥,٩	٣٤,٥
مؤهل أقل من المتوسط	٦٣,٣٦٩	٢,٧	٢,٤	٣,٧٢٦	٧٥,٩٩٩	١٤٣,٠٩٤	٤,٥	٥,٥
يقرأ ويكتب	٢٥,٨١٧	١,١	١,٩	١,٥١٨	٦٦,٦٩٦	٩٤,٠٣١	٢,٩	٤,٢
أمى	٣٩,٨٩٩	١,٧	٠,٦	٢,٣٤٦	١٩٩,٨٤٤	٢٤٢,٠٨٩	٧,٦	٣,٦

[1] بافتراض نسبة بطالة تبلغ ٢٥% من جملة المنضمين الجدد لسوق العمل خلال العام التالى ٢٠١١/٢٠١٠ (١٩٤ الف تقريباً فى ضوء البيانات الفعلية للفترة يوليو - مارس والتى تشير إلى وجود نحو ١٣٨ ألف منضم جديد بحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء) وباستخدام نسب المتعطلين وفقاً للحالة الاجتماعية التى اعدها الجهاز فى يونيو ٢٠١٠.

[2] مع الأخذ فى الإعتبار أن نحو ٣% من جملة المشتغلين خلال الفترة من يونيو ٢٠١٠ إلى مارس ٢٠١١ قد فقدوا عملهم نتيجة الأحداث الراهنة وذلك وفقاً لبيانات الجهاز. وبناء عليه، فإن معدل البطالة المقدر مع نهاية يونيو ٢٠١١ يعكس فرضية زيادة أعداد المتعطلين الجدد فقط فى الربع الرابع (ابريل - يونيو ٢٠١١) وليس فرضية زيادة أعداد المتعطلين نتيجة لفقدان وظائف قائمة بالفعل خلال الربع ذاته.

ح. إعداد تصور كامل لدور المشاركة المجتمعية من قبل مجتمع الأعمال والمؤسسات غير الحكومية فى زيادة معدلات التشغيل وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، ودراسة تجارب الدول المختلفة التى تشترط وجود مكون فعال لهذه المشاركة ضمن إجراءات منح التراخيص.ويمكن أن تأخذ هذه المشاركة صور عديدة منها على سبيل المثال تبنى إتاحة وتنفيذ برامج للتدريب الفنى والمهنى، أو المساهمة فى تطوير العشوائيات والمشاركة فى إعادة توطين قاطنى هذه المناطق، أو تقديم خدمات تعليمية وصحية أوغيرها من مجالات خدمة المجتمع، وعلى أن تكون هذه المشاركة من خلال إطار قانونى وتنفيذى واضح.

ط. إعداد تصور جديد للإلتحاق بالعمل في الجهاز الحكومي ومختلف جهات الدولة يقوم على تحديد نسبة فى حدود ١:٢أو ٢:٥ لتوظيف عاملين جدد فى هذه الأجهزة كبدلاء لتاركى الخدمة فى كل سنة. وجدير بالذكر أن هذه السياسة متبعة فى بعض الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وإيطاليا، ولها آثار جيدة فى إستيعاب جزء من طالبى العمل فى حدود لا تؤثر على تضخم الجهاز الحكومى، بجانب إسهامها فى الحفاظ على هيكل العاملين فى المؤسسات المختلفة. ويمكن دراسة عدة بدائل لتوسيع قاعدة التطبيق من خلال طرح برامج إختيارية تماماً ومحفزة لترك الخدمة وبالتالى زيادة فرص التعيين للشباب. وسوف يتعين فى نفس الوقت وضع إطار تمويلى خاص بما لا يؤثر على الملاءة المالية والإكتوارية لصناديق المعاشات نتيجة إختيار الخروج المبكر إلى المعاش[٥/] .

ي. ضرورة إعادة النظر في قوانين العمل بما يكفل وجود المناخ الملائم لأصحاب الأعمال لتوظيف العمالة لديهم فى القطاع الرسمى، وجعل القطاع الخاص جاذباً للعمالة فى نفس الوقت وذلك من خلال معادلة ورؤية جديدة تحقق التوازن بين حقوق العمال وأصحاب العمل فى آن واحد.

٢- المشروعات القومية الكبرى

تبنى الدولة لمشروعات قومية تتميز بكثافة التشغيل (مباشر وغير مباشر) لمدد ممتدة. وستعمل تلك المشروعات على تحقيق العديد من الأهداف التنموية فى مصر على المدى الطويل منها رفع إمكانات النمو المحتمل للاقتصاد المصرى أى رفع معدلات النمو وتأكيد استدامته مع خلق قدر كبير منفرص العمل مما سيساعد بشكل كبير على توزيع ثمار ذلك النمو بشكل عادل. ويأتى على رأس هذه المشروعات: مشروع ممر التنمية، وشرق بورسعيد، وإعادة تدوير المخلفات، وتحديث الرى الحقلى، وغيرها.

٥/ يمكن تتضمن هذه الحوافز مكافآت مجزية لتاركى الخدمة عند سن معين والحصول على معاش كامل، وربما إعطاء الفرصة لإختيار من يحل محله حتى أقرباء الدرجة الرابعة، وغيرها من الإجراءات المحفزة

المحور الثانى: إرساء دعائم فاعلة للحماية الإجتماعية

أ. إعادة صياغة برامج وآليات الدعم وزيادة كفاءة الإنفاق الإجتماعى بما يزيد من فاعليتها ووصولها للفئات الأولى بالرعاية لتوفير الحماية اللازمة لهم. وسوف يتطلب ذلك فى نفس الوقت العمل على خفض معدلات تسرب الدعم لغير المستحقين، مثل تسرب البوتاجاز لمصانع الطوب والمزارع والمنشآت التجارية وغيرها، وكذا تهريب مواد الطاقة المدعومة إلى خارج البلاد، وتعديل آليات توزيع الخبز والسلع التموينية المدعومة، والتأكيد على تحسين نوعية هذه السلع ووفرتها. كما يمكن طرح مسألة التحول التدريجى إلى "الدعم النقدى المشروط" على المجتمع للدراسة مع العمل على تفادى السلبيات المحتملة، والإستفادة من التجارب العالمية الناجحة فى هذا المجال. وتوضح الجداول التالية أهم برامج الإنفاق الإجتماعى والدعم بالموازنة:

جدول (٩): الإنفاق على البعد الإجتماعى فى موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ /١

القيمة بالمليار جنيه

	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨
	موازنة	متوقع	فعلى	فعلى
الاجمالى العام	٢٦٣,٥	٢٢٥,٢	١٩٩,٠	٢١٥,٢
معدل النمو	١٧,٠	١٣,١	-٧,٥	
التعليم : توفير متطلبات العملية التعليمية سواء التعليم الأساسى أو التعليم قبل الجامعى أو التعليم الجامعى ، وتأكيدا من الدولة على أن التعليم حق للجميع وايمانا منها أن التعليم هو المدخل الأساسى للانتاج والتنمية وكذلك توفير متطلبات التطبيق الشامل لكادر المعلمين واعضاء هيئة التدريس بالجامعات .	٥١,٧	٤٨,٧	٤٥,٠	٣٩,٩
معدل النمو	٦,٣	٨,١	١٢,٨	
الصحة : توفير الخدمات الصحية للمواطنين ومتطلبات علاجهم بالمستشفيات والوحدات الصحية ، مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين أحوال الأطباء وهيئة التمريض وذلك بخلاف مخصصات التأمين الصحى على المواطنين ضمن موازنة هيئة التأمين الصحى والتأمين الصحى على الطلاب ودعم الأدوية ضمن اعتمادات الدعم .	٢٣,٧	٢٠,٩	١٧,٣	١٥,٨
معدل النمو	١٣,٢	٢١,٠	٩,٥	
الدعم : لدعم السلع التموينية الاساسية والإضافية ودعم المواد البترولية من سولار وبوتاجاز وغاز طبيعى وبنزين وكيروسين ومازوت ؛ ودعم الكهرباء فى إطار السياسة العامة لإظهار دعم انطاقة بالموازنة العامة للدولة ، فضلاً عن دعم إسكان محدودى الدخل والقروض الميسرة وتنشيط الصادرات ودعم متطلبات التنمية الصناعية . ويلاحظ أن الخفض فى تقديرات اعتمادات الدعم يرجع فقط الى انخفاض الاسعار العالمية للمواد البترولية والسلع التموينية دون تأثير على التزام الدولة بدعم المواطنين بذات الكميات والمقررات .	١٣٢,٩	١١١,٣	٩٣,٦	٩٣,٨
معدل النمو	١٩,٤	١٨,٩	-٠,٢	
مساندة وتدعيم نظم المعاشات والضمان الاجتماعى : توفير متطلبات مساندة وتدعيم نظم المعاشات واعادة هيكلتها وتشمل : تقرير فوائد على أموال صناديق المعاشات المستخدمة فى تمويل الاستثمارات الحكومية. ما تتحمله الخزانة من مزايا تأمينية فى نظام المعاشات . - مساهمة من الخزانة لدعم صناديق المعاشات . - معاش الضمان الإجتماعى للأسر الفقيرة ومعاش الطفل . - مساعدات إجتماعية متنوعة .	٣٩,٣	٣٠,٢	٢٨,٣	٥١,٩
خدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية.	١٥,٩	١٤,١	١٤,٨	١٣,٨

/١تتضمن الإعتمادات المخصصة للأجور وتعويضات العاملين ولكن بدون مخصصات رفع الحد الأدنى للأجور بقيمة ٩ مليار جنيه والمدرجة ضمن بند احتياطى الباب الأول. ومن ثم فلم يتم توزيع تلك المخصصات المالية على القطاعات الوظيفية المختلفة. وعند إضافة تلك المخصصات فأن جملة الإنفاق الإجتماعى سيرتفع إلى ٢٧٢,٥ مليار جنيه وهو ما يمثل نسبة زيادة سنوية قدرها ٢١%.

جدول (١٠):بنود الدعم الرئيسية

القيمة بالمليون جنيه

	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨
	موازنة	متوقع	فعلي	فعلي
جملة بنود الدعم (ومنها):	١٣٢،٩٢٨	١٢٤،٢٨٨	٩٣،٥٧٠	٩٣،٨٣٠
معدل النمو	٧	٣٣	٠	٠
جملة دعم السلع التموينية :	٢٢،٣٦٣	٣٤،٢٢٢	١٦،٨١٩	٢١،٠٧٢
معدل النمو	-٣٨	١٤	-٣٠	٠
دعم المواد البترولية (ومنها)	٩٥،٥٣٥	٨٢،١٠٤	٦٦،٥٢٤	٦٢،٧٠٣
معدل النمو	١٢	٢٣	٢	٠
البوتاجاز	١٣،٣٦٣	١٤،٦١٧	١٤،٠٠٩	١١،٠٨٧
سولار	٤٥،٩٦٥	٣٦،٥٧٠	٢٤،٧٩٤	٢٣،٤٥٦
مازوت	١٣،٢٨٥	١٢،٠٧٢	٨،١٣٨	٤،٦٥١
جملة البنزين	١٢،٦٠١	١٠،٧٨٧	٩،٣٣٨	٧،٢٥٥
الغاز الطبيعى	١٠،٠٢٢	٦،٦٧٠	٦،٥٤٢	٦،٠١١
دعم تنشيط الصادرات	٢،٥٠٠	٣،٠٠٠	٣،٣١٦	٤،٢٢٠
دعم الكهرباء	٥،٠٠٠	١،٠٨٣	٠	٠
دعم نقل الركاب	٨٥١	٨٥١	٧٣٢	٥٦٧
التأمين الصحى والأدوية	٤٢٢	٤٢١	٣١٣	٣٩٩
دعم الانتاج الصناعى	٤٠٢	٤٠٢	٤٠٠	٧٠٠
دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٠	٠	٠
دعم فوائد القروض الميسرة	٧٩٠	٧٥٥	٢٠٤	٨٤٥
دعم إسكان محدودى الدخل	١،٥٠٠	١،٢٥٢	١،٤٠٠	١،٠٥٠

ب. التوسع فى مشروعات الإسكان منخفض التكاليف من خلال برامج متعددة موجهة لخدمة محدودى الدخل والفئات الأولى بالرعاية وكذلك الشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة فى مختلف المحافظات. كما تتضمن هذه البرامج إعادة توطين قاطنى المناطق العشوائية بما يضمن لهم سكن لائق وآمن فى نفس الوقت. ويقوم هذا البرنامج على توفير وحدات سكنية لائقة تفى بالمعايير والشروط الصحية والبيئية الجيدة رغم إنخفاض تكلفتها

ج. وتمتعها ببرامج تمويل ميسرة للمستفيدين منها. ويستهدف البرنامج توفير مليون وحدة سكنية على خمس سنوات، حيث تتضمن آليات تمويل هذه المشروعات الآتى:

- تمويل مباشر من الخزانة العامة.
- آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- إستخدام الموارد المحققة من إعفاءات الديون الخارجية أو مبادلتها بمشروعات تنموية.
- مبالغ تعادل ما يحصل من الضريبة العقارية فى المحافظات المختلفة.
- المنح من المصادر المختلفة.
- المشاركة المجتمعية من قبل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى.

حصول المواطن على خدمة طبية ودوائية جيدة، مع التأكيد على صيغة تمويلية تضمن إستدامتها . ويتضمن البرنامج المطروح حالياً تقييم قدرة الموازنة العامة للدولة على تحمل كامل الأعباء المالية للتغطية التأمينية للأسر الفقيرة. ومن المخطط البدء فى تطبيق هذا البرنامج بعد إكتمال صياغته بمختلف جوانبه فى ثلاث محافظات بشكل تجريبى، بحيث يجرى التوسع فى التطبيق فى باقى المحافظات تدريجياً.

د. إتخاذ الإجراءات اللازمة لإدخال صندوق الرعاية المالية والإجتماعية لأصحاب المعاشات والمنشأ ضمن أحكام القانون ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ إلى حيز التنفيذ فى أسرع وقت ممكن.

ه. إعداد منظومة متكاملة لإعانة البطالة بحيث تكون محفزة على العمل فى نفس الوقت من خلال إرتباطها بإعادة تأهيل شباب الخريجين للحصول على فرص عمل مناسبة. وهناك مقترح يجرى دراسته فى وزارة المالية يتلخص فى تحديد إعانة بطالة شهرية لشباب الخريجين من حملة المؤهلات المختلفة (جامعى – معاهد عليا – تعليم متوسط .....الخ) وذلك لمدة ٦ أشهر بحيث يتم تحديد الإعانة كنسبة من الحد الأدنى للأجور، وتتفاوت هذه النسبة طبقاً للمؤهل. ويشترط للحصول على هذه الإعانة أن يكون قد حاول الحصول على فرصة عمل ولم يستطع التوظف خلال مدة سنة من تاريخ تخرجه، وأن يتم ربط الحصول على الإعانة بقيده فى أحد برامج التدريب التحويلى المعتمدة. وقد تم إدراج نحو ١ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ لأهداف البرنامج.

و. إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل قانون المعاشات ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ وإعداد البنية التحتية اللازمة لتنفيذ آليات تأمين البطالة المنصوص عليه فى القانون والتى تسمح للعامل الذى يفقد وظيفته الحصول على ٦٥% من متوسط صافى أجر الإشتراك خلال الإثنى عشر شهر السابقة على التعطل من الأجر الذى كان يتقاضاه لمدة تتراوح بين ٦-١٢ شهر ابتداء من ثامن يوم من إنهاء الخدمة أو العمل، وتخصص هذه النسبة بواقع ٣% شهرياً وذلك فى ضوء القواعد المنظمة لذلك. وتأتى أهمية آليات تأمين البطالة

ز. (بجانب صندوق الرعاية الإجتماعية السابق الإشارة إليه، وصندوق الطوارئ الموجود طرف وزارة القوى العاملة والهجرة) فى كونه ضمن الآليات الرئيسية التى تمثل مظلة الحماية الإجتماعية وتغطى بأهدافها المختلفة فئات عريضة من الشعب،وتوفر قدر من الحماية ضد الدخول فى دائرة الفقر نتيجة لتغيرات طارئة فى ظروف بعض الفئات.

ح. تحقيق الأمن الغذائى ويشمل الإستثمار فى تحسين مراحل العملية الإنتاجية (بما فى ذلك إنشاء الصوامع، تطوير العملية الإنتاجية للحبوب، إعادة تدوير المخلفات... إلخ)، وتطوير نظم الرى فى وادى النيل والدلتا لرفع كفاءة إستخدام الموارد المائية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتطوير وإنشاء التجمعات الإنتاجية للتصنيع الزراعى، وبناء القدرات الإنتاجية. وفى هذا الإطار فإن هناك عدد من المشروعات المحددة التى يمكن البدء منها مثل إنشاء مراكز تجارية لتجميع الألبان بهدف الحفاظ على صحة الإنسان ومساندة المزارعين الصغار، وكذا إستكمال مشروع بناء ٥٠ صومعة لتقليل الهالك من الحبوب، بالإضافة إلى تطوير العملية الإنتاجية للذرة بما يسمح برفع القيمة المضافة من الإنتاج، وتحسين جودة رغيف الخبز المنتج من خليط الذرةوالقمح.

ط. إعادة تقييم برامج التغذية فى المدارس وبحث سبل تطويرها وتحسينها.

ى. تحديث مفهوم التعاونيات وإستقطاب المؤسسات العاملة فى هذه المجالات لدى الدول الكبرى، ونقل النماذج المالية والإنتاجية والتجارية الناجحة فى هذه المجالات، وهو ما يسهم فى إستقرار الأسعار وتوفير السلع الأساسية بجودة عالية وسعر ملائم فى نفس الوقت لأصحاب الدخول المتوسطة.

المحور الثالث: إدارة ثروات مصر

يهدف هذا المحور إلى تحسين إدارة إستثمارات وأموال الدولة وكذلك إصلاح الهياكل المالية والإدارية والفنية لأصول الدولة بما يعمل على رفع كفاءتها الإقتصادية. كما تتضمن جوانب تنفيذ هذا المحور برامج تطوير هيكل العمالة وتدريبها وصقلها بالخبرات الحديثة لزيادة معدلات التشغيل ورفع قدراتهم لتوليد دخول حقيقية. وعلى الرغم مما قد يحتاجه هذا البرنامج من موارد إضافية ودعم من خلال الموازنة العامة لتعزيز الهياكل المالية لهذه المؤسسات وفض التشابكات المالية التى تكونت عبر العقود الماضية فيما بينها، الا أن وزارة المالية تجد فى ذلك إستثماراً رابحاً سيعود بالنفع من دون شك على الإقتصاد القومى والأجيال القادمة بما فى ذلك من جهة أداء هذه الهيئات فى إتاحة خدمات أفضل للجمهور، وذلك فى ضوء تطبيق ما يتناسب من التجارب الناجحة فى الدول الأخرى حيث تعتمد على إدارة إستثمارات الدولة وخدماتها من خلال مؤسسات تتميز بالكفاءة الرفيعة فى مجالات الإدارة والتمويل والإستثمار والتسويق والمتابعة وغيرها.

الفصل الثالث:

التطورات الإقتصادية على الساحتين المحلية والعالمية

أولا: التطورات الاقتصادية على الساحة المحلية

أظهر الإقتصاد المصرى قوة وصلابة فى مواجهه الأزمة المالية العالمية بسبب تنوع وتعدد مصادر نموه وذلك فى ضوء الإصلاحات الهيكلية الواسعة التى نفذت خلال السنوات السابقة ، بالإضافة إلى ملائمة السياسة الإقتصادية المحفزة التى إتبعت مع الظروف التى واجهت البلاد. وقد أدت تلك العوامل إلى معاودة الإقتصاد المصرى للنمو بمعدلات جيدة حيث بلغ معدل النمو الحقيقى خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو٥,١% وإستمرت فى التحسن التدريجى لتسجل خلال النصف الأول من العام المالى الحالى (٢٠١٠/٢٠١١) نحو ٥,٥%[١].

إلا أنه لم يصاحب ذلك النمو حدوث تنمية شاملة تتدفق ثمارها لجميع فئات المجتمع، وذلك بسبب عدة عوامل أهمها: وجود إختلالات هيكلية فى سوق العمل تتمثل فى ندرة الكفاءات وإفتقار العديد من الداخلين إلى سوق العمل للمهارات الأساسية المطلوبة، ومواجهة المشروعات الصغيرة لصعوبات تمويلية وتسويقية كبيرة،بالإضافة إلى غياب المنافسة التجارية العادلة فى السوق المحلى، وإرتفاع معدلات التضخم وعدم وجود شبكة ضمان إجتماعى متكاملة ذات كفاءة عالية، وغياب الشفافية وإنتشار الفساد المالى والإدارى بشكل كبير، بجانب تدنى جودة وكفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتركز الإستثمارت العامة فى مناطق

---

[١] وجدير بالذكر أن الفترة منذ اعداد الموازنة العامة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ وصدور هذا التقرير قد شهدت توقع تراجع معدل النمو للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ إلى نحو ٢% مقابل نحو ٢,٦% خلال فترة إعداد الموازنة، وذلك بحسب البيانات المبدئية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولى، حيث تشير إلى تعافى أقل مما كان متوقعاً خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١/٢٠١٠.

جغرافية محددة دون الأخرى، بالإضافة إلى توالى الأزمات الاقتصادية العالمية وبخاصة إرتفاع أسعار السلع الرئيسية (غذاء وبترول) ومدخلات الإنتاج. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة فى عدم حدوث تحسن ملحوظ فى معدلات البطالة والفقر على النحو المرجو خاصة فى ظل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث تشير البيانات إلى أن أكثر من ٤٠% من المواطنين المصريين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر.

وقد ساهم عدم الرضى عن نتائج السياسات الإقتصادية المتبعة للعديد من فئات المجتمع المصرى فى تغذية الشعور العام بغياب العدالة الإجتماعية، وهو ما تزامن مع تردى الوضع على الساحة السياسية للبلاد مما أدى فى نهاية الأمر إلى حدوث ثورة ٢٥ يناير.

وبالرغم من توقع تحسن أداء الإقتصاد المصرى بعد إنتهاء هذه المرحلة الإنتقالية، وإنطلاقه بقوة خاصة فى ضوء تعزيز دولة سيادة القانون وتعزيز أطر الحوكمة والعدالة الإجتماعية، إلا أن التحديات التى تواجه الإقتصاد فى الأجل القصير تمثل عنصر مخاطرة لا يمكن تجاهلها. وتتمثل أهم هذه التحديات فى الآتى:

- تباطؤ النشاط الإقتصادى بوجه عام وبالتالى عدم قدرته على توليد فوائض لتمويل الأنشطة التنموية والإقتصادية المختلفة، وذلك فى ضوء التوقف شبه الكامل للعملية الإنتاجية خلال الأسابيع الأولى للثورة بالإضافة إلى غلق القطاع المصرفى والبورصة المصرية وحدوث تدفقات أموال للخارج. وقد أعقب هذه الإحداث حدوث تباطؤ كبير فى النشاط الإستثمارى وهو ما تزامن مع تخوف المستثمرين والمؤسسات المالية إنعكس فى ذات الوقت على خروج موجات كبيرة من رؤوس الأموال من البلاد. كما ساهم التفاوت فى رؤية المستقبل السياسى فى عدم عودة معدلات الإستثمار لطبيعتها.

- تأثرت قطاعات السياحة والتشييد والبناء والتجارة الداخلية، والصناعات التحويلية والصادرات خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ بشدة بالأحداث المصاحبة للثورة بالإضافة إلى الأوضاع اللاحقة لها من إستمرار الإنفلات الأمنى وتزايد الإضرابات الفئوية المتكررة.

- إستمرار تبعات الأزمة المالية العالمية وتباطؤ الطلب الخارجى على الصادرات المصرية فى أسواق التصدير الرئيسية، مع إستمرار الأسعار العالمية للسلع الأولية عند مستويات عالية خاصة أسعار المواد الغذائية والبترولية وهو ما كان له مردود سلبى على كل من تكلفة الواردات المصرية، وفاتورة الدعم، ومعدلات التضخم.

- ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين فئة الشباب، حيث بلغت نحو ٢٥% خلال السنوات السابقة وهى معدلات قابلة للزيادة فى المدى القصير خاصة مع تباطؤ معدلات النشاط الاقتصادى ، وتزايد عودة العمالة المصرية للبلاد وبالأخص العمالة المصرية بليبيا.

- وفى ضوء توقع تحقيق الإقتصاد المصرى لمعدل نمو سنوى فى حدود٢-٢،٥% خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١، فسيستمر الإقتصاد المصرى – وللعام الثالث على التوالى- فى تحقيق معدلات نمو لا تسمح بتوفير فرص عمل كافية للوافدين الجدد إلى أسواق العمل والذين يقدر عددهم بين ٦٥٠-٧٥٠ ألف فرد سنوياً، حيث يحتاج الإقتصاد إلى تحقيق معدلات نمو تتراوح بين ٦-٧% لتوفير فرص العمل المطلوبة لإستيعابهم.

- سيدفع إنخفاض الفوائض المحققة لدى القطاعات الإقتصادية المختلفة متحصلات بعض أنواع الضرائب والرسوم إلى الإنخفاض بشكل كبير، وهو ما يتزامن مع إرتفاع الضغوط على الإنفاق على البرامج ذات البعد الإجتماعى ومواجهة الآثار المصاحبة لأحداث الثورة وإرتفاع الأسعار العالمية للسلع كما سبق شرحه (مصر تعتبر أكبر مستورد للقمح فى العالم). يضاف إلى ذلك إرتفاع معدلات الدين وانخفاض متوسط آجال إستحقاقه وزيادة أسعار الفائدة المحلية على الأوراق المالية الحكومية بنحو ٢٥٠ نقطة مئوية؛ وهو ما يمثل ضغوطاً إضافية على إدارة المالية العامة خلال العام المالى القادم.

- تراجع موارد البلاد من النقد الأجنبى كمحصلة للتطورات على جانبى الميزان الجارى(لتراجع متحصلات السياحة على سبيل المثال)، والميزان الرأسمالى (فى ضوء انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحول تدفقات استثمارات الأوراق المالية إلى الخارج).

وفى ضوء ما سبق، فتعكس المؤشرات الإقتصادية التطورات التالية:

أولا: معدلات النمو والتشغيل:

إنكمش الإقتصاد المصرى خلال الفترة يناير – مارس ٢٠١١ بنحو ٤،٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق والذى سجل خلالها معدل نمو بنحو ٥،٤%، وذلك نتيجةإنكماش كل من قطاعات السياحة (-٣٣%)[٢] والتشييد والبناء (-٩،١%) والصناعة التحويلية (-١٢،١%) وتجارة الجملة والتجزئة (-٧،٩%)، وهى القطاعات القاطرة لنمو الإقتصاد المصرى خلال الفترة السابقة.

[٢] تشير الأرقام بين القوسين إلى معدلات النمو الحقيقة خلال الربع الثالث يناير-مارس ٢٠١١.

شكل (١٠): تطور معدلات النمو (سلسلة ربع سنوية)

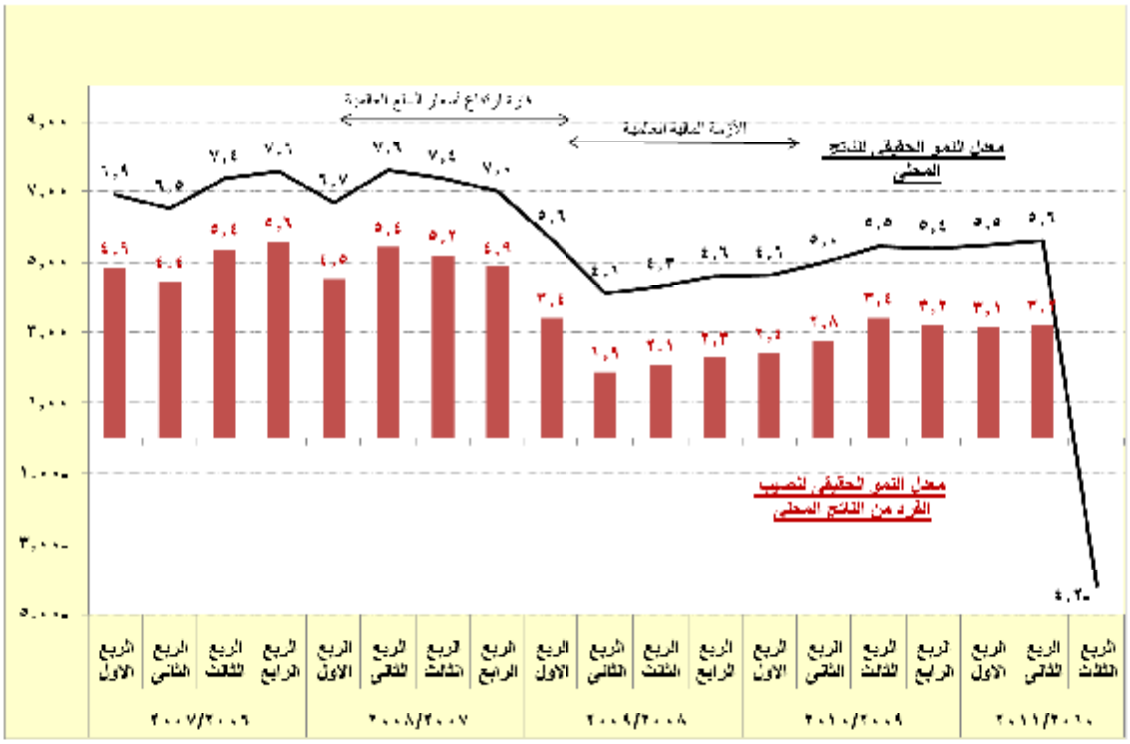

وفى ضوء تلك التطورات فإن معدل النمو الحقيقى للفترة يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠ قد سجل ٢،٣% مقابل ٥% خلال نفس الفترة من العام السابق. وتشير البيانات التفصيلية بأن الإنفاق الإستهلاكى النهائى - والذى يمثل ٨٦% من الناتج المحلى يعتبر المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى خلال فترة المتابعة يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠، حيث حقق معدل نمو ٤،١% مقابل ٤،٥% خلال نفس الفترة من العام السابق، فى حين سجلت الإستثمارات إنكماشاً يقدر بنحو ٦%. وأخيراً، حقق القطاع الخارجى مساهمة ايجابية فى معدل النمو المحقق، وذلك فى ضوء نمو الصادرات بـ٧،٣% مع زيادة الأسعار العالمية للبترول، وهو ما يفوق معدل النمو الحقيقى للواردات والذى بلغ ٦،٣%.

ووفقاً لمؤشرات النمو القطاعية، فقد ساهم فى دفع حركة النشاط الاقتصادى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠١١معدل النمو الحقيقى لكل من قطاعات الزراعة بنسبة ٢،٨%، وقناة السويس بنسبة ١١،١%، وقطاع التشييد والبناء بنسبة ٥%، والاتصالات بنسبة ٨،٥%، وقطاع الحكومة العامة بنسبة ٣،٨%. وعلى العكس، فقد حقق قطاع السياحة إنكماشاً بلغ ١،٧% خلال فترة المتابعة، بينما لم يحقق قطاع الصناعات التحويلية (بإستبعاد نشاط تكرير البترول) أى نمو يذكر. ويوضح الرسم البيانى التالى نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية المختلفة فى معدل النمو المحقق خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠١١.

شكل (١١): نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية فى معدل النمو خلال يوليو – مارس ٢٠١٠/٢٠١١ (نقطة منوية)

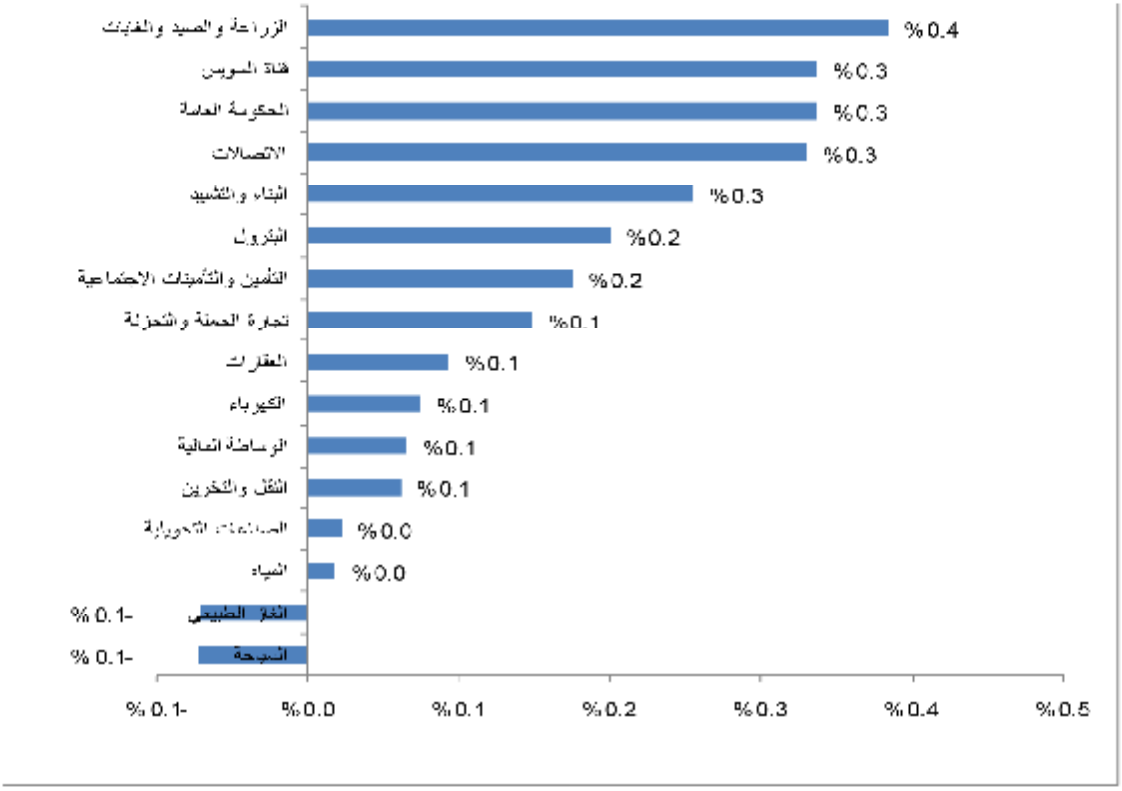

وقد إرتفعت معدلات البطالة إلى ١١،٩% فى مارس ٢٠١١ مقارنة بـــ٨،٩% فى ديسمبر ٢٠١٠ ، وهو ما أدى إلى إرتفاع عدد المتعطلين إلى ٣،١ مليون فرد، وذلك فى ضوء فقدان نحو ١٤١ ألف عامل لوظائفهم خلال الفترة يناير– مارس ٢٠١١.

وأخيراً، فقد بلغ حجم التدفقات الخارجة من إستثمارات الأجانب فى الأوراق المالية الحكومية خلال الفترة من ٢٠١١/١/١٨ حتى ٢٠١١/٥/٣ نحو ٦،٧ مليار دولار. كما انخفض رصيد الإحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى من ٣٦ مليار دولار فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٦,٦ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١١ .

شكل (١٢): رصيد الأجانب من الأوراق المالية الحكومية

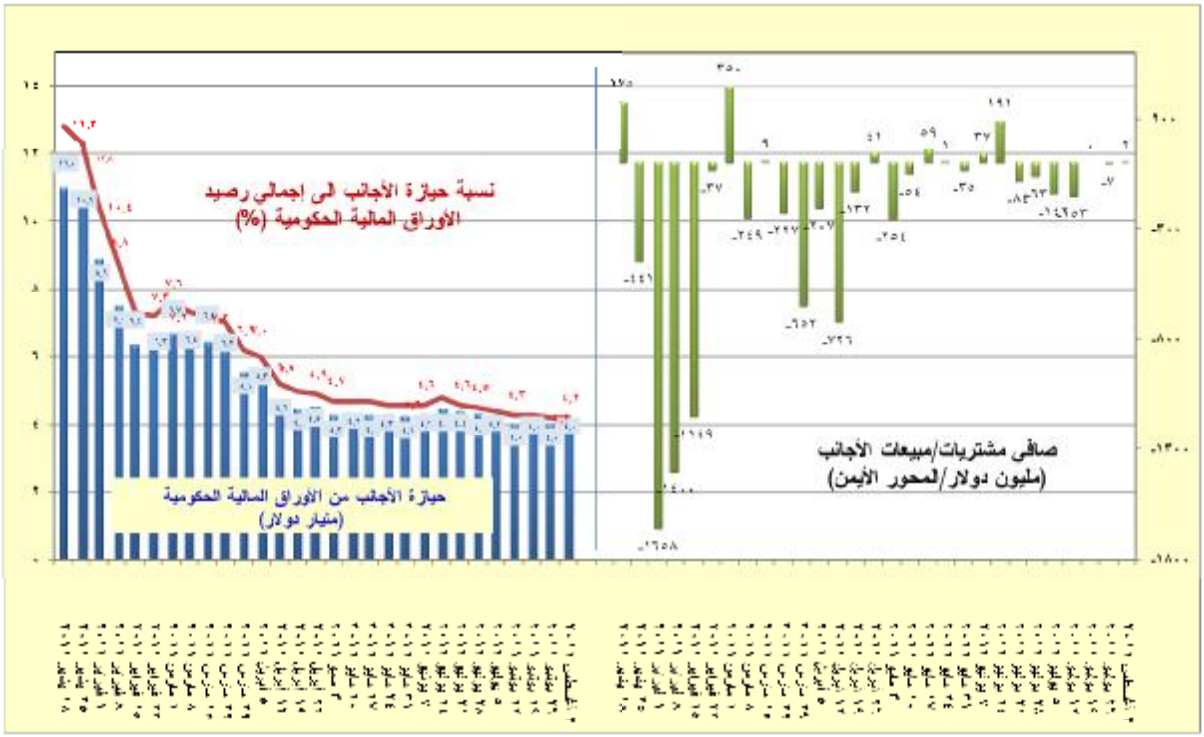

ثانيا: الأداء المالى ومؤشرات الدين:

تشير بيانات الموازنة العامة للفترة يوليو – مايو ٢٠١١/٢٠١٠ إلى إرتفاع نسبة عجز الموازنة للناتج المحلى الإجمالى ليسجل نحو ٨،٢% (١١٢،٦ مليار جنيه) مقابل ٧،٢% من الناتج المحلى (٨٦،٨ مليار جنيه) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وبإستبعاد الفوائد المدفوعة خلال فترة المتابعة تصل نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى إلى ٢،٩% (٣٩،٩ مليار جنبه) مقابل ٢،٠% من الناتج المحلى (٢٣،٨ مليار جنيه) خلال يوليو– مايو ٢٠١٠/٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أن أداء الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ يعكس جزء من الأداء الاقتصادى الجيد الذى تحقق خلال النصف الأول من العام وما صاحبه من إرتفاع فى الإيرادات الضريبية.

شكل (١٣): مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين

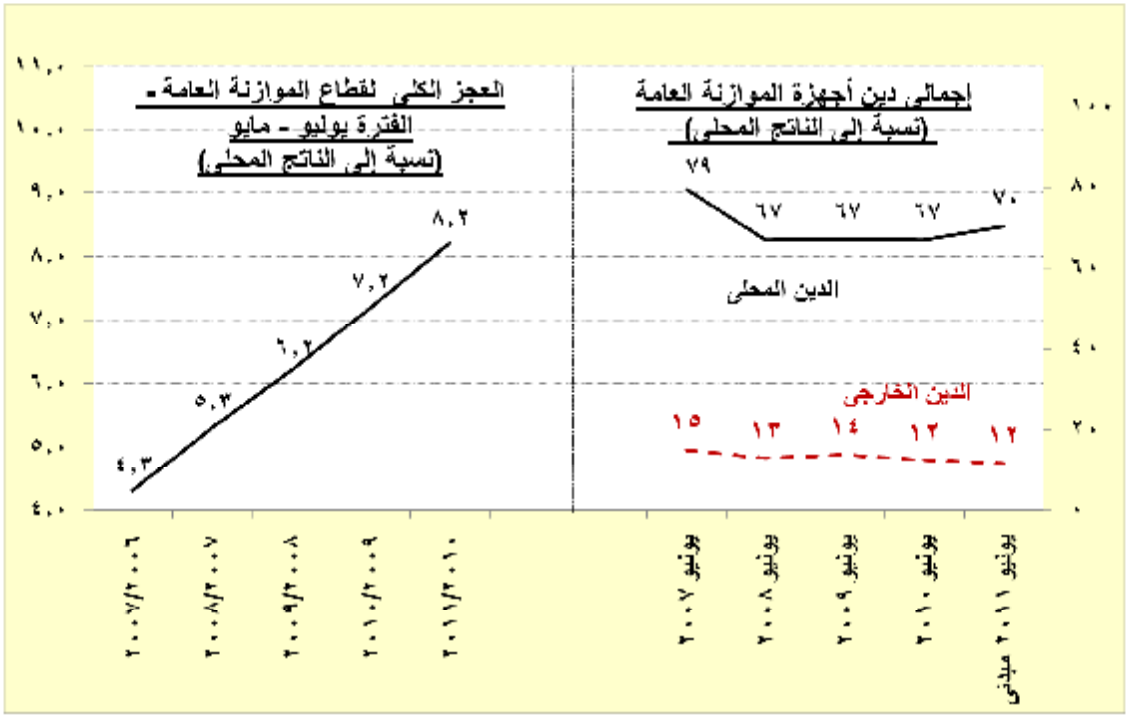

ومن المتوقع أن يسجل العجز الكلى للموازنة العامة خلال العام المالى الجارى (٢٠١١/٢٠١٠) نحو ٩،٥% من الناتج المحلى (١٣٠،٤ مليار جنيه) وذلك مقابل ٧،٥% من الناتج المحلى كمتوقع قبل أحداث ثورة ٢٥ يناير. وجدير بالذكر أن العجز الكلى للموازنة حقق ٨،١% من الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويوضح الجدول التالى تطورات الأداء المالى خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بتقديرات الموازنة الأصلية.

جدول (١١): ملخص لتطور الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

مليون جنيه

	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	
	فعلى			موازنة	متوقع
إجمالى الإيرادات	**٢٢١،٤٠٤**	**٢٨٢،٥٠٥**	**٢٦٨،١١٤**	**٢٨٥،٨١٠**	**٢٩٤،٤٥٣**
الإيرادات الضريبية	١٣٧،١٩٥	١٦٣،٢٢٢	١٧٠،٤٩٤	٢٠٠،٤٢٤	١٩٩،٧٧٠
الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٦٧،٠٥٩	٨٠،٢٥٤	٧٦،٦١٨	٨٨،٦٥٧	٩٢،٥٣٣
الضرائب على الممتلكات	٢،٠٥٢	٢،٧٦٣	٨،٧٧٠	١٢،٣٠٦	١٠،٨٣٢
الضرائب على السلع والخدمات	٤٩،٧٤٧	٦٢،٦٥٠	٦٧،٠٩٥	٨٠،٩١٩	٧٧،٣٥٤
ضرائب التجارة الدولية	١٤،٠٢٠	١٤،٠٩١	١٤،٧٠٢	١٥،٥٠٠	١٦،٠٠٠
ضرائب أخرى	٤،٣١٧	٣،٤٦٤	٣،٣٠٩	٣،٠٤٧	٣،٠٤٩
المنح	١،٤٦٣	٧،٩٨٤	٤،٣٣٣	٥،١٥٦	٤،٩١٣
الإيرادات غير الضريبية	٨٢،٧٤٦	١١١،٢٩٩	٩٣،٢٨٨	٨٠،٢٣٠	٨٩،٧٧٠
إجمالى المصروفات	**٢٨٢،٢٩٠**	**٣٥١،٥٠٠**	**٣٦٥،٩٨٧**	**٤٠٣،١٦٨**	**٤٢٧،٨٧٨**
الأجور وتعويضات العاملين	٦٢،٨٣٩	٧٦،١٢٧	٨٥،٣٦٩	٩٥،٣٠٩	٩٥،٨١٨
شراء السلع والخدمات	١٨،٤٧٠	٢٥،٠٧٢	٢٨،٠٥٩	٢٨،٨٥٨	٢٨،٨٢٣
الفوائد	٥٠،٥٢٨	٥٢،٨١٠	٧٢،٣٣٣	٩١،١٤٢	٨٦،٦٦٢
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٩٢،٣٧١	١٢٧،٠٣٣	١٠٢،٩٧٤	١١٦،٦١٦	١٣٩،٥٠٣
المصروفات الأخرى	٢٣،٨٩٢	٢٧،٠٠٧	٢٨،٩٠١	٣١،١٢٥	٣٦،٥٢٢
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٥،١٩١	٤٣،٤٣٠	٤٨،٣٥٠	٤٠،١١٨	٤٠،٥٥١
العجز النقدى	**٦٠،٨٨٦**	**٦٨،٩٩٥**	**٩٧،٨٧٢**	**١١٧،٣٥٨**	**١٣٣،٤٢٥**
صافى حيازة الأصول المالية	٢٣٦	٢،٨٣١	١٦٦	(٨،٢٨٢)	(٣،٠٦٥)
العجز الكلى	**٦١،١٢٢**	**٧١،٨٢٦**	**٩٨،٠٣٨**	**١٠٩،٠٧٦**	**١٣٠،٣٦٠**
ملاحظات:					
العجز الكلى (نسبة إلى الناتج المحلى)	٦،٨	٦،٩	٨،١	٧،٤	٩،٥
العجز الأولى (نسبة إلى الناتج المحلى)	١،٢	١،٨	٣،١	١،٣	٣،٢
إجمالى دين أجهزة الموازنة العامة (محلى و خارجى)	٧١٤،٨١٢	٨٤٣،٨٧٢	٩٥٧،٤٩٧	١،٠٨٠،٣٥٢	١،١٢٩،٥٠٢
نسبة إلى الناتج المحلى	٧٩،٨	٨١،٠	٧٩،٣	٧٨،٤	٨٣،٠
الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	٥٩٩،٦٠٣	٦٩٩،٦٦٧	٨٠٨،٣٨٣	٩١٢،٢٣٦	٩٧٩،٢٣١
نسبة إلى الناتج المحلى	٦٧،٠	٦٧،١	٦٧،٠	٦٦،٢	٧١،٣
الدين الخارجى لأجهزة الموازنة العامة	١١٥،٢٠٩	١٤٤،٢٠٥	١٤٩،١١٤	١٦٨،١١٦	١٦٠،٢٧١
نسبة إلى الناتج المحلى	١٢،٩	١٣،٨	١٢،٤	١٢،٢	١١،٧

وفى ضوء تلك التطورات فمن المتوقع إرتفاع جملة المصروفات بقيمة ٢٤،٧ مليار جنيه إلى ٤٢٨ مليار جنيه مقابل ٤٠٣ مليار جنيه بحسب إعتمادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، وإن كان جزء من هذه الزيادة يقدر بنحو ١٤،٤ مليار جنيه سيقابله تسويات على جانب الإيرادات مع قطاع البترول. وفى الوقت نفسه، فمن المتوقع أن تزيد الإيرادات بنحو ٩ مليار جنيه فقط مقارنة بتقديرات الموازنة لتحقق ٢٩٤،٤ مليار جنيه.

ثالثا: تطورات الأسعار المحلية:

سجل معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهريىيونيو ويوليو ٢٠١١ نحو ١١،٨% و١٠،٤% بالترتيب، وذلك مقارنة بـــ ١٠،١% و١٠،٤% خلال يونيو ويوليو ٢٠١٠، وهو ما يعنى أن متوسط معدل التضخم لعام ٢٠١٠/٢٠١١ بلغ ١١% مقابل ١١،٧% فى العام السابق. ويعد الإرتفاع فى معدلات التضخم خلال الأشهر الأخيرة متوقعاً فى ظل الظروف الراهنة التى تمر بها البلاد من تباطؤ معدلات الإنتاج فى القطاعات المختلفة وتزايد إقبال المواطنين على شراء السلع والخدمات الأساسية وأهمها الطعام والشراب، بالإضافة إلى إستمرار حالة الإنفلات الأمنى، وطول فترة تطبيق قانون حظر التجوال والذى نتج عنها تعطيل مؤقت لعملية نقل السلع. كما ساهم ارتفاع الأسعار العالمية للسلع (خاصة السلع الغذائية) فى إرتفاع معدلات التضخم المحققة، وكذلك إرتفاع سعر صرف الجنيه أمام العملات الرئيسية مما ساهم فى زيادة تكلفة استيراد السلع والمنتجات الغذائية.

شكل (١٤): مؤشرات التضخم السنوية(سلسلة شهرية)

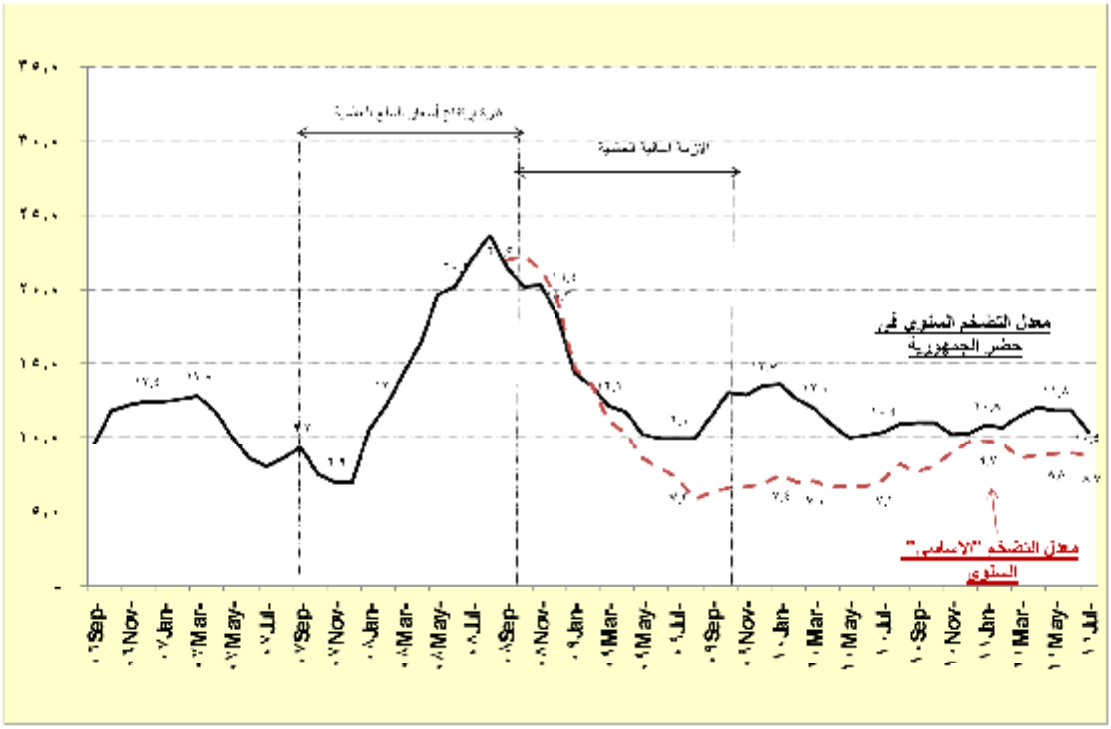

وفى نفس الوقت، فقد إستمرت أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية فى الارتفاع حيث بلغ متوسط أسعار الفائدة على أذون ٩١ يوم خلال شهر يونيو ٢٠١١ نحو ١١,٨% مقابل ٩,١% فى ديسمبر ٢٠١٠. كما إرتفعت أسعار الفائدة علىأذون لمدة سنة لتحقق متوسط قدره ١٢,٩٧%، وهو ما يمثل ارتفاع بنحو ٢,٤ نقطة مئوية منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير. وتجدر الإشارة إلى أن سعر الفائدة على المعاملات بين البنوك لمدة ليلة واحدة قد شهد ارتفاعا منذ يناير ٢٠١١ بنحو ٠,٨ نقطة مئوية ليحقق متوسط قدره ٩% خلال شهر يونيو ٢٠١١.

رابعا: أداء القطاع الخارجى:

سجل ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠١١ عجزاً يقدر بنحو ٥،٥ مليار دولار مقابل فائض بلغ ٣،١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويأتى هذا التطور كمحصلة لتحقيق كل من ميزان المعاملات الجارية لعجز قدره ٢،٤ مليار جنيه. كما حقق الميزان المالى والرأسمالى صافى تدفقات للخارج بنحو ١،٨ مليار دولار، في حين سجل بند صافى السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ١،٣ مليار دولار.

شكل (١٥): تطور الميزان الجارى (نسبة إلى الناتج المحلى)

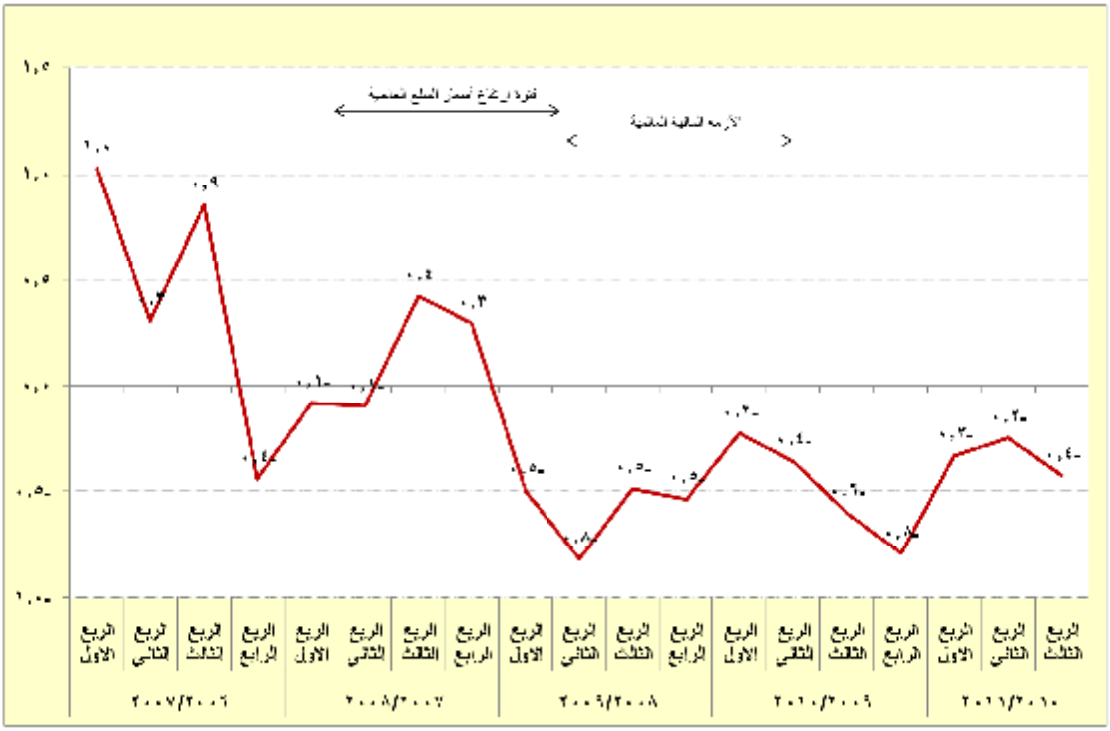

وتجدر الإشارة الى أن البنك المركزى توقع أن يحقق ميزان المدفوعات عجزاً مع نهاية العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ فى حدود ٩ مليار دولار وذلك فى ضوء البيانات المبدئية لشهرى ابريل ومايو ٢٠١١ والتى توضح تأثر كل من حصيلة الإيرادات السياحية، وحصيلة الصادرات، بالإضافة إلى كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات محفظة الأوراق المالية فى مصر بشكل كبير، وذلك فى ضوء الأحداث التى مرت بها البلاد.

وتشير البيانات عن الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ الى تحقيق الميزان الجارى لعجز قدره ٢،٤ مليار جنيه مقابل عجز بلغ ٢،٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. فقد حقق الميزان التجارى لعجز قدره ١٨،٤ مليار جنيه كمحصلة لإرتفاع قيمة الواردات بنسبة ٥،١% وهو ما يقل عن نسبة الارتفاع فى حصيلة الصادرات والتى بلغت ١١،٥%. كما حقق الميزان الخدمى صافى حصيلة قدرها ٦،٨ مليار جنيه بنسبة انخفاض سنوية تبلغ ٢١،٨%. وعلى العكس فقد ارتفع صافى التحويلات خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ٢٨% ليحقق ٩،٢ مليار دولار، وذلك على خلفية زيادة التحويلات الخاصة بمقدار ٤٢،٥% إلى ٨،٩ مليار دولار.

كما يمكن تفسير تحقيق الميزان المالى والرأسمالى لصافى تدفقات للخارج بنحو ١،٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠ فى ضوءانخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٥٢% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتحقق ٢،١ مليار دولار. كذلك انخفض صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية فى مصر لتحقق صافى تدفقات للخارج بنحو ١ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بقيمة ٧ مليار دولار خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩.

جدول (١٢): مؤشرات قياس أداء معاملات القطاع الخارجى

نسبة منوية

	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	يوليو- مارس ٢٠١٠/٢٠٠٩	يوليو- مارس ٢٠١١/٢٠١٠
ميزان المعاملات الجارية (نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى) [1]	١،٦	١،٧	٠،٥	٢،٣-	٢،٠-	١،٢-	١،٠-
ميزان المدفوعات (نسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى) [1]	٣،٠	٤،٠	٣،٣	١،٨-	١،٥	١،٤	٢،٣-
التحصلات الجارية / المدفوعات الجارية	١٠٤،٤	١٠٤،٨	١٠١،٤	٩٢،٨	٩٢،١	٩٤،١	٩٥،٠
الصادرات السلعية / الواردات السلعية	٦٠،٦	٥٧،٥	٥٥،٦	٥٠،٠	٤٨،٢	٤٧،٨	٥٠،٧
الصادرات السلعية / التحصلات الجارية	٤٥،٢	٤٥،٢	٤٥،٢	٤٤،٥	٤١،٩	٤١،٤	٤١،٩
الصادرات غير البترولية / التحصلات الجارية	٢٠،١	٢٤،٤	٢٢،٩	٢٥،٠	٢٣،٦	٢٤،٢	٢٣،٦
الواردات السلعية / المدفوعات الجارية	٧٦،٧	٨١،٠	٨١،٢	٨١،٧	٧٨،٢	٧٩،٨	٧٨،٢
التحصلات الخدمية / المدفوعات الخدمية	١٨٨،٦	٢٢٨،٤	٢٢٢،٢	٢١٠،٧	١٧٨،٢	١٩٧،٦	١٦٥،٨
إيرادات السياحة / التحصلات الخدمية	٤١،٥	٤٠،٠	٣٩،٨	٤٤،١	٤٩،٢	٤٩،٢	٥٠،٦
خدمة الدين / التحصلات الجارية [2]	٧،٢	٥،٩	٢،٨	٥،٢	٤،١	٥،٠	٥،١
نسبةتغطية الإحتياطى الدولى للواردات (عدد الأشهر)	٤،٠	٨،٩	٧،٩	٧،٥	٨،٦	٨،٧	٧،٣

١/ قامت وزارة التنمية الاقتصادية بتقدير قيمة الناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ١٣٧٨مليار جنيه ، مقارنة بناتج محلى إجمالى سمقق فعلا ١٢٠٦،٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

٢/ تم تقدير قيمة خدمة الدين الخارجى من واقع بيانات ميزان المدفوعات.

ويتلاحظ أن العديد من المؤشرات الاقتصادية التى عرضت تشير إلى بدء تعافى الاقتصاد المصرى مما يؤكد على أن البنية الأساسية ومقومات الاقتصاد المصرى لا تزال سليمة وهائلة، وهو ما يعنى أن التباطؤ الذى يشهده الاقتصاد المصرى فى هذه المرحلة وقتى لحين إستعادة الاستقرار الأمنى والسياسى بالبلاد، وبالتالى عودة الثقة مرة أخرى لمجتمع الأعمال.

ولا شك أن أهم ما تتطلع إليه الحكومة حالياً هو عودة معدلات النمو مرة أخرى إلى المستويات التى تسمح بتوفير فرص توظف جديدة تستوعب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ولكن مع التأكد من القدرة على تحقيق تنمية شاملة يعود مردودها الاجتماعى والاقتصادى على جميع فئات المجتمع. كما ستعمل الحكومة على تعزيز قدرة وآفاق الاقتصاد المصرى بهدف الاستفادة القصوى من قدراته الهائلة والمتمثلة فى مؤشرات ديموجرافية جيدة أهمها ارتفاع نسبة الشباب إلى جملة السكان، ووجود سوق محلية ضخمة تسمح للقطاع الخاص بالنمو والمنافسة القوية، وموقع جغرافى متميز وفريد يسمح بالوصول إلى معظم الأسواق العالمية الرئيسية.

ولتعزيز آفاق الاقتصاد المصرى ستتبنى الحكومة برنامج اقتصادى وطنى وشامل فى المدى المتوسط والطويل على أساس من التوافق المجتمعى و المدعوم بوجود حكومة منتخبة، على أن يرتكز الاصلاح على المحاور والتدابير التالية: مواصلة إنتهاج سياسة الاقتصاد الحر والذى يعتمد بشكل رئيسى على قيادة القطاع الخاص للعملية الإنتاجية مع الاهتمام الخاص بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخفض معدلات البطالة وتوسيع دائرة المستفيدين من النمو الاقتصادى، تعزيز وإرساء دعائم وأطر الشفافية والرقابة ومحاربة الفساد وزيادة المنافسة العادلة بما يخدم المواطن والمستهلك المصرى، الإهتمام بتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال توجيه جزء أكبر من موارد الدولة لتحقيق هذا الغرض مع إعداد منظومة متكاملة لمظلة الضمان الإجتماعى والتوجه التدريجى لإصلاح منظومة الدعم وتحسين آليات وصوله للفئات المستهدفة، العمل على تحقيق الاستدامة المالية من خلال خفض معدلات العجز والدين إلى المستويات الآمنة،واستمرار حرص السياسة النقدية على خفض معدلات التضخم ومعالجة الأسباب الهيكلية لهذه المشكلة وأهمها تعزيز المنافسة وإصلاح منظومة التجارة الداخلية.

ثانياً: أداء الاقتصاد العالمى والأسواق الخارجية

١- أداء الإقتصاد العالمى

نجح الإقتصاد العالمى خلال عام ٢٠١٠ فى العودة إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية متغلباً على مرحلة الأزمات المالية العالمية التى عصفت به منذ عام ٢٠٠٨، وذلك بفضل جهود وتنسيق الدول فى إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية لتحفيز الطلب العالمى والنشاط الإقتصادى. ورغم توقع إستمرار الأداء الإيجابى نسبياً للإقتصاد العالمى خلال عامى ٢٠١١ و٢٠١٢، إلا أن هناك تحديات ومخاطر ومشاكل هيكلية مهمة لا تزال تواجه الدول المتقدمة والدول النامية على السواء،وفى مقدمتها إرتفاع معدلات الدين العام الحكومية خاصة فى الدول المتقدمة، وإرتفاع معدلات البطالة، وإرتفاع معدلات التضخم تأثراً بإرتفاع أسعار السلع العالمية الأساسية،وهى العوامل التى يمكن أن تؤثر سلبياً على تذبذب أداء الإقتصاد العالمى والأسواق العالمية للسلع وبالتالى على سرعة إستمرار التعافى والنمو فى الإقتصاد العالمى[١].

وقد شهد أداء الاقتصاد العالمى تحسناً نسبياً فى معدلات نموه خلال النصف الثانى من عام ٢٠١٠، حيث تشير النتائج الأولية إلى ان معدل نمو الاقتصاد العالمى فى عام ٢٠١٠ بلغ نحو ٥% مقارنة بمعدل نمو سلبى قدره ٠،٥% فى عام ٢٠٠٩، مسجلاً بذلك أداءً يفوق التوقعات السابقة والتى كانت تقدر معدل النمو بنحو ٤%

---

[١] شهدت الفترة منذ إعداد الموازنة العامة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ وبين صدور هذا التقرير بعض التغيرات المهمة فى أداء الإقتصاد العالمى والأسواق المالية العالمية تتمثل فى تفاقم أزمة الديون الأوروبية، بالإضافة إلى صعوبات فى الإدارة السياسية لمشاكل الدين العام فى الولايات المتحدة، والظروف التى مرت بها اليابان نتيجة آثار الزلزال المدمر الذى تعرضت له، مما دفع مؤسسات التقييم الإئتمانى إلى تخفيض التصنيف الإئتمانى للولايات المتحدة واليابان. وقد تتسبب هذه التطورات فى بطء تعافى الإقتصاد العالمى بل وإمكانية عودته للركود إذا ما عجزت حكومات الدول المتقدمة فى إيجاد حلول سريعة وجذرية لطمأنة الاسواق ودفع النشاط الإقتصادى لإستعادة معدلات نموه المرتفعة.

لعام ٢٠١٠. ويرجع ذلك فى واقع الأمر إلى تحقيق الدول الناشئة والنامية لمعدلات نمو مرتفعة بلغت فى المتوسط نحو ٧,٣% (مقابل ٢,٧% فى عام ٢٠٠٩)، بالإضافة إلى تحول الدول المتقدمة لتحقيق نمو إيجابى بلغ ٣% مقابل إنكماش بنسبة ٣،٤% فى عام ٢٠٠٩. وقد ساهم فى ذلك تعافى معدلات الطلب العالمى

خاصة بالنسبة لمعدلات الإستهلاك بالولايات المتحدة الامريكية والتى تعبر عن تزايد ثقة المستهلكين فى آفاق ومستقبل الإقتصاد العالمى، إلى جانب إستمرار الحكومات فى تطبيق سياسات توسعية نسبياً بالرغم من بدء تخارج بعض الدول من الحزم والبرامج المالية والنقدية التى إتبعتها لتنشيط وتحفيز الإقتصاد إبان الأزمة العالمية. فقد بدأت مصادر الزيادة فى الطلب العالمى تنتقل تدريجياً من الإعتماد على القطاع الحكومى إلى زيادة فى الطلب من جانب القطاع الخاص. وبعد أن تسببت سياسة السحب من المخزون فى إبطاء نمو الإقتصاد العالمى خلال الفترة السابقة، حدث إرتفاع ملحوظ فى الإنتاج الصناعى العالمى منذ بداية النصف الثانى من ٢٠١٠. وفى نفس الوقت فقد تميز التعافى الإقتصادى بتنوعه وإتساع إنتشاره على مستوى قطاعات الخدمات المختلفة. وتوضح المؤشرات إرتفاع مبيعات التجزئة بشكل كبير خاصة فى الدول الناشئة، بالإضافة إلى عودة إرتفاعها فى الدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة.

شكل (١٦): معدلات نمو الإقتصاد والتضخم العالمية

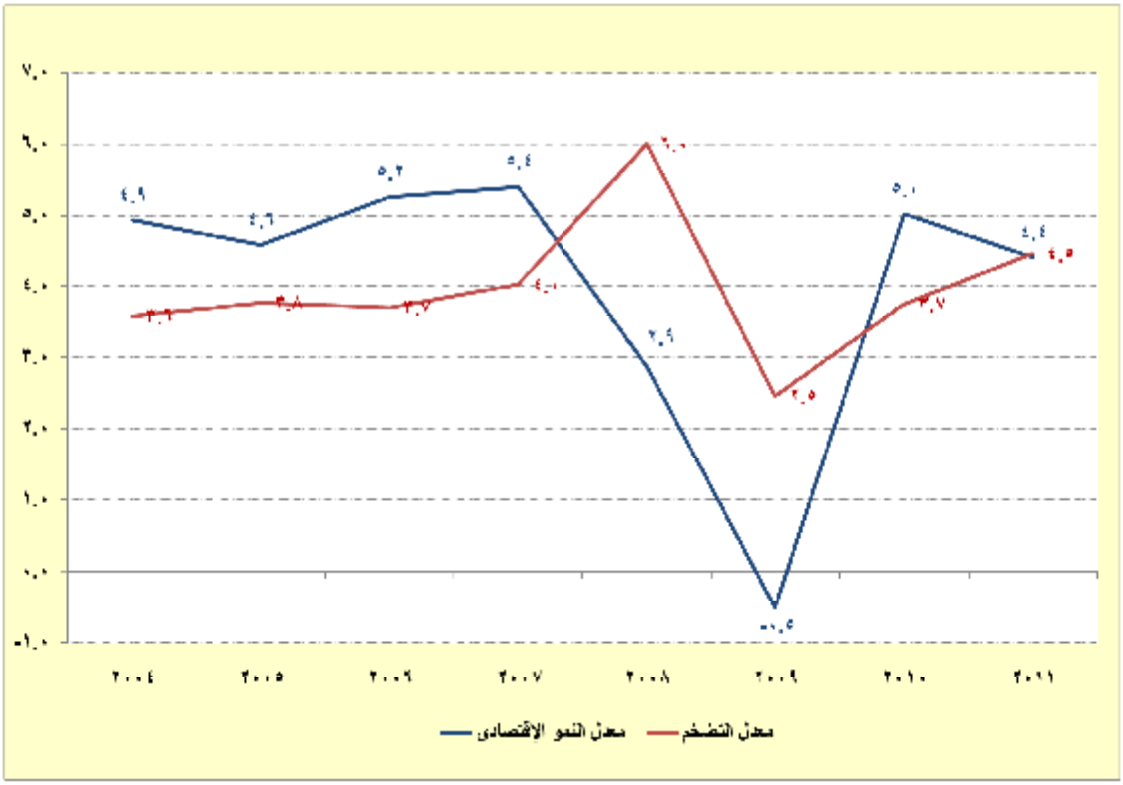

المصدر: صندوق النقد الدولى

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولى الصادرة فى إبريل ٢٠١١ إلى توقع تحقيق الإقتصاد العالمى لمعدلات نمو تبلغ ٤,٤% و٤,٥% خلال عامى ٢٠١١ و٢٠١٢ على التوالى كإستمرار للأداء الجيد للإقتصاد العالمى وإن كان بمعدلات تقل عن العام السابق. فمن المتوقع أن تحقق الدول الناشئة والنامية متوسط معدل نمو بنحو ٦,٥% سنوياً خلال العامين المشار إليهما كما يتوقع أن تحقق الدول المتقدمة معدلات نمو تبلغ ٢,٤% و٢,٦% خلال نفس الفترة.

فى الوقت نفسه توقع التقرير السنوى الصادر فى مايو ٢٠١١ لمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية OECD والتى تضم ٣٤ عضواً من الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول الناشئة أن يبلغ متوسط معدل النمو للدول الأعضاء فى المنظمة نحو ٢,٣% فى عام ٢٠١١ ونحو ٢,٨% فى عام ٢٠١٢. وأوضحت المنظمة أن مصادر النمو – والتى تتمثل فى زيادة الإستهلاك الخاص والإستثمارات – تضمن إستمرار النمو الإيجابى فى الإقتصاد العالمى خلال الفترة المقبلة.

جدول (١٣): تطورات معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى العالمى

(نسبة مئوية)

	التغير السنوى				
	فعلى			التوقعات	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الإقتصاد العالمى [1]	٢,٩	-٠,٥	٥	٤,٤	٤,٥
الاقتصادات المتقدمة	٠,٢	-٣,٤	٣	٢,٤	٢,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٠,٠	-٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٩
منطقة اليورو	٠,٤	-٤,١	١,٧	١,٦	١,٨
اليابان	-١,٢	-٦,٣	٣,٩	١,٤	٢,١
المملكة المتحدة	-٠,١	-٤,٩	١,٣	١,٧	٢,٣
كندا	٠,٥	-٢,٥	٣,١	٢,٨	٢,٦
الاقتصادات الصاعدة والنامية	٦	٢,٧	٧,٣	٦,٥	٦,٥
وسط وشرق أوروبا	٣,٢	-٣,٦	٤,٢	٣,٧	٤
كومنولث الدول المستقلة	٥,٣	-٦,٤	٤,٦	٥	٤,٧
اسيا النامية	٧,٧	٧,٢	٩,٥	٨,٤	٨,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٤,٣	-١,٧	٦,١	٤,٧	٤,٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥,١	١,٨	٣,٨	٤,١	٤,٢
مصر [2]	٧,٢	٤,٦	٥,٢	١	٤
افريقيا جنوب الصحراء	٥,٦	٢,٨	٥	٥,٥	٥,٩

المصدر: تقرير آفاق الإقتصاد العالمى- صندوق النقد الدولى، إبريل ٢٠١١.

١/ تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولى قام بتحديث تقديراتتقرير آفاق الإقتصاد العالمىفى يوليو٢٠١١،حيث قام بخفض تقديرات نمو الإقتصاد العالمى لعام ٢٠١١ بنسبة ٠,١% إلى ٤,٣%على خلفية تراجع معدل النمو المتوقع فى الإقتصادات المتقدمة بنسبة ٠,٢% بعد تراجع معدل نمو الولايات المتحدة واليابان إلى ٢,٥% و -٠,٧% على التوالى. وفى الوقت نفسه أبقى التقرير على تقديرات النمو العالمى لعام ٢٠١٢ دون تغيير.

٢/ تجدر الإشارة إلى أن تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولى لمعدل النمو الإقتصادى فى مصر لعام ٢٠١٢/٢٠١١ تبلغ ٣,٢%

وعلى نحو آخر، فتتوقع مؤشرات التبادل التجارى إستمرار نمو حجم التجارة العالمية الإيجابى خلال العامين القادمين، حيث تقدرها المنظمة بنحو ٧,٢% وذلك مقابل إنكماش قدره ١٠,٧% فى عام ٢٠٠٩. فى نفس الوقت تشير توقعات صندوق النقد الدولى إلى إرتفاع حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات بنسبة ٧% فى عام ٢٠١١ و٦,٨% فى عام ٢٠١٢، إلا أن هذه المعدلات أقل من مثيلتها فى عام ٢٠١٠ والتى سجلت نحو ١٢%.

وفى الوقت ذاته فقد بدأت تدفقات رؤوس الأموال تعود مرة أخرى إلى الدول الناشئة، وإن كانت لم تصل بعد إلى مستويات ما قبل الأزمة العالمية. فقد بلغ صافى التدفقات النقدية إلى الإقتصادات الناشئة كنسبة من الناتج المحلى لهذه الدول نحو ٤%، مقابل نمواً قدره ٧% قبل الأزمة العالمية. وهناك توقعات بإمكانية تأثر هذه التدفقات مع معاودة إرتفاع أسعار الفائدة فى الدول المتقدمة الرئيسية لمواجهة الضغوط التضخمية، وهو ما سيؤدى إلى تحول جزء من تدفقات رؤوس الأموال من الدول الناشئة إلى الدول المتقدمة.

٢- التحديات الرئيسية التى تواجه الإقتصاد العالمى

لا تزال هناك العديد من المخاطر القائمة التى تفرض نفسها بقوة على آفاق الإقتصاد العالمى خلال الفترة الحالية والمستقبلية وتهدد عملية التعافى فى الأجلين المتوسط والطويل، وتتمثل أهمها فى الآتى:

i- إرتفاع معدلات البطالة

ويأتى فى مقدمة هذه التحديات إرتفاع معدلات البطالة خاصة فى الدول المتقدمة. فعلى الرغم من التحسن فى نمو الإقتصاد العالمى الا أنه مازال غير قادر على خلق الحجم المطلوب من فرص العمل الجديدة لإحتواء معدلات البطالة المرتفعة والتى وصلت فى بعض بلدان الإقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى معدل قدره ٩,٦% وهو نفس المعدل المتوسط فى منطقة اليورو، فى الوقت الذى وصلت فيه إلى نحو ٢١% فى أسبانيا، و١٩,٤% فى صربيا و ١٣,٦% فى البرتغال، كما بلغ معدل البطالة نحو ١٠% فى اليابان. من ناحية أخرى تفاقمت ظاهرة البطالة بين الشباب فى دول العالم خاصة فى الدول الناشئة والنامية وقد تجلت بشكل واضح فى منطقة الشرق الأوسط، بينما تعانى الدول المتقدمة من مشاكل هيكلية فى توفير فرص عمل لذوى المهارات المنخفضة؛ ويتوقع أن يستمر هذا الخلل لفترة ليست بقليلة. ويقدر عدد طالبى العمل عالمياً بحسب تقديرات منظمة العمل الدولية بنحو ٢٠٥ مليون شخص من بينهم نحو ٣٠ مليون شخص منذ إندلاع الأزمة العالمية فى عام ٢٠٠٨. وللتصدى إلى مشكلة البطالة فإن هناك حاجة إلى إتباع سياسات محفزة للنمو خاصة من جانب السياسة النقدية لزيادة معدلات الطلب، بالإضافة إلى سياسات محددة تستهدف زيادة العمالة مثل تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإهتمام بالإبتكار والتدريب والتأهيل. وعلى الرغم من بدء معدلات البطالة فى التراجع فى بعض الدول المتقدمة، فمن المتوقع أن تظل مرتفعة نسبياً خلال الفترة المقبلة.

جدول (١٤): تطور معدلات البطالة فى بعض المناطق والبلدان المختارة

	التغير السنوى				
	فعلى			التوقعات	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الاقتصادات المتقدمة	٥,٨	٨,٠	٨,٣	٧,٨	٧,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٥,٨	٩,٣	٩,٦	٨,٥	٧,٨
كندا	٦,٢	٨,٣	٨,٠	٧,٦	٧,٣
اليابان	٣,٩	٥,٠	٥,١	٤,٩	٤,٧
منطقة اليورو	٧,٦	٩,٥	١٠,٠	٩,٩	٩,٦
فرنسا	٧,٨	٩,٥	٩,٧	٩,٥	٩,١
بريطانيا	٥,٦	٧,٥	٧,٨	٧,٨	٧,٧
اليونان	٧,٧	٩,٤	١٢,٥	١٤,٨	١٥,٠
اسبانيا	١١,٣	١٨,٠	٢٠,١	١٩,٤	١٨,٢
البرتغال	٧,٧	٩,٦	١١,٠	١١,٩	١٢,٤
الاقتصادات الصاعدة والنامية					
مصر [1]	**٨,٩**	**٩,٤**	**٩,٢**	**٩,٢**	**٩,١**
المغرب	٩,٦	٩,١	٩,٠	٨,٩	٨,٧
الأردن	١٢,٧	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥
تونس	١٢,٦	١٣,٣	١٣,٠	١٤,٧	١٤,٤
تركيا	١٠,٩	١٤,٠	١١,٩	١١,٤	١١,٠
ماليزيا	٣,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٣,١
أندونيسيا	٨,٤	٧,٩	٧,١	٦,٧	٦,٥

المصدر: تقرير آفاق الإقتصاد العالمى- صندوق النقد الدولى، إبريل ٢٠١١.

١/ تجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة الفعلى فى مصر بلغ ١١,٩% فى مارس ٢٠١١.

ب- إرتفاع معدلات التضخم

أما التحدى الآخر والذى لا يقل أهمية فهو إرتفاع معدلات التضخم خاصة بين الدول الناشئة والنامية. فقد ساهم زيادة الطلب المحلى بتلك الدول وكذا إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية خاصة السلع الغذائية والطاقة فى ضوء المضاربات الواسعة التى تشهدها الأسواق العالمية فى تفاقم حجم المشكلة. وتواجه الدول المتقدمة ضغوطاً تضخمية ناتجة عن زيادة الطلب المحلى بها أيضاً، بالإضافة إلى التخوف من آثار الجولة الثانية لإرتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية على أسعار السلع والخدمات الأخرى، وما يصاحبها من ضغوط لرفع الأجور والمرتبات. وقد بلغ متوسط معدل التضخم فى الدول الناشئة والنامية نحو ٦،٣% فى عام ٢٠١٠ بينما بلغ فى الدول المتقدمة متوسط ١،٦%. ومن المتوقع أن تقوم الدول المتقدمة فى الفترة المقبلة برفع أسعار الفائدة الرئيسية المتدنية فى الوقت الحالى لمواجهة هذه الضغوط التضخمية.

جدول (١٥): معدلات التضخم العالمية

	التغير السنوى				
	فعلى			التوقعات	
	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
متوسط أسعار المستهلكين العالمى	٦,٠	٢,٥	٣,٧	٤,٥	٣,٤
الاقتصادات المتقدمة	٣,٤	٠,١	١,٦	٢,٢	١,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٨	-٠,٣	١,٦	٢,٢	١,٦
منطقة اليورو	٣,٣	٠,٣	١,٦	٢,٣	١,٧
اليابان	١,٤	-١,٤	-٠,٧	٠,٢	٠,٢
المملكة المتحدة	٣,٦	٢,١	٣,٣	٤,٢	٢,٠
كندا	٢,٤	٠,٣	١,٨	٢,٢	١,٩
الاقتصادات الصاعدة والنامية	٩,٢	٥,٢	٦,٢	٦,٩	٥,٣
وسط وشرق أوروبا	٨,٠	٤,٧	٥,٣	٥,١	٤,٢
كومنولث الدول المستقلة	١٥,٦	١١,٢	٧,٢	٩,٦	٨,١
اسيا النامية	٧,٤	٣,١	٦,٠	٦,٠	٤,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى	٧,٩	٦,٠	٦,٠	٦,٧	٦,٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٣,٤	٦,٥	٦,٩	١٠,٠	٧,٣
افريقيا جنوب الصحراء	١١,٧	١٠,٥	٧,٥	٧,٨	٧,٣

المصدر: تقرير آفاق الإقتصاد العالمى- صندوق النقد الدولى، إبريل ٢٠١١.

ج- تفاقم معدلات العجز المالى بموازنات الدول والدين العام

ومع تزايد معدلات البطالة والضغوط التضخمية فى آن واحد تزداد صعوبة إدارة الإقتصاد الكلى والمخاوف من حدوث ركود تضخمى. ويزيد من حدة هذه المشاكل زيادة معدلات العجز والدين العام فى أغلب الدول المتقدمة والنامية مما يتطلب إتباع الحكومات إجراءات لترشيد الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة. وعلى سبيل المثال تزيد نسبة إجمالى الدين العام الأمريكى عن ٩١% من الناتج المحلى الإجمالى، فى حين تبلغ هذه النسبة فى منطقة اليورو نحو ٨٥% فى المتوسط، حيث وصلت فى بعض الدول مثل إيطاليا إلى ١٢٠% رغم الحدود المقررة من قبل معاهدة ماستريخت على ألا تزيد هذه النسبة عن ٦٠%، بينما سجلت فى اليابان نحو ٢٢٠%. وطبقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى فإنه من المتوقع أن تستمر هذه النسبة فى الإرتفاع خلال عام ٢٠١١ لتصل إلى أكثر من ٩٩% فى الولايات المتحدة، و٨٧% فى دول منطقة اليورو، و٢٢٩% فى اليابان. وتشير منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية إلى أهمية القيام بمزيد من الإصلاحات الهيكلية والمالية لتعزيز معدلات النمو فى الأجل المتوسط والطويل للحد من مخاطر الركود التضخمى فى المستقبل.

٣- ملامح الأداء الإقتصادى على المستوى الجغرافى

أ- الولايات المتحدة

أما بالنسبة للأداء الإقتصادى على مستوى المناطق الإقتصادية الرئيسية فنجد أن الإقتصاد الأمريكى قد عاد لتحقيق معدلات نمو إيجابية بلغت ٢,٨% فى عام ٢٠١٠، وذلك بفضل زيادة الطلب من القطاع الخاص. إلا أن الإقتصاد الأمريكى لا يزال ينمو بأقل من معدلاته الكامنة. ومن المتوقع أن تستمر معدلات النمو عند نفس المستوى خلال عام ٢٠١١ وبحيث ترتفع إلى ٢,٩% فى عام ٢٠١٢. ولا تزال معدلات التضخم منخفضة، حيث بلغت ١,٦% فى عام ٢٠١٠، إلا أنه من المتوقع أن ترتفع إلى ٢,٢% فى عام ٢٠١١ قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى ١,٦% فى العام التالى. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة عند ٨,٨%. فبعد فقدان أكثر من ٨,٥ مليون فرد لوظائفهم خلال عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ نجح الإقتصاد الأمريكى فى إضافة ١,٥ مليون فرصة عمل فقط خلال عام ٢٠١٠، إلا أن معدلات البطالة فى طريقها للإنخفاض حيث إنخفضت من نحو ٩,٦% فى عام ٢٠١٠ إلى نحو ٨,٨% فى مارس ٢٠١١ ومن المنتظر أن تبلغ فى نهاية العام نحو ٨,٥%، وبحيث تستمر فى الإنخفاض إلى نحو ٧,٥% فى عام ٢٠١٢. ويعتمد إستمرار النمو فى الإقتصاد الأمريكى على إمكانية السياسة النقدية مواكبة التطورات الأخرى داخل الإقتصاد فى ضوء الحالة الملحة لتخفيض عجز الموازنة الذى بلغ نحو ١٠,٦% من الناتج فى عام ٢٠١٠ ومتوقع إرتفاعه إلى ١٠,٨% فى عام ٢٠١١، وبحيث يمكن السيطرة على الدين العام فى الولايات المتحدة والذى يبلغ ٩١,٦% من الناتج المحلى ومن المتوقع إرتفاعه هذا العام إلى ٩٩,٦%.وكانت مؤسسة ستاندرد أند بورز قد خفضت التصنيف الإئتمانى للولايات المتحدة فى شهر أغسطس للمرة الأولى منذ ٧٠ عاماً بعد أن فشلت الإدارة الأمريكية فى الإتفاق مع الكونجرس على إيجاد حل جذرى ومتوسط الأجل لمشكلة إرتفاع الدين العام رغم السماح بزيادته بنحو ٢,٥ تريليون دولار إلى ١٦,٥ تريليون دولار.

ب- الإتحاد الأوروبى

أما بالنسبة للإقتصاد الأوروبى، فقد تباين الأداء الإقتصادى بدول الإتحاد الأوروبى بشكل ملحوظ مما أدى إلى تحقيق متوسط معدل نمو متواضع على مستوى الدول المتقدمة فى الإتحاد الأوروبى بنحو ١,٧% فى عام ٢٠١٠ وهو نفس المتوسط بالنسبة لمنطقة اليورو. ومن المتوقع أن تستمر معدلات نمو الناتج المحلى عند معدلاتها المنخفضة خلال عام ٢٠١١ قبل أن ترتفع طفيفاً فى عام ٢٠١٢. وقد عانت العديد من دول الإتحاد الأوروبى خاصة من دول الجنوب خلال العامين السابق والحالى من أزمات مالية حادة نتيجة تفاقم عجز الموازنة العامة ومستويات الدين العام لديها مع عدم قدرة هذه الدول على التنافسية وتحقيق معدلات نمو إقتصادى إيجابية، حيث إضطرت دول مثل اليونان وأيرلندا والبرتغال إلى الإعتراف بعدم قدرتها على سداد أعباء ديونها واللجوء إلى آلية أوروبية مشتركة مع صندوق النقد الدولى للحصول على قروض ميسرة مقابل تطبيق برامج للإصلاح المالى. وبالرغم من فاعلية تلك البرامج الاستثنائية والدعم الذى حصلت عليه السلطات النقدية والمالية الحكومية، إلا أن ذلك لا يعد بديلاً عن وضع حلول هيكلية لمشاكل الإقتصاد الأوروبى.

ج- الاسواق الصاعدة والدول النامية

وبالنسبة للنشاط الإقتصادى فى الإقتصادات الصاعدة والنامية، فقد حققت تلك الدول معدلات نمو قوية ومرتفعة بلغت نحو ٧% خلال عام ٢٠١٠. ويرجع ذلك الى إرتفاع نمو الطلب الخاص بمعدلات كبيرة، بالإضافة الى تعافى عجلة الإنتاج المحلى وزيادة حجم التجارة الإقليمية فيما بين هذه الدول. الا أن النمو الكبير فى النشاط الإقتصادى الذى شهدته تلك الدول قد أدى إلى بدء تعرضها لضغوط تضخمية، ساهم فى ذلك أيضاً إرتفاع الاسعار العالمية للسلع الغذائية من جانب وزيادة تدفقات رؤوس الاموال من جانب آخر. فقد بلغت معدلات التضخم فى الإقتصادات الصاعدة والنامية ٦,٢% فى عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٥,٢% فى عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تواصل معدلات التضخم إرتفاعها لتصل الى ٦,٩% فى عام ٢٠١١ قبل أن تتراجع إلى نحو ٥,٣% فى عام ٢٠١٢.

د- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

وعلى مستوى التطورات الاقليمية الراهنة فى منطقة الشرق الاوسط، فقد بلغ متوسط معدل النمو فى عام ٢٠١٠ نحو ٣,٨% ويتوقع أن يرتفع إلى ٤,١% فى عام ٢٠١١. إلا أن متوسط معدلات النمو فى الدول المستوردة للبترول ينتظر أن ينخفض بشكل حاد إلى ١,٩% فى عام ٢٠١١ مقابل ٤,٥% فى العام السابق نتيجة الثورات والاضطرابات والاحتجاجات الشعبية التى تجتاح المنطقة، بينما يتوقع إرتفاع معدلات النمو فى الدول المصدرة للبترول لتبلغ ٤,٩% فى عام ٢٠١١ مقابل ٣,٥% فى العام السابق، وذلك بفضل إرتفاع أسعار البترول.

وتواجه دول المنطقة عدداً من التحديات فى مقدمتها مشكلة البطالة والتى بلغت نحو ١١,٩% فى مصر و١٠,٥% فى السعودية، و١٠% فى الجزائر، و١٣% فى تونس، و١٢,٥% فى الأردن. وتتفاقم المشكلة فى البطالة بين الشباب والتى تزيد عن ٢٥% فى مصر، و٣٥% فى السعودية، وتصل إلى نحو ٣٠% فى تونس، حيث تتسبب التركيبة السكانية فى دول المنطقة إلى دخول ملايين من الخريجين كل عام إلى سوق العمل. وسوف يتطلب مواجهة هذا التحدى تطبيق سياسات محفزة للتشغيل من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة لفترات طويلة لتوفير فرص عمل جديدة متزايدة، بالإضافة إلى سياسات للتشغيل تتضمن سد الفجوة بين مهارات العمالة وإحتياجات سوق العمل.

كما تتأثر دول المنطقة بشكل كبير بزيادة أسعار الغذاء العالمية التى تمثل جزءاً أساسياً من إنفاق الأسر فى الدول غير البترولية مما يتطلب زيادة مصروفات الدعم على الغذاء والوقود وزيادة الإنفاق على الضمان الإجتماعى. وقد تسبب إرتفاع أسعار السلع الأساسية إلى حدوث ضغوط تضخمية، حيث بلغ متوسط معدل التضخم فى دول المنطقة نحو ٦,٩% فى عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن يرتفع إلى ١٠% فى عام ٢٠١١.

وقد تسببت المراحل الإنتقالية على الصعيد السياسى فى دول المنطقة فى التأثير على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال على دول المنطقة، مما تسبب فى اضطراب الأسواق المالية بدول المنطقة بالإضافة إلى تراجع أداء قطاع السياحة بشكل ملحوظ. غير أنه من المتوقع أن تساعد التغيرات السياسية فى دول المنطقة على المدى المتوسط فى التركيز على ضرورة تحقيق قدر أكبر من النمو الشامل مع تحسين نظم الحوكمة، وتحسين فاعلية شبكات الضمان الاجتماعى ومدى نفعها لفئات الدخل المنخفض.

٤ – تطورات الأسواق العالمية للسلع الرئيسية

شهدت الأسواق العالمية إرتفاعات حادة فى أسعار معظم السلع منذ منتصف يوليو ٢٠١٠ بحيث أعادت إلى الأذهان ما شهدته هذه الأسواق خلال الأزمة العالمية للأسعار فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث إرتفعت أسعار أغلب السلع الأساسية الرئيسية إلى أعلى معدلاتها خلال عامين. كما إتسمت التعاملات بتقلبات ملحوظة فى الأسعار خلال فترات وجيزة نتيجة الخلل فى التوازنات الإقتصادية العالمية، وإتباع سياسات مالية توسعية لدى الإقتصادات الصناعية الكبرى، بجانب إشتداد حدة المضاربات والتقلبات المناخية المتواترة.

إطار (٣): تطورات اسعار بعض السلع

حققت أسعار القمح خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ أعلى مستوياتها منذ أزمة إرتفاع أسعار السلع العالمية فى عام ٢٠٠٨ مع توقع تراجع حجم المخزون العالمى.

وقد تضاعفت أسعار القمح من نحو ١٥٧ دولار للطن فى يونيو ٢٠١٠ إلى نحو مستوى ٣٠٠ دولار للطن فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠. ثم واصلت الإرتفاع لتصل إلى نحو ٣٥٠ دولار للطن فى فبراير قبل أن تعاود الإنخفاض مرة أخرى إلى نحو ٢٥٥ دولار للطن فى نهاية يونيو ٢٠١١ مع تحسن مستويات المخزون.

كما سجلت أسعار الذرة خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ مستويات قياسية من نحو ١٤١ دولار/طن إلى قرابة ٢٥٠ دولار/طن فى نهاية يونيو ٢٠١١، لتتجاوز أسعار بعض أنواع القمح لأول مرة منذ ١٥ عاماً. وساهم فى هذا الإرتفاع زيادة إستخدام الذرة كعلف حيوانى وفى إنتاج الوقود الحيوى.

كما إرتفعت أسعار زيت فول الصويا إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٨، حيث قفزت الأسعار من نحو ٧٩١ دولار/طن فى يونيو ٢٠١٠ إلى نحو ١٣١٨ دولار/طن فى فبراير ٢٠١١ تأثراً بالظروف المناخية. وقد تراجعت الأسعار نسبياً إلى ١٢١٣ دولار/طن فى نهاية شهر يونيو ٢٠١١.

وقد شهدت أسعار السكر تقلباً شديداً خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠، حيث بلغت أعلى مستوى لها منذ ٣٠ عاماً فى آخر ديسمبر ٢٠١٠ عندما سجلت ٧٥٧ دولار/طن تأثراً بالظروف المناخية. غير أن الأسعار عادت لتنخفض مرة أخرى لتبلغ فى بداية يونيو ٢٠١١ نحو ٦٢٤ دولار/طن بعد تحسن مستويات الإنتاج.

أ- <u>السلع الغذائية</u>

وقد شهدت أسعار السلع الغذائية إرتفاعات حادة منذ بداية يوليو ٢٠١٠ تأثراً بعدة عوامل على جانبى العرض والطلب حيث صاحبها إنخفاض فى المخزون العالمى لأغلب السلع، وهو الأمر الذى أثر بشدة على الدول المستوردة للغذاء، خاصة الدول النامية والتى يمثل فيها الإنفاق على الغذاء القسم الأكبر من إنفاق المواطنين. وقد أثر ذلك أيضاً على إرتفاع فاتورة دعم الغذاء التى تتحملها موازنات العديد من الدول لتوفير السلع الأساسية لمواطنيها من دون تعرضهم لمخاطر التقلبات التى تشهدها الاسواق العالمية للغذاء.

شكل (١٧): مؤشر منظمة الطعام العالمية لأسعار الطعام

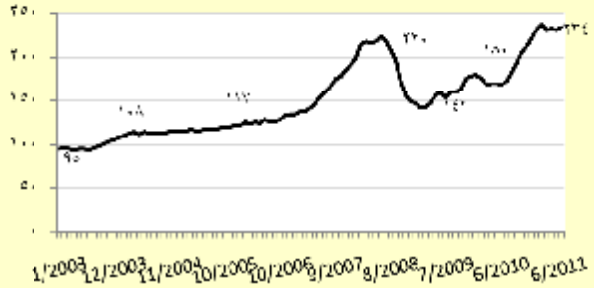

شكل (١٨): اسعار القمح الأمريكى (دولار/طن)

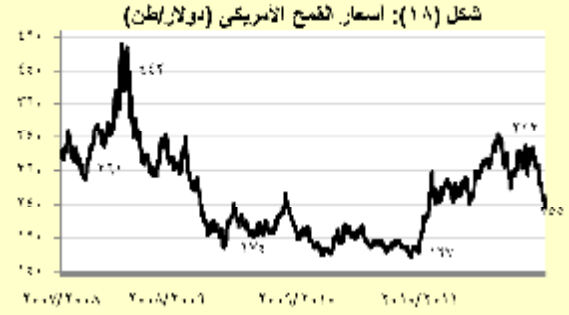

شكل (١٩): أسعار الذرة (دولار/طن)

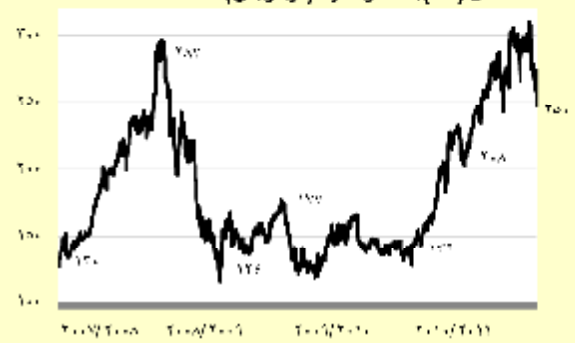

شكل (٢٠): أسعار زيت فول الصويا (دولار/طن)

المصدر :بورصتى شيكاغو وكانساس لتجارة السلع

فعلى جانب العرض، تأثرت المحاصيل الزراعية بالظروف المناخية غير المواتية التى إجتاحت مناطق متعددة حول العالم خاصة الدول المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية. فعلى سبيل المثال تعرضت روسيا وأوكرانيا وكازاخستان لموجات من الجفاف والحرائق التى دمرت جزء كبير من المحاصيل أدت فيما بعد إلى قيام روسيا بمنع تصدير القمح وهى إحدى أكبر الدول المصدرة لهذه السلعة، كما حدثت فيضانات فى كل من أستراليا وباكستان والتى تحولت من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة للسكر، بالإضافة إلى موجات الجفاف التى إجتاحت بعض المناطق بالولايات المتحدة (أثرت على محصول الذرة) والبرازيل (قصب السكر)، وهطول أمطار غزيرة فى غير أوانها فى بعض المناطق بأوروبا والولايات المتحدة. وقد أدى هذا إلى إنخفاض فى إنتاج هذه السلع، وبالتالى إنخفاض المخزون العالمى من أغلب السلع الغذائية الرئيسية وبخاصة الحبوب.

أما على جانب الطلب، فقد ساهمت عدة عوامل فى زيادة الطلب أهمها:

- زيادة الطلب فى بعض الأسواق الناشئة نتيجة إرتفاع معدلات النمو الإقتصادى ومستويات المعيشة وخاصة فى الصين والهند، حيث تحولت الصين إلى دولة مستوردة بشكل متزايد للحبوب وخاصة الذرة بعد أن كانت تتمتع بإكتفاء ذاتى.

جدول (١٦): تطور المخزون العالمى لبعض السلع الغذائية الرئيسية

مليون طن

البيان	٢٠٠٨/٢٠٠٩ فعلى		٢٠٠٩/٢٠١٠ فعلى		٢٠١٠/٢٠١١ مبدئى		٢٠١١/٢٠١٢ توقعات	
	الكمية	نسبة التغير %	الكمية	نسبة التغير %	الكمية	نسبة التغير %	الكمية	نسبة التغير %
القمح								
مخزون أول المدة	١٢١	-٥,٥	١٦٦,٥٤	٣٧,٦	١٩٨	١٩,١	١٩٢	-٣,٣
إجمالى الإنتاج العالمى	٦٨٦	١١,٨	٦٨٤	٠,٣	٦٤٨	-٥,٣	٦٧٢	٣,٧
إجمالى الإستهلاك العالمى	٦٤٦	٤,١	٦٥٣	١,٦	٦٥٧	٠,٦	٦٧٥	٢,٨
مخزون آخر المدة	١٦٦,٥٤	٣٧,٦	١٩٨,٢٩	١٩,١	١٩٠	-٤,١	١٨٩	-٠,٦
الذرة								
مخزون أول المدة	١٣١	٢٠,٥	١٤٨	١٢,٧	١٤٤	-٢,٩	١٢٣	-١٤,٤
إجمالى الإنتاج العالمى	٧٩٨	٠,٧	٨١٣	١,٩	٨٢٠	٠,٩	٨٦١	٤,٩
إجمالى الإستهلاك العالمى	٧٨١	١,٣	٨١٧	٤,٦	٨٤٣	٣,٢	٨٦٩	٣,١
مخزون أخر المدة	١٤٨	١٢,٧	١٤٣	-٣,١	١٢١	-١٥,٧	١١٥	-٥,٣
زيت فول الصويا								
مخزون أول المدة	٣,٠	١٦,٧	٢,٨	٨,٣	٣,٢	١٥,٦	٣,٠	٥,٧
إجمالى الإنتاج العالمى	٣٥,٧	-٥,١	٣٨,٧	٨,٣	٤١,٩	٨,٣	٤٣,٣	٣,٤
إجمالى الإستهلاك العالمى	٣٥,٩	-٥,٩	٣٨,١	٦,٢	٤١,٤	٨,٦	٤٣,٢	٤,٣
مخزون أخر المدة	٢,٨	-٨,٣	٣,٢	١٥,٦	٣,١	-١,٦	٢,٥	-٢١,١

المصدر : وزارة الزراعة الأمريكية

- زيادة الطلب فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة للزيادة السكانية والتركيبة السكانية التى يغلب عليها طابع الشباب.

- زيادة الطلب على الحبوب وخاصة الذرة ، وكذا الزيوت النباتيةلإستخدامها كوقود حيوى فى ضوء إرتفاع الأسعار العالمية للبترول.

وعلى نحو آخر فقد إزدادت حدة المضاربات فى السوق العالمية للسلع الغذائية والأولية مع إنخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى نتيجة السياسة النقدية التوسعية التى إتبعتها الولايات المتحدة من خلال ضخ النقود (تدخل كمى أو ما درج على تسميته Quantitative Easing) بعد أن أصبح إستخدام أسعار الفائدة كأداة فى السياسة النقدية غير فعال نتيجة إنخفاضها إلى مستويات متدنية. وقد أدت الزيادة فى ضخ العملة الأمريكية فى الأسواق إلى إنخفاض قيمتها مما أدى إلى إرتفاع أسعار السلع الرئيسية المقوم أغلبها بالدولار، مما ساهم بقوة فى تحول المستثمرين من الأسواق المالية الأخرى إلى السلع بحثاً عن تحقيق أرباح مرتفعة فى هذه الاسواق. كما ساهم فى زيادة حدة المضاربات تطور الأدوات المالية المركبة بالأسواق بما يتيح بيع وشراء عقود السلع من خلال أوراق مالية دون تنفيذ حقيقى لإنتقال السلع فى عمليات البيع والشراء.

ب- <u>البترول</u>

ظلت أسعار البترول تتراوح عند مستوى ٧٠-٨٠ دولار لبرميل برنت خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠وحتى بداية العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١،وبعدها شهدت ارتفاعاً كبيراً لتتجاوز حاجز ١٠٠ دولار للبرميل خلال شهر يناير ٢٠١١ نتيجة الإضطرابات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن إرتفاع الطلب العالمى خاصة فى الصين والولايات المتحدة مع تعافى إقتصاداتهما ونمو الإنتاج الصناعى بهما،فضلاً عن إنخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية وتزايد المضاربات المالية على العقود المالية لشراء السلع كما سبق الإشارة.

الفصل الرابع

أداء الموازنة العامة خلال عامى ٢٠٠٩/٢٠١٠و٢٠١٠/٢٠١١

أولاً: نتائج العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠

١- بلغ عجز الموازنة العامة في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٩٨ مليار جنيه أي ما يعادل ٨،١ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز ٨،٤% من الناتج المحلي الإجمالي كان مستهدفاً عند إعداد الموازنة، ويعد هذا التحسن استمراراً لأداء المالية العامة خلال السنوات الثلاث السابقة ونجاحها في تحقيق معدلات عجز أقل من المستهدف. وقد جاء التحسن في أداء الموازنة العامة في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ نتيجة زيادة الإيرادات الضريبية (لاسيما غير السيادية) بنحو ٢٥ مليار جنيه عن الربط المستهدف عند إعداد الموازنة، وذلك على الرغم من عدم تحصيل جزء كبير من الإيرادات غير الضريبيةالتي كانت متوقعة مثل المنح الخارجية وأرباح الشركات العامة وبعض الإيرادات غير الضريبية الأخرى والتي بلغت في مجملها نحو ٩ مليار جنيه. وتجدر الإشارة الى تحمل موازنة العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ لحزمة مالية بقيمة ١٧ مليار جنيه أو مايعادل ١،٤% من الناتج المحلي الإجمالي للتغلب على آثار الأزمة المالية العالمية.

جدول (١٧): ملخص أداء الموازنة العامة خلال ٢٠٠٩/٢٠١٠

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠		
		موازنة	موازنة معدلة	فعلى
جملة الإيرادات	٢٨٢،٥٠٥	٢٢٤،٩٨٧	٢٧٩،٤٣١	٢٦٨،١١٤
الضرائب	١٦٣،٢٢٢	١٤٥،٥٤٤	١٦٥،٧٧٥	١٧٠،٤٩٤
المنح	٧،٩٨٤	٧،٧٠٠	٩،٥٤١	٤،٣٣٣
الإيرادات الاخرى	١١١،٢٩٩	٧١،٧٤٣	١٠٤،١١٦	٩٣،٢٨٨
جملة المصروفات	٣٥١،٥٠٠	٣٢٣،٩١٧	٣٧٩،٧٠٨	٣٦٥،٩٨٧
الاجور وتعويضات العاملين	٧٦،١٤٧	٨٧،٤٨٥	٨٩،٠٨٠	٨٥،٣٦٩
شراء السلع والخدمات	٢٥،٠٧٢	٢٧،٣٤٩	٣٠،٨٩٥	٢٨،٠٥٩
الفوائد	٥٢،٨١٠	٧١،٠٦٦	٧٣،٠٧٤	٧٢،٣٣٣
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٢٧،٠٣٣	٧٣،٤٨٠	١٠٦،٧١٧	١٠٢،٩٧٤
المصروفات الاخرى	٢٧،٠٠٧	٢٨،٠٥٨	٢٩،٢٢٢	٢٨،٩٠١
شراء الاصول غير المالية (الإستثمارات)	٤٣،٤٣٠	٣٦،٤٨٠	٥٠،٧٢٠	٤٨،٣٥٠
العجز النقدى	٦٨،٩٩٥	٩٨،٩٣١	١٠٠،٢٧٦	٩٧،٨٧٢
صافى حيازة الاصول المالية	٢،٨٣١	٧٣٠	٧٦٥	١٦٦
العجز الكلى	٧١،٨٢٦	٩٩،٦٦٠	١٠١،٠٤٢	٩٨،٠٣٨
ملاحظات: (نسبة الى الناتج المحلى)				
العجز الكلى	%٦,٩	%٨,٤	%٨,٦	%٨,١
اجمالى الدين العام لاجهزة الموازنة	%٨١,٠	%٨١,١	%٨١,١	%٧٩,٤
محلى	%٦٧,١	%٦٨,٤	%٦٨,٤	%٦٧,٠
اجنبى	%١٣,٨	%١٢,٦	%١٢,٦	%١٢,٤

١- وقد بلغ إجمالى الدين العام المحلي والخارجي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٩٥٧ مليار جنيه مع نهاية العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، وهو ما يعادل ٧٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٨١% في نهاية العام المالي السابق. وتعتبر مصر واحدة من دول قليلة على مستوى العالم نجحت في تخفيض نسبة الدين العام على الرغم من استمرار آثار الأزمة المالية العالمية وما تبعها من آثار سلبية على جانبي الإيرادات والمصروفات العامة.

٢- كمابلغت جملة الإيرادات العامة خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٢٦٨ مليار، مسجلة بذلك انخفاض بنحو ٥% تقريباً مقارنة بالعام المالي ٢٠٠٨.

٤-/٢٠٠٩، وذلك نتيجة تراجع كل من المنح بنحو ٤٦% والإيرادات الأخرى (غير الضريبية) بنحو ١٦%، في حين حققت الإيرادات الضريبية زيادة عن فعليات ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ٤،٥% لتصل إلى ١٧١ مليار جنيه تقريباً.وتجدر الإشارة إلى أن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كان قد تضمن إيراد غير متكرر نتيجة لتسوية مع صناديق المعاشات من دون أثر على العجز، وأنه بإستبعاد أثر هذه التسوية فإن نمو الإيرادات يصبح نحو١٦%.وتشير الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى أن إجمالي حصيلة الضرائب على الدخول والأرباح قد بلغت نحو٧٧ مليار جنيه بانخفاض٤,٥% عن حصيلة العام السابق.

جدول (١٨): تطور حصيلة أنواع الضرائب خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠

القيمة بالمليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
جملة الإيرادات الضريبية، ومنها:	١٦٣،٢٢٢	١٤٥،٥٤٤	١٦٥،٧٧٥	١٧٠،٤٩٤
الضرائب على الدخول والأرباح	٨٠،٢٥٤	٥٨،٧٤٩	٧٦،٩٥٩	٧٦،٦١٨
الضرائب على الممتلكات١/	٢،٧٦٣	٨،١٠٦	٨،١٠٦	٨،٧٧٠
الضرائب على السلع والخدمات	٦٢،٦٥٠	٦١،٣٧٦	٦٢،٢٥٦	٦٧،٠٩٥
ضرائب التجارة الدولية	١٤،٠٩١	١٤،٠١٨	١٤،٥١٨	١٤،٧٠٢

١/ تشمل الضرائب على عائد الأذون والسندات.

وقد حققت الضرائب العامة علىالسلع والخدمات حصيلة قدرها ٦٧ مليار جنيه بزيادة بلغت نحو ٧% عن الحصيلة المحققة في العام السابق، وذلك فى ضوء زيادة حصيلة الضرائب على السلع المستوردة والمحلية، والخدمات، وكذلك ضرائب الإنتاج المعروفة بسلع جدول (١).

وفى الوقت ذاته، وعلى الرغم من تباطؤ حركة التجارة الدولية إثر الأزمة المالية العالمية، إلا أن متحصلات الضرائب الجمركية حققت خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ مبلغ ١٤،٧ مليار جنيه بزيادة نحو ٤،٣% عن المحقق في العام السابق. وقد ساهم توقيع بروتوكول للتعاون الجمركى مع دولة الصين في الحد من تزوير فواتير الشحن والقيم المدرجة بها.

وبلغت جملة حصيلة الإيرادات الضريبية الأخرى نحو٩،٤ مليار جنيه بإرتفاع نحو ٢،٣% عن المحقق خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وذلك مع زيادة معظم أنواع الرسوم وخاصة إتاوة قناة السويس على الرغم من تأثر الملاحة الدولية والإقليمية بالتراجع فى تدفقات التجارة بسبب الأزمة العالمية. وبالمقارنة بالربط المستهدف، فإن المحقق خلال ٢٠١٠/٢٠٠٩ يقل بنحو ٧% وذلك فى ضوء تراجع حصيلة بعض الرسوم مثل رسوم الموانئ والمنائر ورسوم نقل الملكية ورسوم العبور (سوميد) وبعض الإيرادات الأخرى عما كان مقدراً فى الموازنة.

جدول (١٩): إيرادات قناة السويس

مليون جنيه

	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
رسوم المرور بقناة السويس (مليون دولار)	٤،٧٣٠	٥،٠٠٠	٥،٠٠٠	٤،٥٤٢
إجمالى متحصلات الخزانة العامة من قناة السويس	٢٥،١٩٤	٢٢،٠٥٦	٢٢،٠٥٦	٢٣،٥٢٧
إتاوة	١،٢٣١	١،١٩٧	١،١٩٧	١،٣٥٤
ضرائب الدخل	١٠،٣٩١	٩،٠٢٩	٩،٠٢٩	٩،٤٤٣
فائض الأرباح	١٣،٥٧٣	١١،٨٣٠	١١،٨٣٠	١٢،٧٢٩

هذا وقد بلغت جملة المنح لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٤،٣ مليار جنيه وهو ما يقل بمبلغ ٣،٧ مليار جنيه عن المنح التى تحققت خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و بنحو ٥،٢ مليار جنيه عما كان متوقعاً فى الربط المعدل. ويأتى الخفض الذى شهده باب المنح نتيجة لعدم الحصول على المنحة السعودية بالكامل والتى أدرج لها ما يعادل ١ مليار دولار فى موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ ضمن المنح الجارية.

جدول (٢٠): المنـــــــح

القيمة بالمليون جنيه

	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
جملة المنح:	٧،٩٨٤	٧،٧٠٠	٩،٥٤١	٤،٣٣٣
١-المنح الجارية:				
من حكومات أجنبية	٦،٣٣٦	٦،٣٩٠	٦،٧٣٨	٢،٢١٢
من منظمات دولية	٣	٦	٧٨	٦٦
من جهات حكومية	١٤١	١٤٢	١٩٨	٧٤
جملة (١)	٦،٤٨٠	٦،٥٣٨	٧،٠١٣	٢،٣٥٢
٢-المنح الإستثمارية والرأسمالية:				
من حكومات اجنبية	١،٧٠٠	٩٥٢	١،٨٠٢	١،٢٨٥
من منظمات دولية	١٤٤	١١٥	١٧٦	٢٦٧
من جهات حكومية	١٦٠	٩٥	٥٤٩	٤٧٩
جملة (٢)	١،٥٠٣	١،١٦٣	٢،٥٢٨	١،٩٨٠

حقق باب الإيرادات الأخرى غير الضريبية نحو ٩٣،٣ مليار جنيه وهو ما يقل بنسبة ١٦% عن الإيرادات التى تم تحصيلها خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وقد جاء هذا الانخفاض مقارنة بالربط المقدر للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ نتيجة لعدة أسباب منها:

- تضمن فعليات العام الأسبق ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ٢٠ مليار جنيه إيراد العديد من الشركات العامة باحتجاز جزء كبير من أرباحها لإعادة استثمارها فى إصلاح هياكلها،
- تراجع المتحصلات مقابل تأدية بعض الخدمات الحكومية،

- انخفاض استثنائى غير متكرر نتيجة تسوية فائض إكتوارى لصناديق المعاشات، وذلك دون التأثير على العجز كما سبقت الإشارة،
- قيام الحصيلة المتوقعة منمنح توقيع عقود إستكشاف حقول البترول والتي قدر لها مبلغ ٦ مليار جنيه في ربط موازنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ بينما لم يتم تحصيل سوى نصف المبلغ المتوقع،
- انخفاض الحصيلة المتوقعة منمنح رخصة الجيل الثالث للمحمول الى ١،٦ مليار جنيه مقابل ٢،٣ مليار جنيه متوقع،
- عدم إتمام عملية توريق قيمة أراضى مباعة من قبل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بقيمة ٥ مليار جنيه.

جدول (٢١): إجمالى الإيرادات غير الضريبية

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
إجمالى الإيرادات غير الضريبية ومنها	١١١،٢٩٩	٧١،٧٤٣	١٠٤،١١٦	٩٣،٢٨٨
عوائد الملكية، ومنها	٥٣،٣٩٥	٤٧،٦٢٢	٦٠،٩٨٩	٥٤،٥٧١
فائض هيئات إقتصادية	١،٢٤٥	٢،٩٣٨	٣،٠٥٢	١،٤٣١
فائض شركات قطاع الأعمال العام	٣،٨٩٤	٥،٦٠٩	٥،٦٠٩	٣،٢٦٣
فائض البترول	٢١،٦٣٧	١٠،٨٠٢	٢٢،٩٢٢	٢٥،٥٤٦
فائض قناة السويس	١٣،٥٧٣	١١،٨٣٠	١١،٨٣٠	١٢،٧٢٩
حصيلة بيع السلع والخدمات، ومنها	١٦،٢١٦	١٣،٢٠٢	١٨،٤٠٨	١٧،٢١٢
موارد جارية من الحسابات والصناديق الخاصة	١١،٤٦٨	٨،٣٤٧	١٣،٤٠٤	١٢،٢٦٨
تعويضات وغرامات	٥٦٦	٣١١	٣١١	٤٢١
إيرادات متنوعة	٤٠،٦٠٨	١٠،٥٣٦	٢٣،٧٥٥	٢٠،٤٠٠

٤-حققت جملة المصروفات العامة خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٣٦٦ مليار جنيه مقابل نحو ٣٨٠ مليار جنيه في ربط الموازنة، ومقابل ٣٥٢ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بزيادة قدرها نحو ٤%.

بلغت إجمالي مصروفات الأجور وتعويضات العاملين ٨٥،٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، بزيادة قدرها ٩،٢ مليار جنيه عن العام السابق، أي بمعدل نمو ١٢%.وتشمل هذه الزيادة تكلفة تمويل العلاوة الخاصة للعاملين بالدولة والتي تم إقرارها بنسبة ١٠% من المرتب الأساسي، بالإضافة إلى إعتمادات تمويل الكوادر الخاصة بالمعلمين والأطباء وأئمة الأزهر الشريف، ذلك فضلاً عن زيادات أخرى في المكافآت لاسيما للعاملين في قطاع التربية والتعليم وكذلك الزيادات في مختلف بنود الأجر المتغير والناتجة عن زيادة المرتبات الأساسية بعد ضم العلاوة الخاصة التي تم إقرارها منذ خمس سنوات.

جدول (٢٢): الأجور والتعويضات للعاملين

القيمة بالمليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
جملة الأجور والتعويضات للعاملين	٧٦،١٤٧	٨٧،٤٨٥	٨٩،٠٨٠	٨٥،٣٦٩
=الاجور والبدلات النقدية والعينية ومنها:	٦٢،٦٥٨	٦٩،٢٩٤	٧٣،٠٣٩	٧٠،٣٢١
الوظائف الدائمة	١٥،١٥٧	١٧،١٢٣	١٦،٦٥٧	١٥،٨٤٠
الوظائف المؤقتة	٩٦٩	١،٠٤٥	١،٣٠١	١،١٩١
المكافات	٢٦،٧١٠	٢٩،٦٩٤	٣١،١٠٧	٢٩،٩٤٠
بدلات نوعية	٦،٢٢٣	٨،٠٣٥	٩،٥٠٨	٩،٣٨١
مزايا نقدية	١١،٧٣٨	١١،٣٣٣	١٢،١٨٩	١١،٧١٠
مزاياعينية	١،٨٦١	٢،٠٣٤	٢،٢٧٨	٢،٢٦٠
=المزايا التأمينية	٧،٢١٠	٨،٦٨٦	٨،٦٨٤	٧،٨٥٠
=الأجور الإجمالية و الإحتياطيات العامة	٦،٢٨٠	٩،٥٣٥	٧،٣٥٧	٧،١٩٨

كما إرتفعت إجمالي مصروفات شراء السلع والخدمات بنسبة ١٢% مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو ٢٨،١ مليار جنيه. وتشمل هذه المصروفات تسوية متأخرات مستحقة لشركات الكهرباء تجاه الجهات الحكومية بقيمة ٤ مليار جنيه ويقابلها إيرادات مستحقة بقيمة مماثلة للخزانة العامة طرف شركات الكهرباء تمثل فوائد إعادة الإقراض لقروض كانت حصلت عليها هذه الشركات.

جدول (٢٣): مصروفات شراء السلع والخدمات

مليون جنيه

	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
إجمالى شراء السلع والخدمات	٢٥،٠٧٢	٢٧،٣٤٩	٣٠،٨٩٤	٢٨،٠٥٩
السلع، ومنها	١١،٤٠٤	١٣،٣٤٧	١٣،٧٧٢	١١،٩٦٧
مواد خام	٣،٤٨٢	٤،١٢٢	٤،٥٣٨	٤،١٤٩
وقود وزيوت و قوى محركة للتشغيل	١،٠٤٦	٧٥٦	١،٥٦٩	١،٥٣٧
مياه وإنارة	٥،٨٣١	٧،١٦١	٦،٢١٢	٤،٩٩٣
الخدمات، ومنها	٩،٨٠٥	١٠،٤٧٧	١٢،٢١٢	١١،٤٤٢
نفقات صيانة	٢،٩٢٥	٣،٣٦٨	٣،٦٩٥	٣،٤٢٨
نفقات طبع ونوريات وحقوق تأليف	١،٠٩٤	١،٢٨٣	١،٣٤٦	١،٢٦٤
نقل وانتقالات عامة	١،٣٤٩	١،٤٩٢	١،٨٩٥	١،٩٠٠
خدمات أخرى متنوعة	٣،١٥٨	٣،٤٤٤	٣،٧٦٢	٣،٤٥٩
شراء السلع والخدمات الاجمالية والاحتياطيات العامة	٣،٨٦٤	٣،٥٢٥	٤،٩١١	٤،٦٥٠

وقد بلغت مدفوعات الفوائد عن الدين العام خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٧٢،٣ مليار جنيه، بزيادة قدرها نحو ٣٧% عن العام السابق. ويأتى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع الفوائد المحلية بنسبة ٤١% لتسجل ٦٩،٣ مليار جنيه وانخفاض الفوائد المسددة للخارج بنسبة ٢١% لتصل إلى ٢،٨ مليار جنيه. وقد بلغت إجمالي الفوائد المحلية نحو ٩٦% من جملة الفوائد المدفوعة.

جدول (٢٤): مصروفات الفوائد

مليون جنيه

	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
إجمالى الفوائد، منها	٥٢،٨١٠	٧١،٠٦٦	٧٣،٠٧٤	٧٢،٣٣٣
الفوائد الخارجية	٣،٥٩٨	٣،٥٨٦	٢،٨٦٧	٢،٨٤٠
معدل نمو	-٣,٧	-٠,٣	-٢٠,٣	-٢١,١
الفوائد المحلية	٤٩،٠٧٥	٦٧،٢٦٢	٦٩،٩٨١	٦٩،٣٠٦
معدل نمو	٥,٣	٣٧,١	٤٢,٦	٤١,٢

بلغ إجمالى مصروفات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية والتى تحملتها الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ١٠٣ مليار جنيه مقابل ١٢٧ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بانخفاض قدره ٢٤ مليار جنيه أو ما يعادل ١٩% تقريباً. ويرجع هذا الإنخفاض بشكل أساسى الى تراجع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية والبترولية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتجدر الإشارة الى أن مصروفاتالدعم في العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ قد بلغت نحو ٩٤ مليار جنيه، منها ٦٦،٥ مليار جنيه لدعم المواد البترولية، و١٦،٨ مليار جنيه لدعم السلع التموينية.

جدول (٢٥): مصروفات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
إجمالى الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٢٧،٠٣٣	٧٣،٤٨٠	١٠٦،٧١٧	١٠٢،٩٧٤
الدعم (ومنه)	٩٣،٨٣٠	٥٩،٤٧٥	٩٣،٩٩٠	٩٣،٥٧٠
دعم السلع التموينية	٢١،٠٧٢	١٣،٨٤١	١٦،٨٢٥	١٦،٨١٩
دعم المواد البترولية	٦٢،٧٠٣	٣٣،٦٩٤	٦٦،٥٢٤	٦٦،٥٢٤
دعم تنشيط الصادرات	٤،٢٢٠	٣،٧٠٠	٣،٤٧٩	٣،٣١٦
دعم نقل الركاب	٥٦٧	٦٤١	٧٣٢	٧٣٢
التامين الصحى والأدوية	٣٩٩	٤١٢	٣٦٢	٣١٣
دعم الانتاج الصناعى	٧٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
دعم تنمية الصعيد	٠	٢٠٠	٠	٠
دعم فوائد القروض الميسرة	٨٤٥	٦٦٢	٣٤٧	٢٠٤
دعم إسكان محدودى الدخل	١،٠٥٠	١،٠٠٠	١،٤٠٠	١،٤٠٠
لمؤسسات مالية	٢،٦٤٥	٢،٤١٢	٢،٤٩٧	٢،٣٥٤
المنح	٤،٢١٣	٣،٩١٦	٤،٦١٤	٤،٣٨٠
المزايا الاجتماعية، ومنها	٢٨،٧٠٧	٦،٦٦٤	٧،٠٩٧	٤،٤٨٣
مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات	٢٦،٨٠٥	٥،٠٠٠	٥،٠٠٠	٢،٤٠٠
الدعم والمنح والمزايا الإجمالية والإحتياطيات العامة	٢٨٣	٣،٤٢٥	١،٠١٦	٥٤٢

بلغ إجمالى باب المصروفات الأخرى فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ نحو ٢٨،٩ مليار جنيه، بزيادة تقدر بنحو ١،٩ مليار جنيه بمعدل نمو ٧% تقريبا عن العام المالى السابق.

كما بلغ حجم الاستثمارات الحكومية وفقاً لنتائج التنفيذ الفعلى لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٤٨،٤ مليار جنيه مقابل ٤٣،٤ مليار جنيه فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٤،٩ مليار جنيه، وبنسبة نمو ١١% تقريباً. ومن الجدير بالذكر أن هذا المبلغ يشمل اعتماد إضافي بقيمة ١٠ مليار جنيه تم تخصيصه أثناء العام المالي بموجب القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ لضخ الحزمة المالية الثالثة لتحفيز أداء النشاط الاقتصادى ومواجهة المتطلبات الإضافية لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى والطرق وقرى الظهير الصحراوى وإسكان النوبة.

جدول (٢٦): مصروفات الإستثمارات ومصادر تمويلها فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

القيمة بالمليون جنيه

	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩		
	فعلى	موازنة	موازنة معدلة	فعلى
جملة الاستثمارات:	٤٣،٤٣٠	٣٦،٤٨٠	٥٠،٧٢٠	٤٨،٣٥٠
جملة التمويل الذاتى:	١٢،١٣٢	٤،٢١٠	٨،١٥٧	١٠،٨٧٣
منح رأسمالية	١،٥٠٤	١،١٦٣	٢،٥٢٨	١،٩٨٠
اخرى	١٠،٦٢٩	٣،٠٤٨	٥،٦٢٩	٨،٨٩٣
تحويلات إختيارية (مساعدات ومنح)	١٢٠	٢٧	٢١٦	٢٢٥
نقص الرصيد المدين للدفعات المقدمة لتمويل الاستثمارات	٣،٠٩١	٠	٣٧٣	٣،٠٨١
أخرى	٧،٤١٧	٣،٠٢١	٥،٠٤٠	٥،٥٨٧
جملة التمويل بعجز:	٣١٢٩٧،٦	٣٢٢٦٩،٢	٤٢٥٦٢،٦	٣٧٤٧٦،٨

إطار (٤):أهم الإجراءات والتشريعات المالية التى تمت فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠

تضمنت الموازنة العامة فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ على عدد من البرامج لإمتصاص آثار الأزمة المالية العالمية وتخفيف أعباؤها على المجتمع والإستمرار فى دفع معدلاتالنمو الإقتصادى لزيادة فرص التشغيل.فقد شملت موازنة ٢٠٠٩/٢٠١٠ على حزمة من الإجراءات المالية بقيمة ٨ مليار جنيه لإستكمال تنفيذ برامج الحزمة المالية الأولى التى تم تطبيقها فى العام السابق بقيمة ١٥,٥ مليار جنيه بهدف تحفيز النشاط الإقتصادى. كما تم أثناء العام ضخ حزمة مالية إضافية بقيمة ١٠ مليار جنيه فى ضوء إنخفاض الطلب العالمى تأثراً بالأزمة العالمية، حيث تم توجيهها لمشروعات البنية التحتية بما يسمح بزيادة التشغيل وفى نفس الوقت التعجيل بتطوير الخدمات الأساسية للمجتمع.

وفى إطار مواجهة آثار الأزمة العالمية تم إتخاذ عدد من الإجراءات من بينها زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج الضمان الإجتماعى لتبلغ أكثر من مليون أسرة، وزيادة أجور العاملين فى الدولة بعلاوة ١٠%، ورفع مستوى أجور بعض فئات العاملين فى الدولة مثل الأطباء والمعلمين، بالإضافة إلى الإستمرار فى دعم المواد الغذائية والبترولية وبرامج الدعم الأخرى. كما قامت الحكومة بإتخاذ عدد من الإجراءات لمساندة قطاع الأعمال من بينها تأجيل سداد ٧٥% من قيمة أقساط الأراضى المخصصة بالمناطق الصناعية لمدة عام، وتأجيل تنفيذ برنامج تحرير أسعار الطاقة (غاز طبيعى وكهرباء) للصناعات غير كثيفة الإستخدام للطاقة.
كما قامت وزارة المالية بتبنى عدد من التشريعات والإجراءات المالية الأخرى وفى مقدمتها:

- صدور قانون جديد للتأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠، ضمن منظومة متكاملة تهدف لتعظيم الحقوق والمزايا التأمينية للمواطنين، وتحقيق الاستدامة المالية لنظام المعاشات.

- صدور قانون تنظيم المشاركة مع القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠، والذى يقدم معالجة تشريعية متكاملة لتنظيم المشاركة مع القطاع الخاص لتحفيزه على الاستثمار فى البنية الأساسية فى إطار من الضوابط التى تحقق مصالح المجتمع. وتأتى أهمية هذا القانون فى دوره الرئيسى لإتاحة مساحة مالية تسمح بالتوسع فى تنفيذ المشروعات الإستثمارية دون التأثير على مؤشرات الإستقرار المالى للموازنة العامة والدين.

- إصدار منشور (٩) لسنة ٢٠٠٩ بضوابط ترشيد الإنفاق الحكومى، وتشمل حظر شراء سيارات الركوب إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، وحظر شراء أية أجهزة مكتبية أو أثاثات أو تجهيزات بما يفوق الإعتمادات فى الموازنة، وحظر نشر التهانى أو التعازى فى وسائل الإعلام،وحظر تركيب تليفونات بخاصية الإتصال بالتليفون المحمول إلا بموافقة الوزير المختص للضرورة الحتمية بمقتضيات العمل، والحد من السفر للخارج إلا فى أضيق الحدود، وتشجيع المنتجات المحلية فى المشتروات الحكومية.

- تطوير عمليات الدفع والتحصيل الإلكترونى فى مجال المحاسبة الحكومية، والتى تضمنت التوسع فى الصرف الآلى لمرتبات العاملين بالدولة، وذلك من خلال إصدار ٦٠٠ ألف بطاقة جديدة، بالإضافة إلى تقديم خدمة الصرف الآلى للمعاشات.

- إستكمال تطبيق المرحلة الأولى (أكثر من ٢٠ ألف سيارة) وبدء تنفيذ المرحلة الثانية (٢٥ ألف سيارة) لمشروع تحديث سيارات التاكسى القديمة للإرتقاء بمستوى خدمات نقل الركاب، ورفع مستوى دخل سائقى التاكسى الجديد، وتحقيق السيولة المرورية، والحد من التلوث البيئى، فضلاً عن تحسين صورة مصر السياحية.

ثانياً: أداء الموازنة العامة خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١

تشير التقديرات المبدئية للأداء المالى خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى إرتفاع عجز الموازنة العامة ليصل إلى ١٣٠,٤ مليار جنيه (٩,٥% من الناتج المحلى) مقابل ١٠٩ مليار جنيه فى تقديرات الموازنة (٧,٩% من الناتج)، ومقارنة بنحو ١٠٦ مليار جنيه (٧,٥% من الناتج) فى التقديرات التى أعدت قبل ثورة ٢٥ يناير. وفى الوقت نفسه، فمن المتوقع أن ترتفع تقديرات العجز الأولى (بإستبعاد مدفوعات الفوائد) إلى ٣,٢% من الناتج مقابل ١,٤% من الناتج وفقاً للتقديرات المعدة قبل ثورة يناير.

شكل (٢٢): مؤشرات عجز الموازنة والدين (نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى)

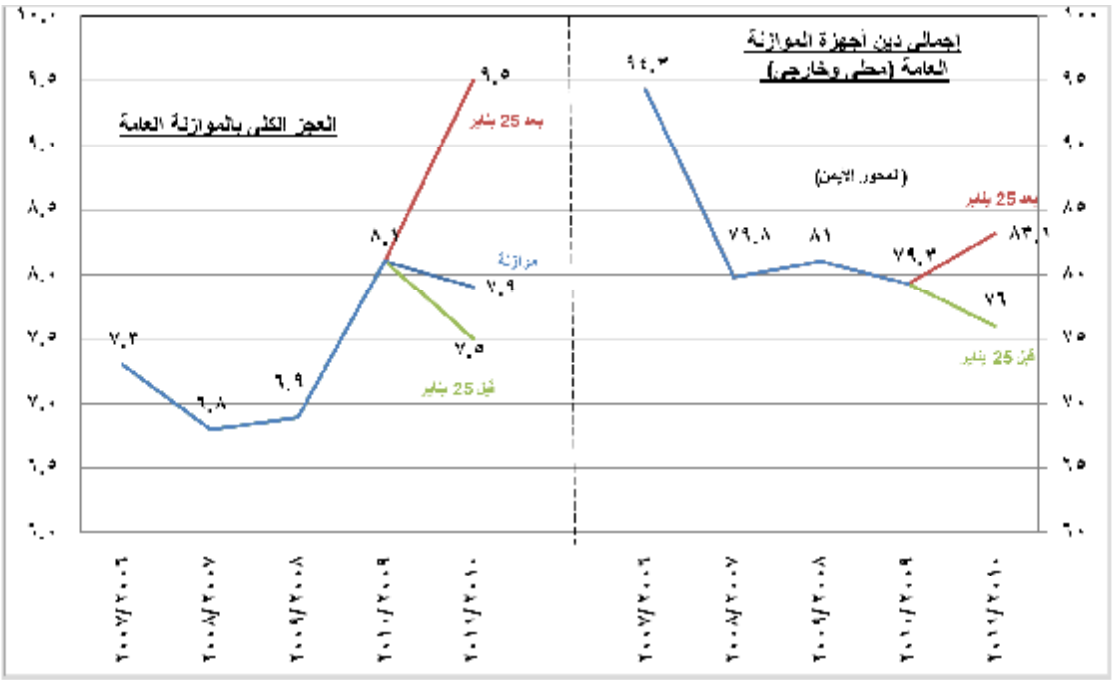

ويوضح الجدول التالى الأداء المالى المتوقع خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بتقديرات الموازنة.

جدول (٢٧): ملخص لتطور الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	
		فعلى	موازنة	متوقع
إجمالى الإيرادات	٢٨٢،٥٠٥	٢٦٨،١١٤	٢٨٥،٨١٠	٢٩٤،٤٥٣
الإيرادات الضريبية	١٦٣،٢٢٢	١٧٠،٤٩٤	٢٠٠،٤٢٤	١٩٩،٧٧٠
الضرائب على الدخول والارباح والمكاسب الرأسمالية	٨٠،٢٥٤	٧٦،٦١٨	٨٨،٦٥٧	٩٢،٥٣٣
الضرائب على الممتلكات	٢،٧٦٣	٨،٧٧٠	١٢،٣٠٦	١٠،٨٣٢
الضرائب على السلع والخدمات	٦٢،٦٥٠	٦٧،٠٩٥	٨٠،٩١٩	٧٧،٣٥٤
ضرائب التجارة الدولية	١٤،٠٩١	١٤،٧٠٢	١٥،٥٠٠	١٦،٠٠٠
ضرائب أخرى	٣،٤٦٤	٣،٣٠٩	٣،٠٤٢	٣،٠٤٩
المنح	٧،٩٨٤	٤،٣٣٣	٥،١٥٦	٤،٩١٣
الإيرادات غير الضريبية	١١١،٢٩٩	٩٣،٢٨٨	٨٠،٢٣٠	٨٩،٧٧٠
إجمالى المصروفات	٣٥١،٥٠٠	٣٦٥،٩٨٧	٤٠٣،١٦٨	٤٢٧،٨٧٨
الأجور وتعويضات العاملين	٧٦،١٤٧	٨٥،٣٦٩	٩٥،٣٠٩	٩٥،٨١٨
شراء السلع والخدمات	٢٥،٠٧٢	٢٨،٠٥٩	٢٨،٨٥٨	٢٨،٨٢٣
الفوائد	٥٢،٨١٠	٧٢،٣٣٣	٩١،١٤٢	٨٦،٦٦٢
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٢٧،٠٣٣	١٠٢،٩٧٤	١١٦،٦١٦	١٣٩،٥٠٣
المصروفات الأخرى	٢٧،٠٠٧	٢٨،٩٠١	٣١،١٢٥	٣٦،٥٢٢
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٤٣،٤٣٠	٤٨،٣٥٠	٤٠،١١٨	٤٠،٥٥١
العجز النقدى	٦٨،٩٩٥	٩٧،٨٧٢	١١٧،٣٥٨	١٣٣،٤٢٥
صافى حيازة الأصول المالية	٢،٨٣١	١٦٦	(٨،٧٨٢)	(٣،٠٦٥)
العجز الكلى	٧١،٨٢٦	٩٨،٠٣٨	١٠٩،٠٧٦	١٣٠،٣٦٠
ملاحظات:				
العجز الكلى (نسبة إلى الناتج المحلى)	٦،٩	٨،١	٧،٩	٩،٥
العجز الأولى (نسبة إلى الناتج المحلى)	١،٨	٢،١	١،٣	٣،٢

وتشير التقديرات إلى أن إجمالى رصيد الدين لأجهزة الموازنة العامة سيصل إلى نحو ١١٤٠ مليار جنيه (٨٣% من الناتج) فى يونيو ٢٠١١ مقابل نحو٩٥٨ مليار جنيه (٧٩,٣% من الناتج المحلى) فى يونيو ٢٠١٠، حيث يتوقع أن يرتفع رصيد الدين المحلى بنحو ٢١,١% إلى ٩٧٩ مليار جنيه (٧١,٣% من الناتج)، كما يتوقع إرتفاع رصيد الدين الخارجى بنسبة ٧,٥% إلى ما يعادل ١٦٠ مليار جنيه.

جدول (٢٨): إجمالى دين أجهزة الموازنة العامة

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩ فعلى	٢٠٠٩/٢٠١٠ فعلى	٢٠١٠/٢٠١١ متوقع
إجمالى دين أجهزة الموازنة العامة	٨٤٣،٨٧٢	٩٥٧،٤٩٧	١،١٣٩،٥٠٢
معدل نمو	١٨,١	١٣,٥	١٩,٠
نسبة إلى الناتج المحلى	٨١,٠	٧٩,٣	٨٣,٠
إجمالى الدين المحلى	٦٩٩،٦٦٧	٨٠٨،٣٨٣	٩٧٩،٢٣١
معدل نمو	١٦,٧	١٥,٥	٢١,١
نسبة إلى الناتج المحلى	٦٧,١	٦٧,٠	٧١,٣
إجمالى الدين الخارجى	١٤٤،٢٠٥	١٤٩،١١٤	١٦٠،٢٧١
معدل نمو	٢٥,٢	٣,٤	٧,٥
نسبة إلى الناتج المحلى	١٣,٨	١٢,٤	١١,٧

ويمكن تفسير التراجع الذى شهدته مؤشرات أداء الموازنة العامة خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ بشكل رئيسى إلى إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية والبترولية فضلاً عن الأحداث المصاحبة للثورة والتى أدت إلى توقف شبه كامل لعجلة الإنتاج فى المصالح العامة والمنشآت الصناعية خلال الفترات الأولى من الأحداث. كما ساهم كل من الانفلات الأمنى وتكرار الإضرابات العمالية والمطالب الفئوية فى التأثير على الأداء الإقتصادى بشكل كبير خلال الشهور السابقة، بالإضافة إلى زيادة الضغوط على الموازنة العامة لتعويض المتضررين من الأحداث، ولحفز النشاط الاقتصادى، ولمواجهة التداعيات الاجتماعية المصاحبة للأحداث. وعلى الرغم من بدء تحسن الأمور نسبياً، إلا أن معدلات التشغيل لا تزال أقل بكثير من الطاقات الإنتاجية المتاحة وهو ما سيؤثر بلا شك على معدلات ربحية المؤسسات الإنتاجية من السلع والخدمات، ومن ثم على فوائضها المغذية للحصيلة الضريبية.

وفى ضوء تلك التطورات،فمن المتوقع أن تنخفض تقديرات معدل النمو الحقيقى فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢- ٢,٥% نزولا من ٥,٨-٦% فى التقديرات السابقة.

شكل (٢٣): معدل النمو الحقيقى والمكمش الإقتصادى للناتج المحلى

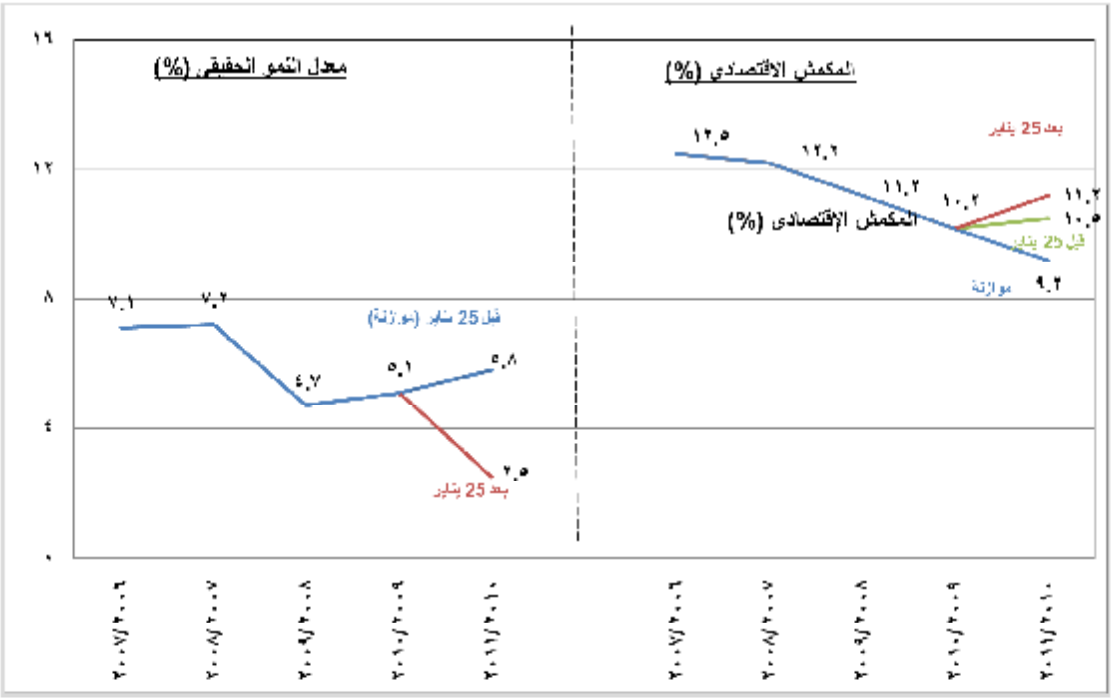

وقد أدى ذلك إلى خفض معدلات نمو الإيرادات العامة مقارنة بالتقديرات السابقة، وذلك بسبب تراجع الأرباح وإنخفاض حجم المبيعات، بالإضافة إلى تراجع قدرة بعض المنشآت على سداد الحصيلة الضريبية المستحقة عليها فى التوقيتات القانونية مما أدى إلى السماح بتقسيط هذه المبالغ على ثلاثة أشهر. وبالرغم من أن هذا التقسيط لا يؤثر على إستيداء الضرائب المستحقة قبل نهاية يونيو، إلا أن التدفقات النقدية لإيرادات الدولة تأثرت بشكل كبير وهو ما أدى إلى زيادة الضغوط الإقتراضية خلال المرحلة السابقة.

وقد تزامنت تلك التطورات مع الارتفاع الذى شهدته بنود المصروفات العامة لمواجهة المطالب الفئوية والإلتزامات الإجتماعية والإقتصادية الطارئة والتى إستجدت بعد ثورة ٢٥ يناير (وأهمها إنشاء صندوق تعويضات للمضارين بقيمة ٥ مليار جنيه، والتعجيل بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة ١٥% إعتباراً من راتب أبريل ٢٠١١، وإقرار علاوة قدرها ١٥% من قيمة المعاش الشامل لجميع أصحاب المعاشات بدءاً من أبريل ٢٠١١، وفتح إعتماد إضافى لدعم موازنة السلع التموينية بنحو ١٠ مليار جنيه، وزيادة عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعى). وفى الوقت الذى تحاول الموازنة العامة إستيعاب الآثار المالية المترتبة على التحديات المحلية السابق ذكرها، فإنها واجهت فى الوقت نفسه موجة جديدة من إرتفاعات الأسعار العالمية للسلع الرئيسية (وبخاصة السلع الغذائية والبترول) منذ بداية العام المالى وبصورة كبيرة عما كان مقدرا بتقديرات

إطار(٥): ملخص بأهم الإجراءات التى تم اتخاذها لمواجهة التبعات الإقتصادية والإجتماعية لمـــا بعد ثورة ٢٥ يناير

- زيادة الأجور والمعاشات بنسبة ١٥% من أبريل إلى يونيو ٢٠١١، بتكلفة بلغت نحو ٧٥٠ مليون جنيه.
- السماح بالإفراج الفورى عن الواردات السلعية دون سداد الرسوم الجمركية المقررة (أثناء فترة توقف العمل بالبنوك) مع كتابة تعهد بسداد الضرائب المستحقة فى وقت لاحق وذلك وفقاً لقرار وزير المالية.
- إنشاء صندوق التعويضات لمتضررى أحداث ثورة ٢٥ يناير بقيمة ٥ مليار جنيه.
- صرف معاشات إستثنائية لشهداء ثورة ٢٥ يناير.
- صرف إعانات بطالة لمن فقدوا أعمالهم بعد ثورة ٢٥ يناير.
- منح إعتماد إضافى للهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ ١٠ مليار جنيه لمواجهة إرتفاع الأسعار العالمية للسلع مع الحفاظ على كميات الدعم، وتمويل شراء محصول القمح المحلى.
- زيادة عدد الأسر المستفيدة من معاش الضمان الإجتماعى بعدد ١٥٠ ألف أسرة بتكلفة قدرها ٢٥٠ مليون جنيه تم إتاحة ١٠٠ مليون جنيه حتى تاريخه.
- إعفاء المنشآت والمؤمن عليهم من سداد غرامات التأخير فى سداد التأمينات الإجتماعية المستحقة عليهم حتى ٢٠١١/١/٣١.
- إعادة تأهيل المبانى والممتلكات العامة

الموازنة العامة، مما أدى الى قيام الحكومة بزيادة الإنفاق على مخصصات دعم المواد البترولية بحوالى ١٤,٤ مليار جنيه لمواجهة هذه الطفرة الهائلة فى الأسعار العالمية.

بمختلف أنحاء الجمهورية التى تعرضت لأضرار وتلفيات من جراء أحداث ٢٥ يناير.

- تأجيل سداد قسطى يناير وفبراير ٢٠١١ المستحق على المشتركين فى مشروع إحلال التاكسى مع ضم مشتركى المرحلة الثانية من مشروع التاكسى للمرحلة الأولى وتحمل وزارة المالية بقيمة فرق المرحلتين وقدره ٢٠ مليون جنيه.
- إعداد آليات مختلفة لتثبيت العمالة المؤقتة وعددهم نحو ١٢٠ ألف مؤقت بالجهاز الإدارى للدولة تحقيقا للإستقرار الوظيفى للعاملين وتلبية لمطالب الشباب.

وفى ضوء ما سبق، فمن المتوقع أن ترتفع جملة المصروفات العامة بنحو ٢٤,٧ مليار جنيه مقارنة بتقديرات ربط الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ لتحقق نحو ٤٢٨ مليار جنيه (٣١،٢% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٣٦٦ مليار جنيه (٣٠،٣% من الناتج المحلى) فى العام السابق. وفى الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى إرتفاع جملة الإيرادات العامة للدولة خلال العام الحالى لتحقق ٢٩٤,٤ مليار جنيه (٢١,٥% من الناتج) مقابل ٢٨٥,٨ مليار جنيه (٢٠,٧% من الناتج) بحسب تقديرات الإيرادات المستهدفة فى ربط الموازنة. ويرجع السبب الرئيسى لهذه الزيادة إلى وجود زيادة فى الإيرادات التى تؤول إلى الموازنة العامة من قطاع البترول بقيمة ١٤,٤ مليار جنيه مقابل زيادة فى دعم المواد البترولية بنفس المبلغ على جانب المصروفات. وجدير بالذكر أن جملة الإيرادات المحققة تزيد بنحو ١٠% عن المحقق خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠.

شكل (٢٤): جملة إيرادات ومصروفات الموازنة العامة (نسبة إلى الناتج المحلى)

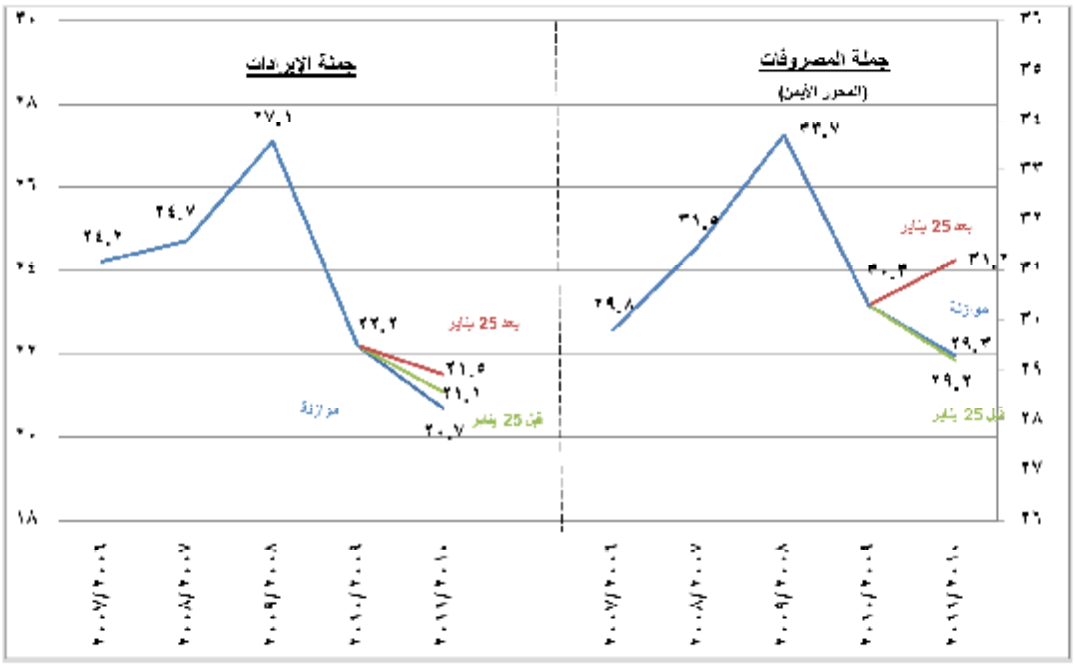

التحليل التفصيلى لتطور المصروفات والإيرادات خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١:

أولاً: المصروفات

من المتوقع أن ترتفع جملة المصروفات العامة خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١بنحو ١٧% إلى ٤٢٨ مليار جنيه (٣١،٢% من الناتج)، وهو ما يزيد عن تقديرات ربط الموازنة بنحو ٢٤،٧ مليار جنيه كما سبقت الإشارة. ويعرض الجدول التالى شرح لأهم الأبواب والبنود التى شهدت تغيراً كبيراً فى تقديراتها مقارنة بتقديرات ربط الموازنة.

جدول (٢٩): أهم العناصر المؤثرة على العجز بالموازنة العامة فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١

(المصروفات)

	المقدر بالموازنة	التقدير الحالى	الوفر (-) أو الزيادة (+)
الإجمالى على جانب المصروفات ، ومنه	٤٠٣،١٦٨	٤٢٧،٨٧٨	٢٤،٧١٠
- الأجور والتعويضات للعاملين، ومنها	٩٥،٣٠٩	٩٥،٨١٨	٥٠٩
المرتبات الأساسية	١٩،٠٠٥	١٧،٩٠٥	(١،١٠٠)
المكافآت	٣٣،٨٥٠	٣٤،٧٢٤	٨٧٤
بدلات نوعية	٨،٩٦٢	١٠،٤٧٠	١،٥٠٨
العلاوة الخاصة	٩،٦٤٣	١١،١٩٧	١،٥٥٤
إعتمادات الأجور للجمعيات والصناديق الخاصة	٩٦٣	١،٩٦٣	١،٠٠٠
- شراء السلع والخدمات، ومنها	٢٨،٨٥٨	٢٨،٨٢٣	(٣٥)
نقل وانتقالات عامة	١،٩١٠	٢،٠٦٤	١٥٤
نفقات خدمية متنوعة	٣،٠٧٨	٣،٤٦١	٣٨٣
إعتمادات شراء سلع وخدمات للجمعيات والصناديق الخاصة	١،٧٦٣	٣،٠٧١	١،٣٠٨
- الفوائد ، ومنها	٩١،١٤٢	٨٦،٦٦٢	(٤،٤٨٠)
فوائد محلية (المقيمين) بخلاف الحكومة العامة	٨٦،٤٤٥	٨٢،٢٤٨	(٤،١٩٧)
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، ومنها	١١٦،٦١٦	١٣٩،٥٠٣	٢٢،٨٨٧
دعم السلع التموينية	١٣،٥٨٥	٢٨،١٤٦	١٤،٥٦١
دعم المواد البترولية	٦٧،٦٨٠	٨٢،١٠٤	١٤،٤٢٤
دعم مزارعين	٢،٢١١	٣،٢٨٤	١،٠٧٣
أخـــرى	٣،١٢١	٢،٢٤٢	(٨٧٩)
مساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات	٤،١٠٠	٣،١١٣	(٩٨٧)
- المصروفات الأخرى، ومنها	٣١،١٢٥	٣٦،٥٢٢	٥،٣٩٧
فائض مرحل	٥٢٥	١،٥٢٥	١،٠٠٠
ق . م	٢٥،٢١٥	٢٦،٠٨٦	٨٧١
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)، ومنها	٤٠،١١٨	٤٠،٥٥١	٤٣٣
الممول ذاتياً	١١،٢٩٣	١١،٧٢٦	٤٣٣
نقص الرصيد المدين للدفعات المقدمة للإستثمارات	٢٦٢	١،٤٨٦	١،٢٢٤
صافى الأثر على العجز الكلى (مليون جنيه)	١٠٩،٠٧٦	١٣٠،٣٦٠	٢١،٢٨٣
العجز الكلى / الناتج المحلى (%)	٧,٩٪	٩,٥٪	١,٦٪

ومن المقدر أن ترتفع جملة الإنفاق على"الأجور وتعويضات العاملين" بنحو ٠,٥ مليار جنيه مقارنة بتقديرات ربط الموازنة لتحقق ٩٥,٨ مليار جنيه (٧% من الناتج المحلى)، وهو ما يمثل نحو ٢٢,٤% من جملة الإنفاق العام المقدر للعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. وعلى الرغم من توقع تحقيق بند المرتبات الأساسية لوفر قدره مليار جنيه مقارنة بتقديرات ربط الموازنة إلا أن جملة تقديرات الباب ستنخفض عن ربط الموازنة فى ضوء الإسراع بتطبيق العلاوة الخاصة للعاملين بالدولة بنسبة ١٥% من الأجر الأساس- بدون حد أدنى أو أقصى- بداية من أبريل ٢٠١١،وذلك بتكلفة على الخزانة العامة بلغت نحو ٠,٨ مليار جنيه خلال العام المالى الحالى. كما تتضمن التقديرات زيادة الإعتمادات المخصصة للعاملين بكل من وزارة الداخلية (٠,٢ مليار جنيه) والهيئات القضائية (٠,١ مليار جنيه)، وكذلك زيادة بند الحسابات والصناديق الخاصة والتى يقابلها زيادة مماثلة على جانب الإيرادات. وفى ضوء هذه التقديرات يكون باب الأجور وتعويضات العاملين قد حقق معدل نمو قدره ١٢,٢% عن العام المالى السابق.

فى نفس الوقت فمن المتوقع أن يصل جملة الإنفاق على شراء السلع والخدمات خلال العام المالى الحالى إلى ٢٨,٨ مليار جنيه (نفس تقديرات ربط الموازنة) بنسبة نمو قدرها ٢,٧% مقارنة بـــ٢٨,١ مليار جنيه فى العام السابق. وقد تم إنفاق نحو ٥,٩ مليار جنيه على المياه والإنارة، و ٣,٨ مليار جنيه على نفقات الصيانة، و٠,٩٦ مليار جنيه على طباعة الكتاب المدرسى.

جدول (٣٠): مصروفات شراء السلع والخدمات لعام ٢٠١١/٢٠١٠

مليون جنيه

	٢٠٠٩/٢٠٠٨ فعلى	٢٠١٠/٢٠٠٩ فعلى	٢٠١١/٢٠١٠ متوقع
إجمالى شراء السلع والخدمات	٢٥،٠٧٢	٢٨،٠٥٩	٢٨،٨٢٣
معدل نمو	٣٥,٧	١١,٩	٢,٧
السلع، ومنها	١١،٤٠٤	١١،٩٦٧	١٣،١٢٩
معدل نمو	٥٦,٨	٤,٩	٩,٧
مواد خام	٣،٤٨٢	٤،١٤٩	٤،٦٧٣
وقود وزيوت و قوى محركة للتشغيل	١،٠٤٦	١،٥٣٧	١،٢١٠
مياه و إنارة	٥،٨٣١	٤،٩٩٣	٥،٨٨٥
الخدمات، ومنها	٩،٨٠٥	١١،٤٤٢	١١،٩٢٠
معدل نمو	٢٨,٦	١٦,٧	٤,٢
نفقات صيانة	٢،٩٢٥	٣،٤٢٨	٣،٨٤٦
نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف	١،٠٩٤	١،٢٦٤	٩٥٧
نقل وانتقالات عامة	١،٣٤٩	١،٩٠٠	٢،٠٦٤
خدمات أخرى متنوعة	٣،١٥٨	٣،٤٥٩	٣،٤٦١
شراء السلع والخدمات الإجمالية والإحتياطيات العامة	٣،٨٦٤	٤،٦٥٠	٣،٧٧٤

ويتوقع أن تبلغ جملة مدفوعات الفوائد ٨٦,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل ٩١,١ مليار جنيه وفقاً لتقديرات الموازنة الأصلية للعام نفسه وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٤,٩%. وتتضمن تلك التقديرات مدفوعات فوائد خارجية بقيمة ٤,٤ مليار جنيه وهو ما يمثل ٥% من جملة الفوائد المدفوعة، بينما يتوقع أن تبلغ جملة الفوائد المحلية ٨٢,٢ مليار جنيه، وذلك مقابل ٦٩,٣ مليار جنيه فى ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة نمو قدرها ١٩%.

جدول (٣١): مصروفات الفوائد لعام ٢٠١٠/٢٠١١

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩ فعلى	٢٠٠٩/٢٠١٠ فعلى	٢٠١٠/٢٠١١ متوقع
- الفـــــوائد	٥٢،٨١٠	٧٢،٣٣٣	٨٦،٦٦٢
= فوائد خارجية	٣،٥٩٨	٢،٨٤٠	٤،٤١٣
– فوائد محلية (المقيمين) بخلاف الحكومة العامة	٤٩،٠٧٥	٦٩،٣٠٦	٨٢،٢٤٨
– أخرى	١٣٨	١٨٧	٠

من المتوقع أن تزيد جملة الإنفاق على باب "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" بنحو ٢٢,٩ مليار جنيه مقارنة بإعتمادات الموازنة العامة لتحقق ١٣٩,٥ مليار جنيه (١٠,٢% من الناتج المحلى) مقابل ١٠٣ مليار جنيه (٨,٥% من الناتج المحلى) فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهو ما يمثل نسبة نمو قدرها ٣٥,٥%. ويمكن تفسير تلك الزيادة الكبيرة فى الإنفاق على الدعم بسبب إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية والبترولية بصورة كبيرة فاقت التقديرات السائدة وقت إعداد الموازنة، بالإضافة إلى بعض المصروفات الحتمية ضمن المزايا الإجتماعية والتى إستجدت فى ضوء الأحداث المصاحبة للثورة.

جدول (٣٢): مصروفات الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية لعام ٢٠١١/٢٠١٠

مليون جنيه

	٢٠٠٩/٢٠٠٨ فعلى	٢٠١٠/٢٠٠٩ فعلى	٢٠١١/٢٠١٠ متوقع
إجمالى الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	**١٢٧،٠٣٣**	**١٠٢،٩٧٤**	**١٣٩،٥٠٣**
معدل نمو	٣٧,٥	-١٨,٩	٣٥,٥
الدعم (ومنه)	**٩٣،٨٣٠**	**٩٣،٥٧٠**	**١٢٤،٢٨٨**
معدل نمو	١١,٤	-٠,٣	٣٢,٨
لمؤسسات عامة غيرمالية، ومنه	٩١،١٨٥	٩١،٢١٦	١٢١،٥٣٢
دعم السلع التموينية ١/	٢١،٠٧٢	١٦،٨١٩	٢٨،١٤٦
دعم المواد البترولية	٦٢،٧٠٣	٦٦،٥٢٤	٨٢،١٠٤
دعم تنشيط الصادرات	٤،٢٢٠	٣،٣١٦	٣،٠٠٠
دعم الكهرباء	٠	٠	١،٠٨٣
دعم نقل الركاب	٥٦٧	٧٣٢	٨٥١
التامين الصحى والأدوية	٣٩٩	٣١٣	٤٢١
دعم الانتاج الصناعى	٧٠٠	٤٠٠	٤٠٢
دعم تنمية الصعيد	٠	٠	٠
دعم فوائد القروض الميسرة	٨٤٥	٢٠٤	٧٥٥
دعم إسكان محدودى الدخل	١،٠٥٠	١،٤٠٠	١،٢٥٢
المنح	**٤،٢١٣**	**٤،٣٨٠**	**٥،٩٧٥**
معدل نمو	٨,٣	٣,٩	٣٦,٤
المزايا الاجتماعية، ومنها	**٢٨،٧٠٧**	**٤،٤٨٣**	**٥،٩٠١**
معدل نمو		-٨٤,٤	٣١,٦
مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات	٢٦،٨٠٥	٢،٤٠٠	٣،١١٣
الدعم والمنح والمزايا الإجمالية والإحتياطيات العامة	**٢٨٣**	**٥٤٢**	**٣،٣٣٩**

١/ وتشمل تكلفة توريدات القمح المحلى والمستورد والذرة وزيت فول الصويا والسكر والارز (بخلاف دعم المزارعين ومخصصات هذا البند فى الاحتياطى.)

فمن المتوقع أن ترتفع جملة مخصصات دعم السلع الغذائية خلال العام المالى الحالى (٢٠١١/٢٠١٠) إلى ٣٤,٢ مليار جنيه[1] مقابل مخصصات بربط الموازنة تبلغ ١٧,٨ مليار. وترجع تلك الزيادة كمحصلة لارتفاع أسعار كافة السلع الغذائية مقارنة باعتمادات ربط الموازنة. وفى الوقت نفسه، فتتضمن تقديرات العام المالى المشار إليه مخصصات إضافية بقيمة ٨مليار جنيه لتمويل شراء محصول القمح المحلى لعام ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قام بإصدار مرسوم قانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ بفتح إعتماد إضافى لدعم موازنة السلع التموينية بقيمة ١٠ مليار جنيه. ويوضح الجدول التالى جملة الدعم المتوقع للسلع التموينية.

جدول (٣٣): جملة الدعم المتوقع للسلع التموينية لعام ٢٠١١/٢٠١٠

البيان	القيمة (مليون جنية)
إجمالى المخصص للهيئة العامة للسلع التموينية	**١٧،٨٣٣**
- الربط الأصلى المخصص لدعم السلع التموينية	١٣،٥٨٥
- المتطلبات الإضافية المدرجة بالموازنة لدعم السلع التموينية	٢،٣٠٠
- المخصص لدعم المزارعين (فروق أسعار القمح والذرة المحلية عن السعر العالمى)	١،٩٤٨
- إجمالى الدعم المتوقع للسلع التموينية فى ضوء تطورات الأسعار العالمية	**٣٤،٢٢٢**
الفرق بين الموارد المتاحة بالموازنة لدعم السلع التموينية والمتوقع فى ضوء تطورات الأسعار العالمية	١٦،٣٨٩

[1] يتضمن مخصصات دعم السلع التموينية، ودعم فروق أسعار القمح والذرة ضمن دعم المزارعين، بالإضافة إلى إحتياطى الباب الرابع.

كذلك من المتوقع إرتفاع تقديرات دعم المواد البترولية بنحو ١٤،٤ مليار جنيه مقارنة باعتمادات موازنة عام ٢٠١١/٢٠١٠ لتحقق نحو ٨٢،١ مليار جنيه، وذلك فى ضوء إرتفاع الأسعار العالمية للبترول ليبلغ متوسط سعر برميل الخام برنت ٩٢،٥ دولار مقابل ٨٤ دولار فى تقديرات ربط الموازنة، بالإضافة إلى توقع إتساع الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج المحلى مما يؤدى إلى زيادة اللجوء للشراء من الخارج بالأسعار العالمية، وبالتالى إرتفاع فاتورة الدعم الموجه لكل من المواد البترولية. ويوضح الجدول التالى مخصصات دعم المواد البترولية.

جدول (٣٤): مخصصات دعم المواد البترولية لعام ٢٠١١/٢٠١٠

مليون جنيه			
	٢٠٠٩/٢٠٠٨ فعلى	٢٠١٠/٢٠٠٩ فعلى	٢٠١١/٢٠١٠ متوقع
دعم المواد البترولية (ومنها)	٦٢،٧٠٣	٦٦،٥٢٤	٨٢،١٠٤
البوتاجاز	١١،٠٨٧	١٤،٠٠٩	١٤،٦١٧
سولار	٢٣،٤٥٦	٢٤،٧٩٤	٣٦،٥٧٠
مازوت	٤،٦٥١	٨،١٣٨	١٣،٠٧٢
جملة البنزين	٧،٢٥٥	٩،٣٣٨	١٠،٧٨٧
الغاز الطبيعي	٦،٠١١	٦،٥٤٢	٦،٦٧٠

وقد تم زيادة مخصصات معاش الضمان الإجتماعي بنحو ٠،٣ مليار جنيه عن ربط الموازنة،حتى تتمكن الحكومة من زيادة عدد الأسر المستفيدة من المعاش بنحو ١٥٠ ألف أسرة إضافية ليصل جملة عدد الأسر المستفيدة إلى ١,٢٥ مليون أسرة. كما تضمنت بنود هذا الباب صرف معاشات شهرية إستثنائية لضحايا ثورة ٢٥ يناير بمبلغ ١٥٠٠جنيه لأسرة كل شهيد.

كذلك من المتوقع أن ترتفع تقديرات باب "المصروفات الأخرى" بـــ ٥،٤ مليار جنيه عن ربط الموازنة، وذلك فى ضوء إنشاء صندوق للتعويضات برأسمال قدره ٥ مليار جنيه بهدف تعويض المتضررين من الأحداث المصاحبة للثورة من أصحاب المنشآت والمحال التجارية والخدمية الخاصة، وكذا أصحاب السيارات ومركبات النقل الثقيل والخفيف. وجدير بالذكر أن إنشاء هذا الصندوق لن يكون له تأثير على عجز الموازنة حيث تم تمويله بالكامل من خلال الوفورات فى الفوائد (٤،٥ مليار جنيه) ومن بعض البنود الأخرى بالباب الخامس (٠،٥ مليار جنيه).

واخيراً، فمن المقدر أن تبلغ جملة الإستثمارات نحو ٤٠،٦ مليار جنيه (٣% من الناتج المحلى)، علماً بأن الإنفاق على الاستثمارات سيستحوذ على ٩،٥% من جملة الإنفاق المقدر للعام المالى ٢٠١٠/٢٠١١.

جدول (٣٥): مصروفات الإستثمارات ومصادر تمويلها فى عام ٢٠١٠/٢٠١١

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩ فعلى	٢٠٠٩/٢٠١٠ فعلى	٢٠١٠/٢٠١١ متوقع
إجمالى الإستثمارات ١/	٤٣،٤٣٠	٤٨،٣٥٠	٤٠،٥٥١
معدل نمو	٢٧،٠	١١،٣	-١٦،١
جملة التمويل الذاتى	١١،٠٥٧	١٩،١٣٠	١١،٧٢٦
معدل نمو	١٤	٧٣	٣٩
جملة التمويل بعجز	٣٢،٣٧٣	٢٩،٢٣٠	٢٨،٨٢٥
معدل نمو	٥١	١٠	١

١/ تضمن عامى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ حزم إستثمارية إضافية غير متكررة بنحو ١٥ مليار جنيه و ٨ مليار جنيه على التوالى، وذلك لحفز أداء النشاط الإقتصادى.

ثانياً: الإيرادات

من المتوقع أن ترتفع جملة ايرادات الموازنة خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ٩,٨% لتحقق ٢٩٤,٥ مليار جنيه (٢١,٥% من الناتج المحلى) مقابل ٢٦٨ مليار جنيه (٢٢,٢% من الناتج المحلى) فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أن جملة صافى الإيرادات المتوقعة تزيد عن الإيرادات المستهدفة فى ربط موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ٨,٦ مليار جنيه، ويأتى ذلك كمحصلة لزيادة "الإيرادات الأخرى" بنحو ٩,٥ مليار جنيه وانخفاض حصيلة "الضرائب" بنحو ٠,٦ مليار جنيه. وبشكل عام فإن ارتفاع أسعار البترول عن تقديرات ربط الموازنة وكذلك إحتساب الأثر المالى لإصلاحات قانون ٧٣ لسنة ٢٠١٠ الخاص بزيادة وإعادة إحتساب ضرائب المبيعات على كل من السجائر والحديد والأسمنت يعتبرا أهم الأسباب التى دفعت جملة الإيرادات لتزيد عن تقديرات ربط الموازنة. ويعرض الجدول التالى أهم البنود التى شهدت تغيراً كبيراً مقارنة بتقديرات ربط الموازنة.

جدول (٣٦): أهم العناصر المؤثرة على العجز بالموازنة العامة فى العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١

(الإيرادات)

	المقدر بالموازنة	التقدير الحالى	الوفر (+) أو الزيادة (-)
الإجمالى على جانب الإيرادات ، ومنه	285,810	294,453	8,644
الضرائب ، ومنها	200,424	199,770	(654)
الضريبة على أرباح هيئة البترول والشريك الاجنبى	35.765	41,103	5,338
الضرائب على الممتلكات	12,306	10,832	(1,474)
الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة	8,370	7,831	(539)
ضريبة المبيعات على السلع المحلية	15,144	13,347	(1,797)
ضريبة المبيعات على البضائع المستوردة	20,372	20,398	26
ضرائب على سلع جدول (1) محلية: تبغ وسجائر	10,454	12,786	2,332
منتجات بترولية	8.605	7.713	(892)
ضرائب جمركية قيمية	14,509	14,954	445
الإيرادات الأخرى ، ومنها	80,230	89,770	9,540
أرباح الهيئات الاقتصادية	2,661	1,661	(1,000)
أرباح شركات قطاع الاعمال العام	5.216	3,637	(1,579)
أرباح هيئة البترول	25.099	32,214	7,115
إتاوة البترول	2.192	3,432	1,240
موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة	9,359	12,997	3,638
إيرادات متنوعة، ومنها	10.932	11,223	291
نقص الرصيد المدين للدفعات المقدمة لتمويل الإستثمارات	262	1,486	1,224

وتشير التقديرات إلى توقع حدوث صافى انخفاض فى حصيلة الضرائب بنحو ٠,٧ مليار جنيه مقارنة بتقديرات ربط الموازنة فى ضوء تباطؤ النشاط الاقتصادى والأداء الفعلى لبنود الضرائب المختلفة، وهو ما أدى إلى تراجع حصيلة الضرائب من جهات غير سيادية بنحو ٣,٨ مليار جنيه مقارنة بالمستهدف بربط الموازنة لتحقق ١٠٣,٤ مليار جنيه، وبإنخفاض قدره٩,٣ مليار جنيه عن الحصيلة المتوقعة قبل أحداث ٢٥ يناير. وترجع تلك التطورات إلى توقع إنخفاض حصيلة ضريبة أرباح شركات الأموال (باقى الجهات) بـــ ١،٤ مليار جنيه لتصل إلى ٢١،٥ مليار جنيه، وكذلك ضريبة المبيعات على السلع

المحلية بـــ١،٨ مليار جنيه إلى ١٣،٣ مليار جنيه،ومن المقدر أن تنخفض حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ١،٥ مليار جنيه لتبلغ ١٠،٨ مليار جنيه، والضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة بـــ ٠،٦ مليار جنيه إلى ٧،٨ مليار جنيه نتيجة توقع إنخفاض مدفوعات الفوائد بنحو ٤،٥ مليار جنيه.

وقد حد من هذه الإنخفاضات إرتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على التبغ والسجائر بنحو ٢،٣ مليار جنيه مقارنة بتقديرات ربط الموازنة إلى ١٢،٨ مليار جنيه، وذلك فى ضوء تطبيق الإجراءات المدرجة بالقانون ٧٣ لسنة ٢٠١٠ والخاص بزيادة الضريبة على السجائر[٢]. كذلك يتوقع إرتفاع تقديرات حصيلة الضريبة الجمركية القيمية بنحو ٠،٥ مليار جنيه مقارنة بالمستهدف كمحصلة للأداء الاقتصادى الجيد خلال النصف الأول من العام المالى المشار إليه ، بالإضافة إلى إرتفاع فاتورة الواردات فى ضوء الزيادات الجماعية التى شهدتها أسعار السلع الأساسية فى الأسواق العالمية.

وعلى العكس، فقد ارتفعت تقديرات حصيلة الضرائب من جهات سيادية (بترول – قناة السويس – البنك المركزى – عائد الأذون والسندات) بنحو ٤،٣ مليار جنيه نتيجة إرتفاع أسعار البترول.ومن ثم، فقد إرتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية المتوقعة من قطاع البترول بنحو ٤،٦ مليار جنيه إلى٥١,٥ مليار جنيه تقريباً(يوجد لها مبلغ مماثل على جانب الإنفاق). كما إرتفعت تقديرات حصيلة الضرائب المسددة من قناة السويس إلى ١١ مليار جنيه مقارنة بـــ١٠،٧ مليار جنيه كحصيلة مستهدفة فى تقديرات الموازنة.

[٢] زيادة الضريبة إلى ٤٠% من سعر البيع للمستهلك، بالإضافة إلى فرض ضريبة قطعية قدرها ١,٢٥ جنيه على كل علبة سجائر (محلى ومستورد)، وهو الإجراء الذى تم إضافته ضمن قانون موازنة ٢٠١٠/٢٠١١ خلال المناقشات فى مجلس الشعب.

كما تشير التقديرات إلى توقع إنخفاض جملة المنح بنحو ٥% مقارنة بتقديرات الموازنة الأصلية لتحقق ٤,٩ مليار وذلك فى ضوء الأداء الفعلى خلال الفترة يوليو- أبريل ٢٠١٠/٢٠١١.

جدول (٣٧): المنـــــح

مليون جنيه

	٢٠٠٨/٢٠٠٩ فعلى	٢٠٠٩/٢٠١٠ فعلى	٢٠١٠/٢٠١١ متوقع
إجمالى المنح	٧,٩٨٤	٤,٣٣٣	٤,٩١٣
معدل نمو		٤٥,٧	١٣,٤
جملة المنح الخارجية /١	٧,٦٨٣	٣,٨٣٠	٢,٣٥٩
معدل نمو		-٥٠,٢	-٣٨,٤
جملة المنح المحلية (من جهات حكومية) /٢	٣٠١	٥٠٣	٢,٥٥٤
معدل نمو	٥١,٦	٦٧,٣	٤٠٧,٤
ملاحظات:			
جملة المنح الجارية	٦,٤٨٠	٢,٣٥٢	١,٠٦٧
معدل نمو		-٦٣,٧	-٥٤,٦
جملة المنح الرأسمالية (لتمويل إستثمارات)	١,٥٠٤	١,٩٨٠	٣,٨٤٦
معدل نمو	٤٦,٥	٣١,٧	٩٤,٢

١/ تشمل منح من حكومات اجنبية ومنظمات دولية.

٢/ يتضمن عام ٢٠١٠/٢٠١١ منحة من القوات المسلحة بقيمة ٢ مليار جنيه.

وعلى العكس فمن المتوقع إرتفاع الإيرادات الأخرى عن تقديرات الموازنة بنحو ٩,٥ مليار جنيه لتحقق ٨٩,٨ مليار جنيه، إلا أن تلك الزيادة تعكس تحقيق إيراد إضافى له مقابل على جانب المصروفات سواء فى صورة أرباح محولة من هيئة البترول (٧,١ مليار جنيه) أو موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة (٣,٦ مليار جنيه). وعلى العكس فقد إنخفضت تقديرات الأرباح المحولة من كل من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام مقارنة بتقديرات الموازنة بنحو ١ مليار جنيه إلى ١,٧ مليار جنيه و١,٦ مليار جنيه إلى ٣,٦ مليار جنيه بالترتيب.

الفصل الخامس

أسس تقديرات
استخدامات وموارد
مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

عرضنا فيما تقدم لمقومات إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وأهداف هذه الموازنة وركائزها الرئيسية وما تتضمنه من أبعاد اجتماعية واقتصادية مع إيضاح المؤشرات المستهدفة خلال تلك السنة.

وعلى ضوء ما تقدم، وبمراعاة عدم التخلص الكامل من آثار الأزمة المالية العالمية واستمرار تداعياتها وإن كانت بصورة اقل، وبمراعاة المتغيرات فى الأسعار العالمية للطاقة والمواد الغذائية وغيرها والتأثيرات على حركة التجارة الدولية، فان مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ قد أتى انعكاسا لذلك.

ومن ثم فقد تم إعداد التقديرات الأساسية لمشروع الموازنة، بمراعاة ما يأتى:

١- بدء استعادة النشاط الإقتصادى لقوته بالاتجاه المتصاعد بعد الانحسار النسبى لآثار الأزمة العالمية نتيجة الإجراءات والحزم المالية الإصلاحية التى نفذتها الدول. إلا أن هذا الإفتراض لم يغفل فى نفس الوقت المخاطر الإقتصادية التى لا تزال

تحيط بالإقتصاد الأوروبى خاصة بعد انخفاض متوسط معدل النمو الكامن إلى أقل من ١,٥٪ مقارنة بأكثر من ٣٪ قبل الأزمة، بجانب الصعوبات المالية التى تواجه بعض البلدان حالياً مثل اليونان واسبانيا وايرلندا وغيرهم.

٢- أن يحقق الإقتصاد المصرى معدل نمو فى حدود ٥,٨٪ فى عام ٢٠١١/٢٠١٠، استناداً على زيادة الطلب المحلى وبدء معاودة معدلات الإستثمار إلى الزيادة التدريجية. وقد عزز من استقرار الإقتصاد المصرى حقيقة تنوع مصادر النمو والتى تمثلت فى قطاعات الصناعة التحويلية، التجارة، التشييد والبناء، الإتصالات، السياحة، الغاز وغيرها من القطاعات الاقتصادية.

٣- أهمية معاودة العمل على خفض معدلات العجز الكلى والدين بالموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بعد التوقف المؤقت إبان الأزمة المالية العالمية، ولذا فإن التوجه الإستراتيجى للسياسة المالية الذى حدد بناء مشروع الموازنة العامة للعام المالى الجديد هو معاودة الحكومة المصرية إلى العمل على خفض عجز الموازنة العامة دون المساس بأولويات الإنفاق الإجتماعى. وبناءاً على ذلك فإن مشروع موازنة العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ يستهدف تحقيق عجز كلى لا يزيد عن ١٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـ ٨,٤٪ فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهو ما يحقق فى ضوء الإجماليات القائمة عجزاً أولياً نسبته ١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ٢,٤٪ فى موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

٤- مراعاة المؤشرات والافتراضات الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠١٢/٢٠١١ والموضحة بالجدول التالى:

جدول رقم (١٩)
المؤشرات و الافتراضات الرئيسية

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	متوقع ٢٠١١/٢٠١٠	فعلى ٢٠١٠/٢٠٠٩
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى (٪)	٥,٨	٥,٢	٤,٧
المكمش الإقتصادى (٪)	٩,٢	١٠,٢	١٠,٨
متوسط سعر الصرف (جنيه / دولار)	٥,٦	٥,٦	٥,٥
متوسط أسعار الفائدة على الدين الحكومى	١٠,٦	١٠,٥	١١,٦
متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل) /٥	٨٤,٠	٧٥,٩	٦٨,٩
متوسط سعر طن القمح العالمى (دولار / طن) /١ /٢	٢٠٠,٠	١٩٠,٠	٢٢٩,٠
متوسط سعر طن الزيت العالمى (دولار / طن) /١ /٢	٨٧٩,٠	٨٤٣,٠	٩٥٠,٠
متوسط سعر طن الذرة المحلى (جنيه / طن) /٣	١,٣٣٣	١,٣٣٣	٢,١١٢
متوسط السعر الفعال للضريبة الجمركية فى مصر /٤	٤,١	٤,٦	٤,٧
معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (٪) /٥	٦,٣	٥,٨	-١٢,٣
معدل نمو الإقتصاد العالمى (٪) /٥	٤,٢	٣,٩	-٠,٨
<u>ايضاحات:</u>			
الناتج المحلى بأسعار السوق (مليار جنيه)	١,٣٧٨	١,١٩٨	١,٠٣٨,٦
معدل نمو الإستهلاك (٪)	١٤,٣	١٥,٣	٢٢,١
معدل نمو الإستثمارات (٪)	٢٤,٠	١٥,٣	-٠,٢
معدل نمو صادرات السلع والخدمات (٪)	٢٢,٥	١٣,٠	-١٢,١
معدل نمو واردات السلع والخدمات (٪)	٢٤,٥	١٣,٥	-٤,٣

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الآجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية.

٢/ أسعار التداول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.

٣/ تم تقدير متوسط سعر الذرة لعامى ٢٠١٠/٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢٠١٠ ليوازى ٢٠٠ جنيه للأردب.

٤/ الضريبة الجمركية الفعلية كنسبة إلى إجمالى الواردات السلعية.

٥/ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى – World Economic Outlook Database – فى يناير ٢٠١٠.

تقديرات الاستخدامات والموارد فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١:

فى ضوء المؤشرات الاقتصادية المتقدمة، وبمراعاة تطورات بدء الخروج من الأزمة المالية العالمية – من ناحية – والمتغيرات فى الأسعار العالمية للطاقة وأسعار المواد الغذائية وغيرها – من ناحية ثانية – والتأثيرات على حركة التجارة الدولية – من ناحية ثالثة – فإن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ قد أتى انعكاساً لذلك كله.

ومن ثم فإننى أتشرف بأن أعرض على حضراتكم الجوانب الرئيسية التالية لمشروع الموازنة العامة:

أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة، وتشمل :

(أ) الاستخدامات (الإنفاق العام).

(ب) الموارد العامة.

ثانيا : التقديرات التفصيلية للمصروفات العامة للموازنة العامة للدولة، وتشمل :

(أ) عناصر المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الإقتصادى.

(ب) عناصر المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفى.

ثالثاً : التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة.

أولاً : التقديرات الأساسية الإجمالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١:

بلغت تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٥٩٤,٠ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٨٩,٧ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٠٤,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢١,٣ ٪.

هذا وبمراعاة الاعتماد الإضافى الذى وافق عليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقدره ١٠,٠ مليار جنيه بموجب المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١١ لمواجهة المتطلبات الإضافية لدعم السلع التموينية، فإن الربط المعدل لاستخدامات ومـوارد الموازنة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ قد بلغ ٤٩٩,٧ مليار جنيه أى بزيادة قدرها ٩٤,٣ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٨,٩٪ .

ويوضح الجدول التالى استخدامات وموارد مشروع الموازنة شاملة مصادر التمويل المختلفة:

جدول رقم (٢٠)

استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠		التغير	
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	الموازنة المعدلة (٣)	(١-٢)	(١-٣)
الأستخدامات					
* المصروفات العامة وتشمل الأجور ، وشراء السلع والخدمات ، والفوائد ، والدعم والمنح ، والمصروفات الأخرى ، والاستثمارات .	٤٩٠،٥٨٩,٧	٤٠٣،١٦٨,٢	٤١٣،١٦٨,٢	٨٧،٤٢١,٥	٧٧،٤٢١,٥
* حيازة الأصول المالية وتشمل المساهمات والإقراض للهيئات الاقتصادية والشركات ومساندة صندوق إعادة الهيكلة .	٤،٣٠٥,٨	٤،٢٣٩,٨	٤،٢٣٩,٨	٦٦,٠	٦٦,٠
* سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٩٩،١٤٣,٦	٨٢،٢٥٠,٣	٨٢،٢٥٠,٣	١٦،٨٩٣,٣	١٦،٨٩٣,٣
إجمالى الأستخدامات	٥٩٤،٠٣٩,١	٤٨٩،٦٥٨,٢	٤٩٩،٦٥٨,٢	١٠٤،٣٨٠,٩	٩٤،٣٨٠,٩
الموارد					
* الإيرادات العامة وتشمل الإيرادات الضريبية ، والمنح ، والإيرادات غير الضريبية .	٣٤٩،٦٤٦,٧	٢٨٥،٨١٠,١	٢٨٥،٨١٠,١	٦٣،٨٣٦,٦	٦٣،٨٣٦,٦
* المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتشمل المتحصلات من أقساط القروض المباشرة أو المعاد إقراضها وحصيلة الخصخصة .	١١،٢١٨,٨	١٢،٧٧٢,٣	١٢،٧٧٢,٣	١،٥٥٣,٥-	١،٥٥٣,٥-
* الإقتراض وإصدار الأوراق المالية وتشمل الإقتراض المحلى بالأذون والسندات والإقتراض الخارجى .	٢٣٣،١٧٣,٦	١٩١،٠٧٥,٨	٢٠١،٠٧٥,٨	٤٢،٠٩٧,٨	٣٢،٠٩٧,٨
إجمالى الموارد	٥٩٤،٠٣٩,١	٤٨٩،٦٥٨,٢	٤٩٩،٦٥٨,٢	١٠٤،٣٨٠,٩	٩٤،٣٨٠,٩

وتجدر الإشارة إلى أن كل من مصروفات التشغيل – من ناحية – والإيرادات – من ناحية أخرى – تبرز متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى والإيرادات الحقيقية المتاحة لها، ومن ثم فإن الفجوة بين كل من هذه المصروفات والإيرادات توضح العجز النقدى للموازنة العامة.

هذا وإذا ما أضيف لهذه المصروفات متطلبات حيازة الأصول المالية من إقراض ومساهمات (بدون مساهمة صندوق إعادة الهيكلة)، وإذا ما أضيف للإيرادات المتحصلات من حيازة الأصول المالية (بدون حصيلة الخصخصة)، فإن الفجوة بينهما تمثل صافى حيازة الأصول المالية، وهى الفجوة التى إذا ما أضيفت للعجز النقدى للموازنة السابق الإشارة إليه يتم تحديد العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وهو ما يعبر حقيقة عن صافى الاقتراض الجديد أو صافى الزيادة فى الدين العام بعد استبعاد حصيلة الخصخصة إن وجدت.

ويوضح الجدول التالى المصروفات والإيرادات المتاحة لها والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والموازنة المعدلة لها والمتوقع منها، ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩:

جدول رقم (٢١)

المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
المصروفات العامة	٤٩٠،٥٩٠	٤٠٣،٦٦٨	٤١٣،١٦٨	٤٢٧،٨٧٨	٣٦٥،٩٨٧
١- الأجور وتعويضات العاملين	١١٧،٤٩٧	٩٥،٣٠٩	٩٥،٣٠٩	٩٥،٨١٨	٨٥،٣٦٩
٢- شراء السلع والخدمات	٣٠،٢٥٥	٢٨،٨٥٧	٢٨،٨٥٧	٢٨،٨٢٣	٢٨،٠٥٩
٣- الفوائد	١٠٦،٣٠٠	٩١،١٤٣	٨٦،٦٤٣	٨٦،٦٦٢	٧٢،٣٣٣
٤- الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٥٧،٧٥٤	١١٦،٦١٦	١٢٦،٦١٦	١٣٩،٥٠٣	١٠٢،٩٧٤
٥- المصروفات الأخرى	٣١،٦٢٢	٣١،١٢٥	٣٥،٦٢٥	٣٦،٥٢٢	٢٨،٩٠١
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٧،١٦١	٤٠،١١٩	٤٠،١١٩	٤٠،٥٥١	٤٨،٣٥٠
الإيرادات العامة	٣٤٩،٦٤٧	٢٨٥،٨١٠	٢٨٥،٨١٠	٢٩٤،٤٥٣	٢٦٨،١١٤
١- الإيرادات الضريبية	٢٣٢،٢٣٢	٢٠٠،٤٢٤	٢٠٠،٤٢٤	١٩٩،٧٦٩	١٧٠،٤٩٤
٢- المنـــــح	٩،٩٧٤	٥،١٥٦	٥،١٥٦	٤،٩١٣	٤،٣٣٣
٣- الإيرادات الأخرى	١٠٧،٤٤١	٨٠،٢٣٠	٨٠،٢٣٠	٨٩،٧٧٠	٩٣،٢٨٨
العجز النقدى (المصروفات - الإيرادات)	١٤٠،٩٤٣	١١٧،٣٥٨	١٢٧،٣٥٨	١٣٣،٤٢٦	٩٧،٨٧٢
صافى حيازة الأصول المالية	٦،٦٦٣-	٨،٢٨٣-	٨،٢٨٣-	٣،٠٦٥-	١٦٦
العجز الكلى	١٣٤،٢٨٠	١٠٩،٠٧٦	١١٩،٠٧٦	١٣٠،٣٦٠	٩٨،٠٣٨
العجز الأولى	٢٧،٩٨٠	١٧،٩٣٣	٣٢،٤٣٣	٤٣،٦٩٩	٢٥،٧٠٥
الناتج المحلى الإجمالى	١،٥٧٠،٠٠٠	١،٣٧٨،٠٠٠	١،٣٧٨،٠٠٠	١،٣٧٢،٠٠٠	١،٢٠٦،٧٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٢٢,٣٪	٢٠,٧٪	٢٠,٧٪	٢١,٥٪	٢٢,٢٪
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٣١,٢٪	٢٩,٣٪	٣٠,٠٪	٣١,٢٪	٣٠,٣٪
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	٩,٠٪	٨,٥٪	٩,٢٪	٩,٧٪	٨,١٪
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	٨,٦٪	٧,٩٪	٨,٦٪	٩,٥٪	٨,١٪
نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى	١,٨٪	١,٣٪	٢,٤٪	٣,٢٪	٢,١٪

(أ) الاستخدامات (الإنفاق العام):

يتضح من الصورة الإجمالية للاستخدامات أو م ا يعب ر عن ه بالإنفاق العام للدولة، أن إجمالى هذه الاستخدامات يصل فى م شروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى نحو ٥٩٤,٠ ملي ار جنيه توزع على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

* المصروف . . . . ات.
* حيازة الأصول المالية.
* سداد أقساط القروض.

١- المصـــروفـــات:

تبلغ تقديرات المصروفات فى مشروع الموازنة العام ة للـ سنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٤٩٠،٥٩٠ ملي ون جني ه مقاب ل نح و ٤٠٣،١٦٨ مليون جنيه مق در له ا ف ى موازن ة الـ سنة المالي ة ٢٠١١/٢٠١٠، بزيادة قدرها ٨٧،٤٢٢ مليون جني ه بن سبة زي ادة ٢١,٧٪، كما بلغت هذه الزيادة نح و ٧٧،٤٢٢ ملي ون جني ه ع ن الموازنة المعدلة البالغة نحو ٤١٣،١٦٨ مليون جنيه وبن سبة زي ادة قدرها ١٨,٧ %، كما تزيد تقديرات مشروع الموازنة الجدي دة ع ن المتوقع للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بنحو ٦٢،٧١١ مليون جنيه.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الزيادة الم شار إليه ا ف ى المصروفات هى زيادة مرجعها فى الأساس الزيادات المرتبطة بارتفاع الأسعار العالمية للبترول والسلع الغذائية المستوردة والمرتبط ة ف ى مجملها بدعم المواد البترولية والسلع التموينية، ه ذا ف ضلاً ع ن متطلبات الزيادات الحتمية فى الأجور وتكاليف تطبي ق الح د الأدن ى للأجور، وأداء فوائد الدين العام وفقاً لمواعيد استحقاقها.

ويوضح الجدول التالى المصروفات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بالمتوقع منها بالعام المالى ٢٠١١/٢٠١٠:

جدول رقم (٢٢)

المصروفـــــات

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الاهمية النسبية	المتوقع	الاهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الأجور وتعويضات العاملين	١١٧،٤٩٧	٢٤,٠	٩٥،٨١٨	٢٢,٤	٢١،٦٧٩	٢٢,٦
* شراء السلع والخدمات	٣٠،٢٥٥	٦,٢	٢٨،٨٢٣	٦,٧	١،٤٣٢	٥,٠
* الفوائد	١٠٦،٣٠٠	٢١,٧	٨٦،٦٦٢	٢٠,٣	١٩،٦٣٨	٢٢,٧
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٥٧،٧٥٤	٣٢,٢	١٣٩،٥٠٣	٣٢,٦	١٨،٢٥٢	١٣,١
* المصروفات الأخرى	٣١،٦٢٢	٦,٤	٣٦،٥٢٢	٨,٥	٤،٩٠٠-	١٣,٤-
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٤٧،١٦١	٩,٦	٤٠،٥٥١	٩,٥	٦،٦١٠	١٦,٣
الإجمالى	٤٩٠،٥٩٠	١٠٠,٠	٤٢٧،٨٧٨	١٠٠,٠	٦٢،٧١١	١٤,٧

٢- حيازة الأصول المالية:

تمثل حيازة الأصول المالية؛ مساهمات الخزانة العامة فى بعض الهيئات الاقتصادية التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة لإصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتى تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة.

وتقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٤،٣٠٦ مليون جنيه وذلك مقابل ٤،٢٤٠ مليون جنيه فى متوقع السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، وهو ما يتضح من الصورة الإجمالية التالية:

جدول رقم (٢٣)

حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٠		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الأهمية النسبية	المتوقع	الأهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* مساهمات للهيئات الاقتصادية	١،٤٤٠	٣٣,٤	٢،٠٣٨	٤٨,١	-٥٩٨	-٢٩,٣
* مساهمات فى شركات	٩٨٠	٢٢,٨	١،٢٣٢	٢٩,١	-٢٥٢	-٢٠,٤
* قروض متنوعة	١١٧	٢,٧	٣٧٥	٨,٨	-٢٥٨	-٦٨,٨
* مساهمات فى مؤسسات دولية	٩٧	٢,٣	٩٧	٢,٣	٠	٠,٣
* مساهمات فى صندوق الهيكلة	٢٥٠	٥,٨	٢٥٠	٥,٩	٠	٠,٠
* أخرى	١،٤٢٢	٣٣,٠	٢٤٨	٥,٩	١،١٧٣	٤٧٢,٣
الإجمالى	٤،٣٠٦	١٠٠,٠	٤،٢٤٠	١٠٠,٠	٦٦	١,٦

٣- سداد أقساط القروض:

يبلغ المقدر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ لسداد أقساط القروض المحلية والأجنبية التى حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها نحو ٩٩،١٤٤ مليون جنيه وذلك مقابل ٣١،٧٦٦ مليون جنيه متوقع فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

وتتمثل أقساط القروض المقررة فى مشروع الموازنة فيما يأتى:

جدول رقم (٢٤)
سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع
* أقساط القروض المحلية	٨٢،٣٥٧	٧٢،٣٧٦	١٤،٥٦٩
* أقساط القروض الأجنبية	١٦،٦٢٥	٩،٧١٨	١٧،٠٣٥
* سداد القروض الإجمالية	١٦٢	١٥٦	١٦٢
إجمالى	٩٩،١٤٤	٨٢،٢٥٠	٣١،٧٦٦

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تنطوى عل ى إه لاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عام ة يتع ين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك الـ سندات لا يحتـ سب ضـ من مكونات عجز الموازنة العامة للدولة، وإنما تع الج ه ذه الإلتزام ات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد. وذلك لتحديد صافى الزيادة الحقيقية فى الدين العام.

فهذا السداد للقروض والسندات يمثل عامل قوة للموازنة، ويمثل تخفيضاً حقيقياً لحجم الدين العام سواء المحلى أو الاجنبى .

(ب) الموارد العامة:

يتضح من الصورة الإجمالية لاسـ تخدامات ومـ وارد الموازنـ ة بالجدول رقم (٢٠) أن إجمالى هذه الموارد فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢؛ يبلغ نحو ٥٩٤,٠ مليار جنيه موزع ة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

* الإيرادات العامة.

* المتحصلات من حيازة الأصول المالية.

* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية.

١- الإيرادات العامة:

وتتمثل فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر للوحدات والجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية.

كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساسا فى الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام فضلا عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وتقدر الإيرادات العامة حسبما سبق إيضاحه بالجدول رقم (٢٥) بنحو ٣٤٩,٦ مليار جنيه فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٢٨٥,٨ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، وإن كان يتوقع أن تصل الحصيلة إلى ٢٩٤,٥ مليار جنيه فى ضوء الجهود لتحسين الحصيلة الضريبية والإيرادات الأخرى.

ويوضح الجدول التالى الإيرادات العامة المشار إليها:

جدول رقم (٢٥)
الإيرادات العامة

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الأهمية النسبية	المتوقع	الأهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الإيـــرادات الضريبيـــــــة :						
- الضرائب العامة	١٣٠،٧٢٦	٣٧,٤	١٠٩،٢٣٦	٣٧,١	٢١،٤٩٠	١٩,٧
- ضرائب المبيعات	٧٢،١١٨	٢٠,٦	٦٥،٠٧٩	٢٢,١	٧،٠٣٩	١٠,٨
- الضرائب الجمركية	١٨،٠٠٢	٥,١	١٦،٠٠٠	٥,٤	٢،٠٠٣	١٢,٥
- باقى الإيرادات الضريبية	١١،٣٨٦	٣,٣	٩،٤٥٥	٣,٢	١،٩٣٠	٢٠,٤
جملة	٢٣٢،٢٣٢	٦٦,٤	١٩٩،٧٧٠	٦٧,٨	٣٢،٤٦٣	٦٣,٤
* المنـــــــــــح	٩،٩٧٤	٢,٩	٤،٩١٣	١,٧	٥،٠٦٠	١٠٣,٠
* الإيـــرادات غيـــر الضريبيـــة من الفوائـــض والأربـــــاح وإيرادات الخدمات وغيرها	١٠٧،٤٤١	٣٠,٧	٨٩،٧٧٠	٣٠,٥	١٧،٦٧١	١٩,٧
الإجمالى	٣٤٩،٦٤٧	١٠٠,٠	٢٩٤،٤٥٣	١٠٠,٠	٥٥،١٩٤	١٨,٧

٢- المتحصلات من حيازة الأصول المالية:

تقدر هذه المتحصلات فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١١,٢ مليار جنيه مقابل ١٢,٨ مليار جنيه فى موازنة ٢٠١١/٢٠١٠ بخفض قدره ١,٦ مليار جنيه ويتضمن مشروع الموازنة المعروض مبلغ ٧,٠ مليار جنيه كأقساط سيتم تحصيلها من شركات الكهرباء (المدرج مقابلها بالمصروفات منها مبلغ ٢,٠ مليار جنيه ببنود الكهرباء والمياه والإنارة والتليفون بالباب الثانى"شراء السلع والخدمات"، ومبلغ ٥,٠ مليار جنيه كدعم للكهرباء بالباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" وذلك لسداد جزء من مديونية قطاع البترول طرف قطاع الكهرباء).

٣- الاقتراض وإصدار الأوراق المالية:

يقدر الاقتراض وإصدار الأوراق المالية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٢٣٣,٢ مليار جنيه، مقابل نحو ٢٠١,١ مليار جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ المعدلة بزيادة قدرها ٣٢,١ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٦,٠ ٪.

وهذا الاقتراض يمثل المصدر الأساسى لتمويل عجز الموازنة وتغطية الفجوة بين الإيرادات العامة ومصروفات التشغيل، فضلاً عن تغطية الفجوة بين المتحصلات من الحيازة وحيازة الأصول المالية، بالإضافة إلى تغطية سداد القروض المحلية والخارجية السابق الإشارة إليها والبالغة نحو ٩٩,١ مليار جنيه.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن سداد هذه القروض يمثل فى حقيقته تخفيضاً لحجم الدين العام، ومن ثم فإن القياس الحقيقى للزيادة فى الدين هو ما يعبر عنه بالعجز الكلى للموازنة أو ما يساوى صافى الاقتراض، أى الاقتراض الجديد مطروحاً منه سداد القروض المحلية والاجنبية.

ثانياً : التقديرات التفصيلية للمصروفات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

عرضت على حضراتكم فيما تقدم التقديرات الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ حيث بلغ إجمالى هذه الموازنة ٥٩٤,٠ مليار جنيه وحددت فيها أغراضها الرئيسية سواء فى جانب الاستخدامات أو جانب الموارد العامة.

غير أن الموازنة العامة للدولة ينبغى أن تعرض مصروفاتها وفقاً لتصنيفها الإقتصادى وتصنيفها الوظيفى، كما يتعين أن تعرض هذه التصنيفات موزعة على أبواب الإنفاق العام وتفصيلاتها فى إطار من الشفافية والوضوح.

وحيث أن مصروفات الموازنة تمثل الجانب الأعظم من حجم الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة حيث تبلغ هذه المصروفات فى مشروع الموازنة المعروض نحو ٤٩٠,٦ مليار جنيه من إجمالى الاستخدامات البالغة ٥٩٤,٠ مليار جنيه.

فإنه من الأهمية بمكان أن أعرض على حضراتكم تق سيم ه ذه المصروفات وفقاً لكل من:

* التصنيف الإقتصادى للموازنة.

* التصنيف الوظيفى للموازنة.

(أ) أهم عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الإقتصادى

تتمثل أهم عناصر الم صروفات وفق اً للتص نيف الإقت صادى للموازنة العامة للدولة فيما يأتى:

* الأجور وتعويضات العاملين.

* شراء السلع والخدمات.

* الفوائد.

* الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

* شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

الأجور وتعويضات العاملين

يقدر الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بند و ١١٧،٤٩٧ مليون جنيه مقابل ٩٥،٨١٨ مليون جنيه متوقع في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بزيادة قدرها ٢١،٦٧٩ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٢,٦ ٪.

ويلاحظ أن إعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ٢٤,٠٪ من إجمالي مصروفات التشغيل في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ١٩,٨٪ من إجمالي الإنفاق العام لمشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ٥٩٤،٠٣٩ مليون جنيه.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن إلتزام الدولة بتوفير أجور العاملين ومكافآتهم وحوافزهم إنما يبرز اهتمام الدولة ودورها في تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التالية:

* استيعاب نحو ٥,٨ مليون موظف وعامل في القطاع الحكومي كدرجات مشغولة فعلاً (بخلاف ٠,٦ مليون موظف وعامل بالهيئات الاقتصادية) وهو ما يوفر الأمان لنحو ٢٤ مليون مواطن يمثلون هؤلاء العاملين وأسرهم.

* مواصلة منح العلاوات الاجتماعية للعاملين والتى بلغت منذ عام ١٩٨٨/٨٧ وحتى العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠؛ ٣٢٠٪ من المرتبات الأساسية ، شاملة الزيادة التى تقررت اعتباراً من ابريل ٢٠١١ وقدرها ١٥٪ من الأجر الأساسى وفى ضوء المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١١، وبمراعاة أن يتم ضم تلك العلاوات إلى المرتب الأساسى سنوياً بعد مضى خمس سنوات من إقرارها حيث تم فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ضم العلاوات التى تقررت حتى العام المالى ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وقدرها ٢٤٠٪ من المرتبات الأساسية.

* أن هناك زيادات متتالية فى حجم ميزانية الأجور التى تتحملها الموازنة العامة للدولة، فقد كانت الأجور فى الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨١/٨٠ نحو ١،٤٥٢,٦ مليون جنيه ثم وصلت فى عام ١٩٩١/٩٠ إلى نحو ٧،١١٨,٤ مليون جنيه، ثم بلغت فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٢٨،٠٦٦,٥ مليون جنيه والآن تقدر فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١١٧،٤٩٧ مليون جنيه.

ولا شك أن الصورة المتقدمة تعكس اهتمام الدولة المتزايد بالعاملين بالدولة وأسرهم، وتعبر بحق عن أن قوة العمل فى مصر هى أحد عناصر الإنتاج الرئيسية ... وأن سعى الحكومة لتطوير مفهوم الوظيفة العامة ستظهر آثارها فى الدفع بهذا العنصر الإنتاجى نحو المزيد من التقدم والارتقاء.

* أن الأجور المقدرة فى مشروع الموازنة المعروض توزع على أغراضها الأساسية على النحو الآتى:

جدول رقم (٢٦)

الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الأهمية النسبية	المتوقع	الأهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الوظائف الدائمة	٢٠،٦٧٣	١٧,٦	١٨،٠٠٨	١٨,٨	٢،٦٦٥	١٤,٨
* الوظائف المؤقتة	١،٨٣٢	١,٦	١،٥٨١	١,٧	٢٥٠	١٥,٨
* المكافـــــآت	٤٠،٠٧٥	٣٤,١	٣٤،٧٢٤	٣٦,٢	٥،٣٥١	١٥,٤
* البدلات النوعية	٩،٧٠٦	٨,٣	١٠،٤٧٠	١٠,٩	٧٦٥-	٧,٣-
* المزايا النقدية	١٠،٤٧٠	٨,٩	١٢،١٦٠	١٢,٧	١،٦٩٠-	١٣,٩-
* المزايا العينية	٢،٤٧٤	٢,١	٢،٣٩٦	٢,٥	٧٨	٣,٣
* المزايا التأمينية	١٠،٠٩٥	٨,٦	٩،٠٧٦	٩,٥	١،٠١٩	١١,٢
* باقى أنواع الأجور وإحتياطى	٢٢،١٧٣	١٨,٩	٧،٤٠٢	٧,٧	١٤،٧٧٠	١٩٩,٥
الإجمالى	١١٧،٤٩٧	١٠٠,٠	٩٥،٨١٨	١٠٠,٠	٢١،٦٧٩	٢٢,٦

شراء السلع والخدمات

يتضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ نحو ٣٠،٢٥٥ مليون جنيه مخصصة لشراء السلع والخدمات اللازمة لإدارة دولاب العمل الحكومى مقابل متوقع قدره ٢٨،٨٢٣ مليون جنيه فى السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بزيادة قدرها ١،٤٣٢ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥,٠٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٦,٢٪ تقريباً من إجمالى المصروفات المخصصة للتشغيل فى مشروع الموازنة العامة للدولة والمقدرة بمبلغ ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٥,١ ٪ من إجمالى الإنفاق العام بمشروع الموازنة المعروض والمقدر بمبلغ ٥٩٤،٠٣٩ مليون جنيه، وهى فى مجملها إعتمادات أساسية للإنفاق على متطلبات المدارس والمستشفيات وغيرها من أجهزة الدولة وكذلك الصيانة الدورية والإدارة والمياه وغيرها من المتطلبات الحتمية للعمل.

ويوضح الجدول التالى توزيع هذه الإعتمادات على مكوناتها الأساسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة؛ مقارنة بالمتوقع للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١:

جدول رقم (٢٧)

شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الأهمية النسبية	المتوقع	الأهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الخامات (أدوية وأغذية وغيرها)	٥،٦٨٧	١٨,٨	٤،٦٧٣	١٦,٢	١،٠١٤	٢١,٧
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	٩٥٧	٣,٢	١،٢١٠	٤,٢	-٢٥٣	-٢٠,٩
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	٩٨	٠,٣	٨١	٠,٣	١٧	٢١,٥
* قطع غيار ومهمات	٩١٢	٣,٠	٧٣٣	٢,٥	١٧٩	٢٤,٤
* الإنارة	٤،١٤٢	١٣,٧	٥،٢١٩	١٨,١	-١،٠٧٧	-٢٠,٦
* المياه	٥٨٤	١,٩	٦٦٦	٢,٣	-٨٢	-١٢,٣
* الصيانة	٤،٢٥٠	١٤,٠	٣،٨٤٦	١٣,٣	٤٠٤	١٠,٥
* نفقات الطبع	١،٢٢١	٤,٠	٩٥٧	٣,٣	٢٦٥	٢٧,٧
* النقل والإنتقالات	٢،٢٩٤	٧,٦	٢،٠٦٤	٧,٢	٢٢٩	١١,١
* البريد والإتصالات	٣٦٦	١,٢	٤٦٢	١,٦	-٩٦	-٢٠,٨
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	١،٩٨٦	٦,٦	١،٤٩٠	٥,٢	٤٩٦	٣٣,٣
* شراء سلع وخدمات للصناديق والحسابات الخاصة	١،٩٤٣	٦,٤	٣،٠٧١	١٠,٧	-١،١٢٨	-٣٦,٧
* باقى بنود الباب الثانى	٤،٧٥٤	١٥,٧	٤،٣٥١	١٥,١	٤٠٣	٩,٣
* إحتياطيات عامة	١،٠٦٠	٣,٥	٠	٠,٠	١،٠٦٠	٠,٠
الإجمالى	٣٠،٢٥٥	١٠٠,٠	٢٨،٨٢٣	١٠٠,٠	١،٤٣٢	٥,٠

ويلاحظ أن الإعتمادات المقدرة لشراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض تتمثل أساساً فيما يلى:

* **المواد الخام** :

بلغ المدرج للمواد الخام نحو ٥،٦٨٧ مليون جنيه فى مـ شروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مقاب ل ٤،٦٧٣ ملي ون جني ـه متوقع فى موازنة السنة الماليـ ة ٢٠١١/٢٠١٠ أى بزيـ ادة قـ درها ١،٠١٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢١,٧٪.

والمواد الخام تتمثل فى المتطلبات التالية:

	مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	متوقع ٢٠١١/٢٠١٠
	مليون جنيه	مليون جنيه
- الأدوية والأمصال والطعوم	٢،٩٠٥	٢،٢٩٢
- الأغذية للمدارس والمعاهد	١،٦٤٢	١،٠٠٢
- المواد الخام الأخرى لمستلزمات التشغيل	١،١٤٠	١،٣٧٩
جملة	٥،٦٨٧	٤،٦٧٣

* **الإنارة:**

قدرت إعتمادات الإنارة فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ٤،١٤٢ مليون جنيه مقابل متوقع فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ قدره ٥،٢١٩ مليون جنيه بخفض قدره ١،٠٧٧ مليون جنيه وبنسبة خفض ٢٠,٦٪ تقريباً، ويلاحظ أن إعتمادات الإنارة تتضمن ٢,٠ مليار جنيه مستحقات طرف قطاع الكهرباء ولها مقابل بالإيرادات على أساس إجراء تسويات بين مستحقات قطاع الكهرباء طرف الأجهزة الحكومية ومستحقات الخزانة العامة طرف قطاع الكهرباء.

* **المياه:**

بلغت إعتمادات المياه فى مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٥٨٤ مليون جنيه مقابل متوقع فى السنة المالية الحالية ٦٦٦ مليون جنيه بخفض قدره ٨٢ مليون جنيه بنسبة خفض ١٢,٣٪ لمواجهة تكاليف الإمداد بالمياه وبمراعاة ضوابط الترشيد اللازمة.

* **نفقات الصيانة:**

تتضمن إعتمادات مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم نحو ٤،٢٥٠ مليون جنيه نفقات الصيانة مقابل ٣،٨٤٦ مليون جنيه متوقع فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بزيادة قدرها ٤٠٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠,٥ ٪.

وهذه النفقات تتمثل أساساً فى نفقات الصيانة لتطهير وسائل الرى والصرف، وصيانة وترميم المبانى والإنشاءات، وصيانة الطرق والجسور والكبارى، وصيانة الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها.

* نفقات الطبع:

يتضمن مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم مبلغ ١،٢٢١ مليون جنيه لنفقات الطبع مقابل ٩٥٧ مليون جنيه متوقع فى السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ أى بزيادة قدرها ٢٦٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٧,٧ ٪.

	مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	متوقع ٢٠١١/٢٠١٠
	مليون جنيه	مليون جنيه
* طبع الكتب المدرسية ومطبوعات أخرى	١،١٨١	٩١٣
* أخرى	٤٠	٤٤
جملة	١،٢٢١	٩٥٧

* النقل والانتقالات:

تبلغ الإعتمادات المخصصة للنقل والانتقالات فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٢،٢٩٤ مليون جنيه ومن المتوقع أن تصل فى السنة المالية الحالية إلى نحو ٢،٠٦٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٢٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,١٪ لمواجهة معدلات الزيادة الطبيعية.

وتتمثل الإعتمادات المخصصة لذلك فيما يأتى:

	مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	متوقع ٢٠١١/٢٠١٠
	مليون جنيه	مليون جنيه
* المقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية	١،٥٧٨	١،٤٣٨
* نقل وإنتقالات وبدل انتقال للسفر بالداخل	٤٦٤	٣٥٩
* نقل وإنتقالات وبدل انتقال للسفر بالخارج	١٢٠	١٣٧
* أخرى	١٣٢	١٣٠
جملة	٢،٢٩٤	٢،٠٦٤

* نفقات تنفيذ الأحكام القضائية:

يتـ ـضمن المـ ـشروع المعـ ـروض علـ ـى حـ ـضراتكم إدراج ١،٩٨٦ مليـ ـون جنيـ ـه لنفـ ـقة تنفيـ ـذ الأحكـ ـام القـ ـضائية مقابـ ـل ١،٤٩٠ مليـ ـون جنيـ ـه متوقـ ـع فـ ـى موازنـ ـة ٢٠١١/٢٠١٠ أى بزيادة قدرها ٤٩٦,٠ مليون جنيه بنسبة زيـ ـادة ٣٣,٣ ٪ وذلـ ـك كنتيجة لالتزام الخزانة بسداد نفقات تنفيـ ـذ الأحكـ ـام القـ ـضائية التـ ـى تستحق على مصلحتي الجمـ ـارك والـ ـضرائب المـ ـصرية بـ ـدلاً مـ ـن استبعاد هذه النفقات من إيرادات هذه المصالح.

الفوائـــــد

هى الفوائد المستحقة على الاقتراض الحكومى باعتباره أحد المصادر التى تلجأ إليها الحكومة لتمويل أنشطتها وهى غالباً ما تكون فوائد مستحقة على أذون وسندات سواء قصيرة أو طويلة الأجل، أو على قروض لتمويل مشروعات الخطة العامة للدولة.

تقدر الفوائد المقدر سدادها عن القروض المحلية والاجنبية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ١٠٦،٣٠٠ مليون جنيه مقابل ٨٦،٦٦٢ مليون جنيه متوقع فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٩،٦٣٨ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٢,٧٪.

وتشكل فوائد القروض نسبة ٢١,٧٪ من إجمالي الإعتمادات المخصصة لمصروفات التشغيل فى موازنة الدولة والبالغة ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ١٧,٩٪ من إجمالي الإنفاق العام فى مشروع الموازنة العامة والذى يقدر بنحو ٥٩٤،٠٣٩ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى توزيع الفوائد المحلية والاجنبية على أنواعها الرئيسية مقارنة بالمتوقع فى السنة المالية الحالية:

جدول رقم (٢٨)

الفوائـــــــد

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الأهمية النسبية	المتوقع	الأهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
(أ) – الفوائد الخارجية						
* فوائد الدين العام الخارجى	٤،٥٣٩	٤,٣	٤،٢٨٨	٤,٩	٢٥١	٥,٨
* فوائد خارجية تسددها الجهات	١٢٥	٠,١	١٢٥	٠,١	٠	٠,١-
جملة (أ)	٤،٦٦٤	٤,٤	٤،٤١٣	٥,١	٢٥١	٥,٧
(ب) – الفوائد المحلية						
* فوائد سندات البنك المركزى	١١،١٥٠	١٠,٥	٩،٥٠٢	١١,٠	١،٦٤٨	١٧,٣
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٣٥،٤٦٥	٣٣,٤	٢٨،٨٥١	٣٣,٣	٦،٦١٥	٢٢,٩
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٢٩،٨٨٧	٢٨,١	١٩،٠٥٧	٢٢,٠	١٠،٨٣٠	٥٦,٨
* فوائد سندات الزيادة فى رؤوس أموال البنوك	٣٢٠	٠,٣	٣٢٠	٠,٤	٠	٠,٠
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٣،٠٠٠	٢,٨	٣،٠٠٩	٣,٥	٩-	٠,٣-
* فوائد صكوك صناديق المعاشات	١٦،١٧٩	١٥,٢	١٦،١٧٩	١٨,٧	٠	٠,٠
* فوائد السندات المحلية	٢٦٣	٠,٢	٤٩٠	٠,٦	٢٢٨-	٤٦,٤-
فوائد أخرى متنوعة	٥،٣٧٢	٥,١	٤،٨٤١	٥,٦	٥٣١	١١,٠
جملة (ب)	١٠١،٦٣٦	٩٥,٦	٨٢،٢٤٨	٩٤,٩	١٩،٣٨٧	٢٣,٦
الإجمالى	١٠٦،٣٠٠	١٠٠,٠	٨٦،٦٦٢	١٠٠,٠	١٩،٦٣٨	٢٢,٧

والفوائد المشار إليها فى مجملها فوائد حتمية، وم ن الأهمي ة الإشارة إلى أن هذه الفوائد البالغة نحو ١٠٦،٣٠٠ مليون جنيه تمث ل نسبة ٦,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وأهمية إبراز ذلك التأكيد على أنه لدى قياس العجز فى الموازنة العامة للدولة يتعين أن يشار أساساً إلى ما يسمى بالعجز الأولى، وهو العجز الكلي قب ل حـ ساب فوائ د القروض حيث تبلغ نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى ف ى مشروع الموازنة العامة ٨,٦٪ بينما يقتصر العجز الأول ى (باس تبعاد مدفوعات الفوائد) على ١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

كما تجدر الإشارة إلى أن تقديرات مستحقات الفوائد تبنى عل ى أساس كل من أسعار الفائدة الفعلية على السندات والأذون والق روض المستحقة حالياً بمراعاة الافتراضات الخاصة بالاقتراض المتوقع خلال الفترة القادمة والسنة المالية المقبلة ٢٠١٢/٢٠١١، وعل ى أس اس سعر العائد الساري والمتوقع فى الاقتصاد القومى وبمراعاة الاستقرار الحادث فى سوق النقد الأجنبى واتجاه البنك المركزى إلى إتباع سياسة نقدية مساندة لعملية التنمية الاقتصادية.

كم ا يتع ين الإش ارة إل ى أن الفوائ د عل ى الق روض الاستثمارية توجه فى معظمها ل صناديق المعاش ات والب الغ ق درها ١٦،١٧٩ مليون جنيه وذلك إلتزاما م ن الدول ة بمنهجي ة جدي دة قبل هذه الصناديق ب أداء حق وق ص ناديق المعاش ات م ن عائ د استثمار أموالها لدى الدولة نق داً ب دلاً م ن رس ملتها ل دى بن ك الاستثمار القومى.

هذا وقد تم بالفعل نقل الجانب الأكبر من إلتزامات بنك الاستثمار القومى لصناديق التأمين والمعاشات إلى الخزانة العامة فى حدود رصيد مديونية الخزانة لبنك الاستثمار القومى، بحيث أصبحت الخزانة العامة هى المسئولة قبل الصناديق عن هذه الأموال، وتم بالفعل إصدار صكوك على الخزانة العامة لصالح صندوقى المعاشات بنحو ٢٠٢,٢ مليار جنيه بسعر فائدة يتناسب مع أسعار السوق، وفى هذا الإجراء تأكيد لحقوق أصحاب المعاشات وحفاظاً على أموال الصناديق.

كذلك فإن قيام الخزانة العامة بالسداد النقدى للفوائد على أموال صناديق المعاشات التى نقلت إليها بموجب الصكوك الصادرة على الخزانة العامة ساعد كثيراً على توفير تدفقات وسيولة نقدية للصناديق مكنتها من أداء كامل المعاشات المستحقة عليها.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات الباب الرابع " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ١٥٧،٧٥٤ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ١٣٩،٥٠٣ مليون جنيه متوقع فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، أى بزيادة قدرها ١٨،٢٥١ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٣,١٪ تقريباً.

وهذه الزيادة فى الإعتمادات المخصصة للباب الرابع ترجع لزيادة الدعم المخصص لكل من دعم السلع التموينية ودعم المواد البترولية ودعم المحاصيل الزراعية ودعم نقل الركاب وكذا دعم معاش الضمان الاجتماعي.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ تتمثل فى الإعتمادات الأساسية التالية:

	مليون جنيه
* الدعم المخصص للسلع والخدمات	١٣٢،٩٢٨
* المنح المقدمة لجهات مختلفة	٦،٣٧٥
* المزايا والمساعدات الاجتماعية لصناديق المعاشات والضمان الإجتماعى	١٣،٧٦٦
* إعتمادات واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٤،٦٨٥
الاجمالى	١٥٧،٧٥٤

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الإعتمادات على بنودها الرئيسية مقارنة بالمتوقع من تلك الإعتمادات فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠:

جدول رقم (٢٩)

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الأهمية النسبية	المتوقع	الأهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الدعـــــم :						
– دعم السلع التموينية	١٨،٨٨٤	١٢,٠	٣١،٠١٥	٢٢,٢	-١٢،١٣١	-٣٩,١
– دعم المواد البترولية	٩٥،٥٣٥	٦٠,٦	٨٢،١٠٤	٥٨,٩	١٣،٤٣١	١٦,٤
– دعم الكهرباء	٥،٠٠٠	٣,٢	١،٠٨٣	٠,٨	٣،٩١٧	٣٦١,٧
– دعم تنشيط الصادرات	٢،٥٠٠	١.٦	٣،٠٠٠	٢,٢	-٥٠٠	-١٦,٧
– دعم المزارعين	٥٣٣	٠,٣	٤١٥	٠,٣	١١٨	٢٨,٤
– دعم المحاصيل الزراعية	٢،٠٠٠	١,٣	٠	٠,٠	٢،٠٠٠	
– دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٠,١	٠	٠,٠	٢٠٠	٠,٠
– دعم المناطق الصناعية	٤٠٠	٠,٣	٤٠٢	٠,٣	-٢	-٠,٤
– دعم الادوية والبان الاطفال	١٩٢	٠,١	١٩١	٠,١	١	٠,٥
– دعم التأمين الصحى على الطلاب	٢٣٠	٠,١	٢٣٠	٠,٢	٠	٠,٠
– دعم نقل الركاب	٨٥١	٠,٥	٨٥١	٠,٦	٠	٠,٠
– دعم فائدة القروض الميسرة	٧٩٠	٠,٥	٧٥٥	٠,٥	٣٥	٤,٧
– دعم إسكان محدودى الدخل	١،٥٠٠	١,٠	١،٥٥٢	١,١	-٥٢	-٣,٣
– دعم شركات المياه	٧٥٠	٠,٥	٧٥٠	٠,٥	٠	٠,٠
– دعم السينما	٢٠	٠,٠	٠	٠,٠	٢٠	٠,٠
– دعم الانتاج الحربى	٤٦٠	٠,٣	٤٤٣	٠,٣	١٨	٤,٠
– التدريب	١،٠٠٠	٠,٦	٢٠٠	٠,١	٨٠٠	٤٠٠,٠
– دعم أشتراكات الطلبة	٤٠٠	٠,٣	٢٥٠	٠,٢	١٥٠	٦٠,٠
– دعم الخطوط غير الاقتصادية	٦٠٠	٠,٤	٦٠٠	٠,٤	٠	٠,٠
– صندوق مركبات النقل السريع	٢٤٣	٠,٢	٣٢٥	٠,٢	-٨٢	-٢٥,٢
– بنود أخرى	٨٤١	٠,٥	١٢٤	٠,١	٧١٧	٥٧٨,٢
جملة الدعم	١٣٢،٩٢٨	٨٤,٣	١٢٤،٢٨٨	٨٩,١	٨،٦٤١	٧,٠
* المنـــــح	٦،٣٧٥	٤,٠	٥،٩٧٥	٤,٣	٤٠٠	٦,٧
* مزايا إجتماعية :						
* معاش الضمان الاجتماعى	٢،٤٣٤	١,٥	١،٩٤٤	١,٤	٤٩٠	٢٥,٢
* معاش الطفل	٤٤	٠,٠	٤٧	٠,٠	-٣	-٦,٤
* مساهمات فى صناديق المعاشات	١٠،٧٠٠	٦,٨	٣،١٧٨	٢,٣	٧،٥٢٢	٢٣٦,٦
* أخرى	٥٨٨	٠,٤	٧٣١	٠,٥	-١٤٣	-١٩,٦
جملة مزايا إجتماعية	١٣،٧٦٦	٨,٧	٥،٩٠١	٤,٢	٧،٨٦٥	١٣٣,٣
* اعتمادات إجمالية مدرج بموازنات الجهات	٤٠٧	٠,٣	٣،٣٣٩	٢,٤	-٢،٩٣٢	-٨٧,٨
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٤،٢٧٩	٢,٧	٠	٠,٠	٤،٢٧٩	٠,٠
الإجمالى	١٥٧،٧٥٤	١٠٠,٠	١٣٩،٥٠٢	١٠٠,٠	١٨،٢٥٢	٥٩,١

وبتحليل أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية يتبين ما يأتى:

أولاً : الدعـــم

(أ) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١٨،٨٨٤ مليون جنيه وذلك مقابل مبلغ ٣١،٠١٥ مليون جنيه متوقع فى السنة المالية الحالية ٢٠١١/٢٠١٠ بخفض قدره نحو ١٢،١٣١ مليون جنيه بنسبة خفض ٣٩,١٪، وتجدر الإشارة إلى استحداث برنامج لدعم المحاصيل الزراعية بمبلغ ٢،٠٠٠ مليون جنيه تتضمن شراء السلع المحلية للقمح والذرة من الفلاحين بأسعار تفوق الأسعار العالمية تشجيعاً ودعماً للفلاح المصرى للعمل على زيادة الإنتاج الزراعي في مصر.

ويوضح الجدول التالى الدعم المخصص للسلع التموينية وتوزيعاته على السلع:

جدول رقم (٣٠)

دعم السلع التموينية

بمشروع السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١١/٢٠١٠		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الكميات	المتوقع	الكميات		
	مليون جنيه	ألف طن	مليون جنيه	ألف طن	مليون جنيه	%
أولاً : السلع الأساسية :						
١- دعم الخبز						
- القمح المستورد	٦،٤٩٨	٤،٣٠٠	١٤،٠٠٠	٦،٥٠٠	-٧،٥٠٢	-٥٣,٦
- القمح المحلى	٤،١٤٦	٣،٠٠٠	٨،٢٠٠	٣،٠٠٠	-٤،٠٥٤	-٤٩,٤
- الذرة الشامية	١٧٦	١٠٠	٢٠٠	٢٥٠	-٢٤	-١٢,٠
جملة دعم الخبز	١٠،٨٢٠		٢٢،٤٠٠		-١١،٥٨٠	-٥١,٧
٢- الزيت التموينى	٥،٠٧٧	٩٠٠	٥،٥٠٠	٩٥٠	-٤٢٣	-٧,٧
٣- السكر	٢،٩٩٨	١،٢٧٢	٣،٥٠٠	١،١٥٠	-٥٠٢	-١٤,٣
٣- الأرز	١،٢١٦	١،٠٠٠	١،١٤٦	٩٩٤	٧٠	٦,١
٤- الشاى	٤	٤	٤	٤	٠	٠,٠
جملة دعم السلع الأساسية	٢٠،١١٥		٣٢،٥٥٠		-١٢،٤٣٥	-٦٧,٦
(يخصم)						
التغير فى المخزون	-١،٠٨٣					
محصلة الإيرادات من المصروفات	-١٤٨		-١،٥٣٥		١،٣٨٧	-٩٠,٤
صافى دعم السلع التموينية	١٨،٨٨٤		٣١،٠١٥		-١٢،١٣١	-٣٩,١

(ب) دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية في مشروع الموازنة المعروض على مجلس النواب نحو ٩٥،٥٣٥ مليون جنيه مقابل ٦٧،٦٨٠ مليون جنيه في موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ والتى يتوقع أن تبلغ بنهاية السنة المالية الحالية نحو ٨٢،١٠٤ مليون جنيه، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار البترول العالمية مقارنة بالتقديرات عند إعداد الموازنة.

وقد تم حساب دعم المنتجات البترولية في العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ وفقاً للأسس التالية:

١- يبلغ سعر البرميل برنت ١٠٠ دولار، وأن متوسط سعر الخام المصرى ٩٠ دولار للبرميل تقريباً.

٢- تم احتساب إيرادات المبيعات على أساس متوسط سعر البيع الطنى لكل منتج وفقاً لفعليات السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ والنصف الأول من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

ويوضح الجدول التالى الدعم المقرر للمواد البترولية فى المشروع المعروض:

جدول رقم (٣١)

دعم المنتجات البترولية

بمشروع السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

أسم المنتج	الكمية	التكاليف	إيرادات البيع	الدعم	الأهمية النسبية
	ألف طن	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	٪
غاز طبيعى	٣٧،٠٠٠	٢٦،٧٨٨	١٦،٧٦٦	١٠،٠٢٢	١٠,٥
بوتاجاز	٤،٥٠٠	١٦،٩٦٥	٣،٦٠٢	١٣،٣٦٣	١٤,٠
بنزين	٥،٢٤٠	١٩،٩٦٦	٧،٣٦٦	١٢،٦٠٠	١٣,٢
كيروسين	١٥٠	٤٢٨	١٢٨	٣٠٠	٠,٣
سولار	١٢،٥٠٠	٥٦،١٦٥	١٠،٢٠٠	٤٥،٩٦٥	٤٨,١
مازوت	٩،٢٠٠	٢٢،٢٥٥	٨،٩٧٠	١٣،٢٨٥	١٣,٩
الإجمالى	٦٨،٥٩٠	١٤٢،٥٦٧	٤٧،٠٣٢	٩٥،٥٣٥	١٠٠,٠

(جـ) دعم الكهرباء:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مبلغ ٥,٠ مليار جنيه لتغطية فروق أسعار المواد البترولية المستخدمة لإنتاج الكهرباء عن سنوات سابقة ويقابلها مبلغ مماثل على جانب الموارد ادرج ضمن الأقساط المستحقة على قطاع الكهرباء للخزانة العامة عن القروض المعاد إقراضها للقطاع المذكور.

(د) دعم تنشيط الصادرات:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مبلغ ٢،٥٠٠ مليون جنيه لدعم الصادرات المصرية مقابل ٤،٠٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١١/٢٠١٠ أي بخفض قدره ١،٥٠٠ مليون جنيه بنسبة ٣٧,٥٪ وبخفض عن المتوقع والبالغ قدره ٣،٠٠٠ مليون جنيه، مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه بنسبة خفض ١٦,٧٪ .

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم المشار إليه يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

(هـ) دعم المزارعين:

تمشياً مع أهداف السياسة المالية للدولة فى رفع المعاناة عن صغار المزارعين، تقوم الدولة بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة وبذور ومبيدات وتتحمل جانب من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية وتساهم فى خفض أسعار التقاوي، وذلك بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية وتتحمل الخزانة العامة فى سبيل ذلك بفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعى.

وتبعاً لذلك فقد بلغت تقديرات دعم المزارعين مبلغ ٥٣٣ مليون جنيه بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١.

(و) دعم المحاصيل الزراعية:

يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ مبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه لدعم المحاصيل الزراعية يتمثل فى تحديد سعر شراء للقمح والذرة المحلى يفوق السعر العالمى (حسب الكميات الموردة) تشجيعياً ودعماً للفلاح المصرى للعمل على زيادة الإنتاج الزراعى فى مصر.

(ز) دعم نقل الركاب:

ويتمثل الدعم الممنوح لهيئتى نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية وذلك لتغطية جزء من العجز الجارى المحقق بكل منهما والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وذلك مراعاة للفئات محدودة الدخل.

وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب مبلغ ٨٥١ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وهو ما تم اعتماده بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

(ن) دعم الأدوية والتأمين الصحى:

تعمل الدولة جاهدة على مضاعفة الجهود لتوفير الخدمات الصحية فى مجالاتها المتكاملة من خلال الارتقاء بمستوى الأداء فى المرافق الأساسية التى ترتبط بالصحة العامة وتعزيز المستشفيات العامة بالأخصائيين، فضلاً عن الجهود المبذولة لتوفير احتياجات المواطنين من الدواء، وقد تضمن القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٩٢ فى شأن التأمين الصحى على الطلاب فى مادته الثالثة أن أحد مصادر التمويل هو الاشتراكات السنوية التى تتحملها الخزانة العامة عن كل طالب فى المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية، وهو ما يمثل دعماً مباشراً من الدولة فى هذا الشأن لكل طالب بقيمة ١٢ جنيه سنوياً لعدد حوالى ١٩ مليون طالب.

وبالإضافة إلى ذلك فإن دعم الأدوية وألبان الأطفال يمثل ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة لمواجهة الخسائر الناتجة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهى وزارة الصحة.

وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال والتأمين الصحى مبلغ ٤٢٢ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وهو ما تم اعتماده بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ تقريباً.

(ج) دعم المناطق الصناعية:

يتم صرف هذا الدعم للهيئة العامة للتنمية الصناعية لمواجهة تكلفة البنية الأساسية للمناطق الصناعية وذلك حتى تتمكن الهيئة من تحقيق أهدافها فى التنمية الصناعية، وبما يؤدى إلى زيادة قدرة المناطق الصناعية على جذب الاستثمارات وتشجيع التنافس فيما بينها.

وقد بلغت تقديرات دعم المناطق الصناعية نحو ٤٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وهو ما تم اعتماده بموازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

(ط) دعم شركات المياه:

ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً فى الفرق بين إيرادات واستخدامات شركات المياه لتغطية العجز الجارى فى موازناتها لتغطية الفرق بين السعر الإقتصادى للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك استناداً إلى ما تضمنته قرارات إنشاء تلك الشركات من تحمل الخزانة العامة بقيمة هذا الفرق وذلك لتحقيق سياسة الدولة بتوصيل مياه الشرب النقية لكافة المناطق.

هذا وقد بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ٧٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وهو نفس المبلغ المعتمد فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

(ى) دعم فائدة القروض الميسرة:

يتضمن مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعروض على حضراتكم توفير ١٤٠٠ مليون جنيه كقروض ميسرة منها ٧٨٠ مليون جنيه للإسكان الشعبي، و٢٠٠ مليون جنيه إقراض ميسر للأسر الفقيرة و٢٥٠ مليون جنيه للمشروعات التصديرية و١٧٠ مليون جنيه لأغراض متنوعة.

وقد بلغت تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٧٩٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١، بزيادة قدرها ٣٥ مليون جنيه عن المتوقع للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ البالغ ٧٥٥ مليون جنيه ومن ثم تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على هذه القروض الميسرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هذه القروض عن السنوات السابقة.

(ك) دعم إسكان محدودى الدخل:

يتم توفير ٥ مليار جنيه لإسكان محدودى الدخل لمدة ٥ سنوات، وتنفيذاً لذلك فقد إدرج هذا الدعم بداية من موازنة السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وذلك تمشياً مع السياسة المالية للدولة فى مجال دعم إسكان محدودى الدخل والهادفة إلى توفير السكن المناسب للقاعدة العريضة من المواطنين وذلك بتقديم دعم لكل وحدة سكنية.

وفى ضوء المستهدف فقد أدرج مبلغ ١،٥٠٠ مليون جنيه لهذا النوع من الدعم فى مشروع موازنة ٢٠١١/٢٠١٢.

(ل) دعم تنمية الصعيد:

فى إطار جهود الدولة المتواصلة لدعم تنمية الصعيد فقد ادرج بمشروع الموازنة المعروض مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مخصص لهذا الغرض وهو ذات الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

(م) دعم اشتراكات الطلبة والخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات:

فى إطار إصلاح الخلل فى الهيكل التمويلى لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تحملها بأعباء اشتراكات الطلبة وبعض الفئات الأخرى بأسعار تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، فضلاً عن الخسائر التى تتحملها الهيئة عن تشغيل بعض الخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات، فقد تقرر أن تسهم الخزانة العامة فى تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الاشتراكات المدعمة للطلبة والفئات الأخرى بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه

كما روعي إدراج مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية المقبلة لمواجهة خسائر الهيئة عن تشغيل بعض الخطوط غير الاقتصادية بالمحافظات.

ومن ثم فإن مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم يتضمن ١٠٠٠ مليون جنيه لدعم مرفق السكك الحديدية لمعاونة هذا المرفق الحيوى على أداء رسالته فى خدمة المواطنين خاصة محدودى الدخل.

(ش) صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع:

صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة مقابل سداد قيمة ضريبة المبيعات والضريبة الجمركية عن كل سيارة بما يعادل ٥٠٠٠ جنيه و ٨٠٠٠ جنيه على التوالى وحيث يستهدف الصندوق إحلال ٢٥ ألف تاكسي في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ فقد تم إدراج مبلغ ٢٤٤ مليون جنيه بالمشروع المعروض.

ثانياً : المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية

تقدر اعتمادات المنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بنحو ٢٠،١٤١ مليون جنيه تتمثل أساساً فيما يلى:

١- المنح والمساعدات المقدمة من الدولة للأغراض الإنسانية والاجتماعية وتبلغ ٦،٣٧٥ مليون جنيه موزعة كالآتى:

	مليون جنيه
* علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوى وإعانات الإسعاف وغيرها	٢،٠٧٢
* مساعدات من ريع الأوقاف	٤٣٨
* مساعدات الشباب والرياضة	٣٨٠
* مساعدات المهجرين وأسر المقاتلين والمساعدات الشهرية للأسر الفقيرة وغيرها	١٣٨
* إعانات المعاهد الأزهرية وطلاب الابتدائى بالأزهر ومكاتب تحفيظ القرآن والطلبة الوافدين بالأزهر	٧٧
* علاج ورعاية ضباط الشرطة والمحالين للمعاش وأسرهم	٤٦
* إعانات لصناديق الرعاية الاجتماعية للعاملين ونقابة التجاريين وغيرها	٣٩٥
* إعانات العلاقات الثقافية الخارجية وصندوق دعم المعاهد العليا ونقابة المعلمين	٧١
* صندوق التنمية الثقافية	١٢
* صندوق مبانى الخارجية	١٣
* صندوق المعونة للدول الافريقية	٨٠
* صندوق المعونة لدول الكومنولث	٢٧
* صندوق دعم الطيران	٤٦٢
* صندوق مكتبات مبارك العامة	٦
* جهات أخرى	٨٩٧
جملة المنح والمساعدات	٦،٣٧٥

ويلاحظ أن جانب من هذه المنح والمساعدات لها مقابل بالإيرادات مثل ريع الأوقاف ودعم صندوق الطيران.

٢- المزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات والضمان الاجتماعى وتبلغ ١٣،٧٦٦ مليون جنيه تمثل مساهمات من الدولة فى صناديق المعاشات لمعاونة هذه الصناديق فى صرف المعاشات المقررة لأصحاب المعاشات، بالاضافة إلى توفير معاشات الضمان الاجتماعى للأسر الفقيرة.

هذا بخلاف التقديرات المدرجة للمتطلبات الإضافية والاعتمادات الإجمالية الأخرى والتى تبلغ فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٤،٦٨٥ مليون جنيه لمواجهة ما يستجد من احتياجات خلال عام للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية توزع كما يلى:

	مليون جنيه
• احتياطى لمواجهة متطلبات اضافية للسلع التموينية	١،٥٥٠
• احتياطى عام	٢،٣٩٥
• المساعدات والإعانات العاجلة والإغاثات	٣٣٣
• اعتمادات إجمالية	٤٠٧
جملة	٤،٦٨٥

شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات"

بلغت تقديرات شراء الأصول غير المالية " الاستثمارات " بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٤٧،١٦١ مليون جنيه مقابل ٤٠،١١٩ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بزيادة قدرها ٧،٠٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٧,٦ ٪.

وبصفة عامة فقد تم توزيع إعتمادات شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات" فى السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ على موازنات الأجهزة المعنية على النحو الموضح بالجدول التالى:

جدول رقم (٣٢)
شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

البيـــــان	مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	
	القيمـــة	الأهمية النسبية
	مليون جنيه	٪
- الجهاز الإدارى	٢٤،٥٤٨	٥٢,١
- الإدارة المحلية	٣،٠٦٤	٦,٥
- الهيئات الخدمية	١٨،٧٩٩	٣٩,٩
- تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	١٥٠	٠,٣
- احتياطيات	٦٠٠	١,٢
إجمالـــى	٤٧،١٦١	١٠٠

ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٣٣)

الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠		التغير	
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	الموازنة المعدلة (٣)	(١-٢)	(١-٣)
* مبانى وإنشاءات :					
x مبانى سكنية	٥،١٥٠	٢١٣	٢١٣	٤،٩٣٦	٤،٩٣٦
x مبانى غير سكنية	١٠،٥١٤	٩،١٦٦	٩،١٦٦	١،٣٤٨	١،٣٤٨
x تشييدات	١٨،٥١٣	١٧،٤٦٦	١٧،٤٦٦	١،٠٤٧	١،٠٤٧
جملة	٣٤،١٧٦	٢٦،٨٤٥	٢٦،٨٤٥	٧،٣٣١	٧،٣٣١
* الات ومعدات ووسائل نقل :					
x وسائل نقل	٤٥٢	٨٧٥	٨٧٥	-٤٢٣	-٤٢٣
x وسائل انتقال	٤٦	١٦٣	١٦٣	-١١٨	-١١٨
x الآت ومعدات	٦،٧٨٣	٧،٢٨٦	٧،٢٨٦	-٥٠٣	-٥٠٣
x عدد وادوات	١٣٨	٩١	٩١	٤٧	٤٧
x تجهيزات	١،١٧١	٩٦٣	٩٦٣	٢٠٩	٢٠٩
جملة	٨،٥٩٠	٩،٣٧٩	٩،٣٧٩	-٧٨٨	-٧٨٨
* أصول ثابتة أخرى :					
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٣٥	٣٩	٣٩	-٤	-٤
جملة	٣٥	٣٩	٣٩	-٤	-٤
إجمالى الأصول الثابتة	٤٢،٨٠٢	٣٦،٢٦٣	٣٦،٢٦٣	٦،٥٣٩	٦،٥٣٩
* الاصول الطبيعية :					
x شراء أراضى	٣٥٠	٣٨٠	٣٨٠	-٣١	-٣١
x تمهيد وأستصلاح أراضى	٣١٥	١٤	١٤	٣٠١	٣٠١
جملة	٦٦٥	٣٩٥	٣٩٥	٢٧١	٢٧١
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	١١	٢٢	٢٢	-١١	-١١
x البعثات	٧١٦	٦٧٧	٦٧٧	٣٩	٣٩
x ابحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية	١،٧٣٧	١،٦٩٠	١،٦٩٠	٤٧	٤٧
x دفعات مقدمة	٤٨١	٥٠	٥٠	٤٣١	٤٣١
x تعويضات المقاولين عن فروق أسعار	١٥٠	٤٠٠	٤٠٠	-٢٥٠	-٢٥٠
x إحتياطيات عامة	٦٠٠	٦٢٣	٦٢٣	-٢٣	-٢٣
إجمالى الاستثمارات	٤٧،١٦١	٤٠،١١٩	٤٠،١١٩	٧،٠٤٢	٧،٠٤٢

ب – تصنيف المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى:

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لـ سنة ١٩٧٣ بـ شأن الموازنة العامة للدولة – والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التـ صنيف الإقتـ صادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة.

وقد عرضت على حضراتكم فيما سبق المـ صروفات بمـ شروع الموازنة العامـ ة للدولـ ة للـ سنة الماليـ ة ٢٠١٢/٢٠١١ وجملتهـ ا ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه موزعة وفقاً للتـ صنيف الإقتـ صادى لأوجـ ه نشاط الدولة ، ومن ثم فقد تم إيضاح أبواب الموازنة المختلفـ ة مـ ن أجور، وشراء سلع وخدمات، وفوائد، ودعم ومنح ومزايا اجتماعيـ ة، ومصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات).

ومن ثم ، والتزاما بالقانون، أتشرف بأن أعرض على حضراتكم مصروفات الموازنة وجملتها ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه موزعـ ة وفقـ اً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، ونظـ ام الأمن العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينيـ ة، والتعلـ يم، والحمايـ ة الاجتماعية.

ويوضح الجدول رقم (٢٥) والجـ دول رقـ م (٢٦) الإعتمـ ادات المخصصة للأنشطة المشار إليها وفقاً للتـ صنيف الـ وظيفى لأنـ شطة الدولة حسبما تـ ضمنه مـ شروع الموازنـ ة العامـ ة للـ سنة الماليـ ة ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنـ ة بنظيرتهـ ا فـ ى موازنـ ة الـ سنة الماليـ ة ٢٠١١/٢٠١٠.

جدول رقم (٣٤)

التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة

وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه)

الأنشطة الوظيفية	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠		التغير	
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	الموازنة المعدلة (٣)	(١-٢)	(١-٣)
* الخدمات العامة	١٦٣،٢٩٤	١٣٥،٩٥١	١٣٥،٩٥١	٢٧،٣٤٣	٢٧،٣٤٣
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٢٢،٧٢١	١٨،٥٦٤	١٨،٥٦٤	٤،١٥٧	٤،١٥٧
* الشئون الاقتصادية	٢٤،٦١٣	٢٤،٥١٤	٢٤،٥١٤	٩٩	٩٩
* حماية البيئة	١،٢٨٣	١،٢١٠	١،٢١٠	٧٣	٧٣
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١٦،٧٧٣	١٢،٠٤٥	١٢،٠٤٥	٤،٧٢٨	٤،٧٢٨
* الصحة	٢٣،٧٨٣	٢٠،٣٣٤	٢٠،٣٣٤	٣،٤٤٩	٣،٤٤٩
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	١٥،٨٦٨	١٣،٩٥٤	١٣،٩٥٤	١،٩١٤	١،٩١٤
* التعليم	٥١،٧٧٢	٤٧،٠٥٤	٤٧،٠٥٤	٤،٧١٨	٤،٧١٨
* الحماية الإجتماعية	١٤٥،٠٠٣	١٠٤،١٤٦	١١٤،١٤٦	٤٠،٨٥٧	٣٠،٨٥٧
* أنشطة وظيفية متنوعة	٢٥،٤٨٠	٢٥،٣٩٧	٢٥،٣٩٧	٨٣	٨٣
الإجمالى	٤٩٠،٥٩٠	٤٠٣،١٦٩	٤١٣،١٦٩	٨٧،٤٢١	٧٧،٤٢١

جدول رقم (٣٥)

المصروفات بالتصنيف الوظيفى

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢

(بالمليون جنيه)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠١٢/٢٠١١ مشروع الموازنة	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٠/٢٠٠٩
								موازنة	موازنة معدلة	فعلى
* الخدمات العامة	٢٩،٦٧٣	١١،٩١٣	١٠٦،٠٠٧	٥،١٩٦	٤،١٦٣	٦،٣٤٢	١٦٣،٢٩٤	١٣٥،٩٥١	١٣٥،٩٥١	١٠٥،٠٢٦
* النظام العام وشئون السلامة العامة	١٧،٤٦٩	٢،٢٦٢	٠	٤٠٢	٦٧٦	١،٩١٢	٢٢،٧٢١	١٨،٥٦٤	١٨،٥٦٤	١٨،٢٩١
* الشئون الاقتصادية	٧،٦٢٥	٣،٢٤٨	١٦٥	٣،١٢٨	٧٤٦	٩،٧٠١	٢٤،٦١٣	٢٤،٥١٤	٢٤،٥١٤	٢٦،٣٧٦
* حماية البيئة	٣٧٢	٤٩٤	٠	١	٠	٤١٦	١،٢٨٣	١،٢١٠	١،٢١٠	١،٣٦٨
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٥٣٨	٢٣٦	٧٠	١٤	١٦	١٥،٨٩٩	١٦،٧٧٣	١٢،٠٤٥	١٢،٠٤٥	٢٠،٣٤٢
* الصحة	١٠،٠٤٤	٥،٨٩٨	١٩	٣،٦٥١	١٥٤	٤،٠١٧	٢٣،٧٨٣	٢٠،٣٣٤	٢٠،٣٣٤	١٧،٣٤٢
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٩،٥٧٨	١،٥١٠	١	١،٤٠٥	٣٢٠	٣،٠٥٤	١٥،٨٦٨	١٣،٩٥٤	١٣،٩٥٤	١٤،٨٤٠
* التعليم	٤١،٠٩٤	٤،٥٩٩	٣٧	١٨١	٢٥٢	٥،٦٠٩	٥١،٧٧٢	٤٧،٠٥٤	٤٧،٠٥٤	٤٤،٩٤٦
* الحماية الإجتماعية	١،٠٦٦	٦٤	١	١٤٣،٧٧٦	١	٩٥	١٤٥،٠٠٣	١٠٤،١٤٦	١١٤،١٤٦	٩٣،٦٥٧
* أنشطة وظيفية متنوعة	٣٨	٣١	٠	٠	٢٥،٢٩٤	١١٧	٢٥،٤٨٠	٢٥،٣٩٧	٢٥،٣٩٧	٢٣،٧٩٩
الإجمالى	١١٧،٤٩٧	٣٠،٢٥٥	١٠٦،٣٠٠	١٥٧،٧٥٤	٣١،٦٢٢	٤٧،١٦٢	٤٩٠،٥٩٠	٤٠٣،١٦٩	٤١٣،١٦٩	٣٦٥،٩٨٧

ثالثاً : التقديرات التفصيلية للإيرادات العامة لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

قدرت الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه، مقابل ٢٨٥،٨١٠ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠، أى بزيادة قدرها ٦٣،٨٣٧ مليون جنيه بنسبة زيادة ٢٢,٣ ٪، فى ضوء التحسن التدريجى فى النشاط الاقتصادى وانحسار الأزمة العالمية.

هناك جهوداً مكثفة تبذل فى السنة المالية الحالية ٢٠١١/٢٠١٠ لزيادة الإيرادات العامة، ومن ثم يتوقع أن ترتفع الإيرادات فى هذه السنة من ٢٨٥،٨١٠ مليون جنيه إلى ٢٩٤،٤٥٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨،٦٤٣ مليون جنيه.

وتبعاً لذلك فإن تقديرات مشروع الموازنة من الإيرادات والمقدر لها ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه إذا ما قورنت بالإيرادات المتوقعة فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ وقدرها ٢٩٤،٤٥٣ مليون جنيه ستحقق زيادة بنحو ٥٥،١٩٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٨,٧ ٪ ترجع أساساً لزيادة الإيرادات الضريبية والأرباح المرتبطة بارتفاع الأسعار العالمية للبترول فضلاً عن تحسن إيرادات قناة السويس وأرباح الشركات.

وبصفة عامة تتمثل الإيرادات العامة أساساً فيما يلى:

جدول رقم (٣٦)

الإيرادات العامة

البيان	٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٠		التغير	معدل النمو
	مشروع موازنة	الأهمية النسبية	المتوقع	الأهمية النسبية		
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
* الإيرادات الضريبية	٢٣٢،٢٣٢	٦٦,٤	١٩٩،٧٦٩	٦٧,٨	٣٢،٤٦٣	١٦,٣
*المنـــــــــح	٩،٩٧٤	٢,٩	٤،٩١٣	١,٧	٥،٠٦٠	١٠٣,٠
* الإيرادات الأخرى	١٠٧،٤٤١	٣٠,٧	٨٩،٧٧٠	٣٠,٥	١٧،٦٧١	١٩,٧
الإجمالى	٣٤٩،٦٤٧	١٠٠,٠	٢٩٤،٤٥٣	١٠٠,٠	٥٥،١٩٤	١٨,٧

وسنتناول فيما يلى العناصر الثلاثة أو الأبواب الثلاثة التى تتكون منها الإيرادات العامة وهى:

- الضرائ . . . ب.
- المن . . . . . ح.
- الإيرادات الأخرى.

والإيرادات العامة المشار إليها وقدرها ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه تغطى نسبة ٧١,٣ ٪ من حجم المصروفات العامة للموازن ة البالغ ة ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه.

(أ) الإيرادات الضريبية:

تعد الضرائب أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من مورد حقيقى يسهم فى تمويل الإنفاق الحكومى المتن امى وال ذى تضطلع به الدولة فى مختلف المجالات، ولا يترتب على هذا الم صدر أية أعباء تمويلية على الخزانة العامة للدولة، ومن ناحية أخرى ف إن الضرائب تعد من أهم أدوات السياسة المالية التى ت ستخدمها الدول ة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار مراع اة البعد الاجتماعى.

تتمثل الإيرادات الضريبية فى كافة ما تحصله الدولة من إيرادات ضريبية حددتها القوانين والتشريعات الملزمة بهذه الـ ضرائب سـ واء كانت ضرائب عامة أو ضرائب مبيعات أو ضرائب ورسوم جمركية أو غيرها من الإيرادات الضريبية.

وقد بلغت تقديرات هذه الضرائب فى مشروع الموازنـ ـة العامـ ـة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٢٣٢،٢٣٢ مليون جنيـ ـه، مقابـ ـل ٢٠٠،٤٢٤ مليون جنيه فى موازنة الـ سنة الماليـ ـة ٢٠١١/٢٠١٠ والتى يتوقع لها أن تصل إلى ١٩٩،٧٧٠ مليون جنيه.

ومن ثم فإن تقديرات مشروع الموازنة من هذه الضرائب تزيـ ـد عن المتوقع فى السنة المالية الحالية بنحو ٣٢،٤٦٢ مليـ ـون جنيـ ـه بنسبة زيادة ١٦,٣٪.

ويوضح الجدول التالى تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات السابقة مقارنه بتقديراتها فى مشروع الموازنة الجديدة:

جدول رقم (٣٧)

تطور حصيلة الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه)

السنوات المالية	التقديرات	الفعليات	المتوقع	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٧٤،٦٦٣	٦٧،١٤٧		٢٠,٥
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧٩،٨٤٢	٧٥،٧٥٩		١٢,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١،٦٠٧	٩٧،٧٧٩		٢٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٥،٦٤٥	١١٤،٣٢٦		١٦,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٢٠،٨٢٤	١٣٧،١٩٥		٢٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٦،٥٧٠	١٦٣،٢٢٢		١٩,٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٥،٥٤٤	١٧٠،٤٩٤		٤,٥
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠،٤٢٤		١٩٩،٧٧٠	١٧,٢
٢٠١١/٢٠١٢	٢٣٢،٢٣٢			

فى هذا الصدد يمكن تقسيم الـ ضرائب إلـ ى ضـ رائب مباشـ رة وضرائب غير مباشرة وذلك على النحو التالى:

* **الضرائب المباشرة:**

وهى التى تفرض على اكتساب الدخل ولا يمكن نقل عبئها إلـ ى الآخرين ويتأثر بها أصحاب الدخول فقط، وتتمثل أهمها فى الـ ضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية والتى تـ شمل الـ ضرائب على دخول الأفراد، والضرائب على أرباح المؤسسات (الشركات).

* **الضرائب غير المباشرة :**

وهى الضرائب التى تفرض على التصرف فى الدخل – أى طريقة استخدامه – ويتحملها المستهلك النهائى للسلعة أو الخدمـ ة ويتمثـ ل أهمها فى الضرائب على السلع والخـ دمات (الـ ضريبة العامـ ة علـ ى المبيعات والخدمات – الضرائب على السلع المحلية والسلع المستوردة – ضرائب الدمغة – رسم تنمية الموارد – ضرائب التضامن الاجتماعى – ضريبة الملاهى – ضرائب التجارة الدولية والجمارك).

والبيان المتقدم يوضح تطور التحسن فى أداء التحصيل الضريبى حيث يتضح أن التحصيل قد بدأ فى التحسن كانعكاس لتحـ سين الأداء الضريبى اعتباراً من السنة المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

وبصفة عامة فإن تقديرات الإيرادات الضريبية فـى مـشروع الموازنة توزع على المكونات الأساسية التالية:

جدول رقم (٣٨)

مكونات الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
- الضرائب العامة	١٣٠،٧٢٦	١٠٦،٥٤٣	١٠٦،٥٤٣	١٠٩،٢٣٦	٩١،١٩٨
- ضرائب المبيعات	٧٢،١١٨	٦٧،٣٧٦	٦٧،٣٧٦	٦٥،٠٧٩	٥٥،٤٣٠
- الضرائب الجمركية	١٨،٠٠٢	١٥،٥٠٠	١٥،٥٠٠	١٦،٠٠٠	١٤،٧٠٢
- باقى الإيرادات الضريبية	١١،٣٨٦	١١،٠٠٥	١١،٠٠٥	٩،٤٥٥	٩،١٦٤
الإجمالى	٢٣٢،٢٣٢	٢٠٠،٤٢٤	٢٠٠،٤٢٤	١٩٩،٧٧٠	١٧٠،٤٩٤

وباستعراض مكونات الإيرادات الضريبية المشار إليها يتضح ما يأتى:

١- الضرائب على الدخول والأرباح والدمغة:

تشكل الضرائب العامة على الدخول والأرباح وضريبة الدمغة العنصر الأساسى فى الإيرادات الضريبية، إذ تقدر بنحو ١٣٠،٧٢٧ مليون جنيه وهو ما يمثل نسبة ٥٦,٣ ٪ من الإيرادات الضريبية الكلية والبالغة ٢٣٢،٢٣٢ مليون جنيه.

ومن ناحية أخرى، فإن الضرائب على الدخول والأرباح وضريبة الدمغة تمثل نسبة ٢٩,٧٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه، والأهم من ذلك أن هذه الضرائب البالغة ١٣٠،٧٢٧ مليون جنيه تغطى نحو ٢٦,٦٪ من إجمالى المصروفات العامة البالغة ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه.

وتوزع الضرائب على الدخول والأرباح وضريبة الدمغة (الضرائب العامة) على مكوناتها على النحو الموضح بالجدول التالى:

جدول رقم (٣٩)

الضرائب العامة

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :					
– ضريبة المرتبات وما فى حكمها	١٥،٠٠٠	١١،٣٠٧	١١،٣٠٧	١١،٢١١	٩،٦٢٣
– ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٧،٦٥١	٥،٥١٣	٥،٥١٣	٥،٣١٩	٤،٥٧٠
– ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	٤٢٩	٤٨٣	٤٨٣	٢٩٨	٣١٤
– ضريبة الثروة العقارية	٩٣	٦٦	٦٦	١٠٢	٨٤
– ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة	٠	٠	٠	٦٦	٣٥
– ضريبة العامة على الدخل	٠	٢	٢	٠	٠
جملة	٢٣،١٧٣	١٧،٣٧١	١٧،٣٧١	١٦،٩٩٥	١٤،٢٢٦
ثانيا : الضريبة على أرباح الأشخاص الأعتبارية :					
– ضرائب البترول	٥٠،٥٦٩	٣٥،٧٦٥	٣٥،٧٦٥	٤١،١٠٣	٣٢،١٨١
– ضرائب قناة السويس	١٢،٨٠٥	١٠،٦٦٦	١٠،٦٦٦	١١،٠٢٠	٩،٤٤٣
– ضرائب البنك المركزى	٠	٠	٠	٠	٠
– ضرائب باقى الشركات	٢٠،٥٥٤	٢٢،٩٣١	٢٢،٩٣١	٢١،٥٣٧	١٨،٥٧٦
جملة	٨٣،٩٢٨	٦٩،٣٦٢	٦٩،٣٦٢	٧٣،٦٦٠	٦٠،٢٠٠
ثالثا : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :					
– من البنك المركزى	٣،٥٦٨	٢،٩٤٥	٢،٩٤٥	٢،٩٨٤	٣،٢٤٣
– من البنوك التجارية	٦٦	٩٧	٩٧	٦٦	٦٦
جملة	٣،٦٣٤	٣،٠٤٢	٣،٠٤٢	٣،٠٤٩	٣،٣٠٩
رابعاً : ضريبة الدمغة :					
– الدمغة على المرتبات	٢،٤٧٠	١،٨٩٤	١،٨٩٤	١،٩٠٣	١،٧٧٨
– الدمغة النوعية	٥،٨١٠	٥،٩٣٠	٥،٩٣٠	٥،٤١٧	٥،٠٦٢
جملة	٨،٢٨٠	٧،٨٢٤	٧،٨٢٤	٧،٣١٩	٦،٨٤٠
خامساً : باقى الضرائب :					
– ضريبة التضامن الإجتماعى	٣١٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٠٠	٢١٤
– الضرائب على الأتون والسندات	١٠،٤٩٧	٨،٣٧٠	٨،٣٧٠	٧،٨٣١	٥،٨٠٨
– أخرى	٩٠٤	٣١٤	٣١٤	١٨١	٢٠١
جملة	١١،٧١١	٨،٩٤٤	٨،٩٤٤	٨،٢١٢	٦،٢٢٣
إجمالى الضرائب العامة	١٣٠،٧٢٦	١٠٦،٥٤٣	١٠٦،٥٤٣	١٠٩،٢٣٦	٩١،١٩٨

ومن الجدول المتقدم يلاحظ ما يأتى:

- أن الضرائب على أرباح الشركات (الأشخاص الاعتبارية) والبالغة ٨٣،٩٢٩ مليون جنيه تمثل نسبة ٦٤,٢ ٪ من إجمالى المقدر تحصيله من الضرائب العامة البالغة ١٣٠،٧٢٧ مليون جنيه.

وتتضمن ضرائب الشركات الضرائب من البترول ومن قناة السويس فضلاً عن باقى الشركات العامة والخاصة.

- أن الضرائب على دخول الأشخاص الطبيعيين والمتمثلة فى ضريبة المرتبات وضرائب النشاط التجارى والصناعى وضرائب النشاط المهنى وضريبة الثروة العقارية تبلغ نحو ٢٣،١٧٣ مليون جنيه، وهو ما يمثل نسبة ١٧,٧ ٪ من إجمالى المقدر تحصيله من الضرائب العامة البالغة ١٣٠،٧٢٧ مليون جنيه.
- أن ضرائب الدمغة سواء دمغة المرتبات أو الدمغة النوعية تقدر بنحو ٨،٢٨٠ مليون جنيه، وهو ما يشكل نسبة ٦,٣ ٪ من إجمالى المقدر تحصيله من الضرائب العامة البالغة ١٣٠،٧٢٧ مليون جنيه.
- أن الحصيلة الضريبية تتضمن ١٠،٤٩٧ مليون جنيه تمثل الضريبة على عوائد سندات وأذون الخزانة وفقاً لأحكام القانون، وهى فوائد محصلة ضمن الإيرادات الضريبية وقد تم استحداث هذه الضريبة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

٢- الضرائب على المبيعات:

بلغ ت تقديرات الضرائب على المبيعات فى م شروع الموازن ة العامة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ نحو ٧٢،١١٨ مليون جنيه مقابل ٦٧،٣٧٦ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، وإن كان يتوقع تحصيل مبلغ ٦٥،٠٧٩ مليون جنيه ف ى ال سنة الحالي ة بالجهود المكثفة فى الأداء وتنشيط التحصيل.

والضريبة على المبيعات المستهدف لها فى م شروع الموازن ة نحو ٧٢،١١٨ مليون جنيه، إنما تمثل ٣١,١ ٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية المقدرة بـ ٢٣٢،٢٣٢ مليون جنيه.

كما تمثل هذه الضريبة نسبة ٢٠,٦ ٪ م ن إجم الى الإي رادات العامة البالغة ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه ، والأهم من ذلك أنه ا تغط ى نحو ١٤,٧ ٪ من إجمالى الم صروفات العام ة البالغ ة ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه.

والجدول التالى يوضح أهم أنواع الضرائب على المبيعات:

جدول رقم (٤٠)

ضرائب المبيعات

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
* الضريبة العامة على المبيعات:					
- الضريبة على السلع المحلية	١٥،٢٩٧	١٥،١٤٤	١٥،١٤٤	١٣،٣٤٧	١١،٧٣٥
الضريبة على السلع المستوردة	٢١،٨٣٨	٢٠،٣٧٢	٢٠،٣٧٢	٢٠،٣٩٨	١٨،٩٧٧
جملة	٣٧،١٣٥	٣٥،٥١٦	٣٥،٥١٦	٣٣،٧٤٥	٣٠،٧١٢
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١): (محلي ومستورد)					
- السجائر والتبغ	١٦،٠١٥	١٠،٤٥٤	١٠،٤٥٤	١٢،٧٨٦	٦،٩٩٧
- المنتجات البترولية	٦،٦٨٩	٨،٦٠٥	٨،٦٠٥	٧،٧١٣	٧،٥٦٣
- أخــرى	٨٦٤	١،١٣٧	١،١٣٧	٨٦٢	١،٠٠٦
جملة	٢٣،٥٦٨	٢٠،١٩٧	٢٠،١٩٧	٢١،٣٦١	١٥،٥٦٧
* الضريبة على الخدمات:					
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	٤،٦٠٢	٤،٥٥٢	٤،٥٥٢	٤،٠٢٠	٣،٧٠٠
- خدمات التشغيل للغير	٣،٥٩٥	٣،٣٤٣	٣،٣٤٣	٣،١٤١	٢،٩٣٦
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٢،٧٢٢	٢،٩٣٣	٢،٩٣٣	٢،٣٧٨	٢،١٧٢
- خدمات أخرى	٤٩٧	٨٣٦	٨٣٦	٤٣٤	٣٤٥
جملة	٢١،٤١٦	١١،٦٦٤	١١،٦٦٤	٩،٩٧٣	٩،١٥٢
إجمالى ضرائب المبيعات	٧٢،١١٨	٦٧،٣٧٦	٦٧،٣٧٦	٦٥،٠٧٩	٥٥،٤٣٠

٣- الضرائب والرسوم الجمركية:

قدرت الضرائب والرسوم الجمركية فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١٨،٠٠٢ مليون جنيه مقابل ١٥،٥٠٠ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والتى يتوقع أن تزيد إلى ١٦،٠٠٠ مليون جنيه.

أى أن تقديرات مشروع الموازنة تزيد عن المتوقع فى السنة المالية الحالية بنحو ٢،٠٠٢ مليون جنيه، بنسبة زيادة ١٢,٥٪ تقريباً.

ولكن بصفة عامة، فإن الضرائب والرسوم الجمركية فى مشروع الموازنة والبالغة ١٨،٠٠٢ مليون جنيه إنما تمثل ٧,٨ ٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٢٣٢،٢٣٢ مليون جنيه.

كما تمثل الضرائب والرسوم الجمركية نسبة ٥,١ ٪ من إجمالى الإيرادات العامة البالغة ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه والاهم من ذلك أنها تغطى نحو نسبة ٣,٧ ٪ من إجمالى المصروفات العامة البالغة ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه.

ويوضح الجدول التالى تقديرات الضرائب والرسوم الجمركية:

جدول رقم (٤١)

الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
* الضريبة على الواردات :					
- الضرائب الجمركية القيمية (بخلاف البترول)	١٤،٨٧٣	١٢،٧٩٢	١٢،٧٩٢	١٢،٩٦٣	١٢،٠٧٩
- رسوم جمركية على المنتجات البترول	١،٩٨٢	١،٧١٧	١،٧١٧	١،٩٩١	١،١٦٣
جملة	١٦،٨٥٥	١٤،٥٠٩	١٤،٥٠٩	١٤،٩٥٤	١٣،٢٤٢
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٥٤٩	٤٦٩	٤٦٩	٤٨٣	٤٩١
جملة الضرائب على الواردات	٢٧،٤٠٤	١٤،٩٧٨	١٤،٩٧٨	١٥،٤٣٧	١٣،٧٣٣
* الضرائب على التجارة الدولية :					
- الضرائب على الصادر	٤٠٠	٣٤٩	٣٤٩	٤٠٩	٨١٩
- الضرائب الجمركية المخصصة لدعم النقل البحرى	٢٨	٢٨	٢٨	٠	١٠٢
- إيرادات الغرامات	١١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٩
- إيرادات المضبوطات	٦٠	٤٥	٤٥	٥٣	٠
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٥٩٨	٥٢٢	٥٢٢	٥٦٢	٩٧٠
إجمالى الضرائب الجمركية	٢٨،٠٠٢	١٥،٥٠٠	١٥،٥٠٠	١٦،٠٠٠	١٤،٧٠٢

وعند النظر إلى الضريبة الجمركية، فإننا لا يجب أن نقف منها عند موقف الحصيلة لا غير، فهى وإن كانت تشكل نسبة قليلة من الإيرادات العامة أو فى اسهامها فى تغطية المصروفات العامة، إلا أن النظرة لهذه الضريبة ينبغى أن تمتد إلى أثرها الاقتصادى، فهى واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدم فى إدارة الاقتصاد القومى وكأداء هامة تسهم فى زيادة الإنتاج وتدعيم الصناعات الوطنية وتحقيق الحماية التنافسية العادلة.

ومن ثم فإن ما أتخذ من خطوات لإصلاح الضريبة الجمركية وهيكلة التعريفة الجمركية إعتباراً من عام ٢٠٠٤ وأخرها التعديلات التى صدرت بموجب القرار الجمهورى رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٩، قد أعادت هيكلة التعريفة الجمركية للمساعدة فى توفير جانب من الأعباء التى يتحملها المنتجون والمصدرون مستخدمى السلع الوسيطة الداخلة فى إنتاجهم وتنشيط الصادرات من ناحية، وضبط وتنظيم حركة الواردات من ناحية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم توقيع بروتوكول التعاون مع الصين حول تبادل المعلومات عن قيم السلع الحقيقية وما يستتبع ذلك من تحجيم مشكلة تزوير الفواتير.

٤- الإيرادات الضريبية الأخرى:

تستكمل الإيرادات الضريبية الأخرى باقى المنظومة الضريبية السابق الإشارة إليها والتى تتكون من الضرائب على الدخول والأرباح وضريبة الدمغة والضرائب على المبيعات، والضرائب والرسوم الجمركية.

وتقدر الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١١،٣٨٦ مليون جنيه وذلك مقابل ١١،٠٠٥ مليون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والتى من المتوقع أن تصل إلى ٩،٤٥٥ مليون جنيه.

ومن ثم فإن تقديرات الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ والبالغة ١١،٣٨٦ مليون جنيه تزيد بنحو ١،٩٣٢ مليون جنيه عن المتوقع فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بنسبة زيادة ٢٠,٤ ٪.

وتمثل الإيرادات الضريبية الأخرى فى مشروع الموازنة نسبة ٤,٩٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية البالغة ٢٣٢،٢٣٢ مليون جنيه، كما تمثل نسبة ٣,٣٪ من إجمالى الإيرادات العامة بمشروع الموازنة والبالغة ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه.

أما عن تغطية هذه الإيرادات الضريبية الأخرى للمصروفات العامة البالغة ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه، فإن نسبة هذه التغطية تقتصر على ٢,٣٪.

ويوضح الجدول التالى توزيع الإيرادات الضريبية الأخرى:

جدول رقم (٤٢)

الإيرادات الضريبية الأخرى

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
* رسوم تنمية الموارد	٣،٨٢٣	٤،١٦٣	٤،١٦٣	٣،٦٢٨	٣،٥٧٦
* إتاوة قناة السويس	١،٦٩١	١،٤٠٨	١،٤٠٨	١،٥٩٩	١،٣٥٤
* رسوم الإجراءات القنصلية	١،١٠٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٩٢٤
* رسوم الموانى والمنائر	٩٤٥	٨٩١	٨٩١	٧٤٥	٧١٣
* ضريبة الأراضى	٤٧٤	٥١٨	٥١٨	١٨٠	١٨٩
* ضريبة المبانى	١،١٨٠	٦٠٨	٦٠٨	١٨٨	٣٢٩
* رسوم نقل الملكية	٦٤٩	٦٨٠	٦٨٠	٦٠٠	٦٠٧
* رسوم العبور (سوميد)	٢٣٦	٤٥٦	٤٥٦	٣٠٠	٣٠٠
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	٤١٨	٤١٨	٤١٨	٤١٧	٤١٤
* رسوم تصاريح العمل	١٥٠	١٤٠	١٤٠	١٢٢	١٣٠
* إيرادات ضريبية أخرى	٧٢٠	٧٢٤	٧٢٤	٦٧٧	٦٢٩
الإجمالى	١١،٣٨٦	١١،٠٠٥	١١،٠٠٥	٩،٤٥٥	٩،١٦٤

(ب) المنـــح:

هى تحويلات غير إلزامية تتلقاها وحدات حكومي ـة م ـن ثلاث ـة مصادر رئيسية هى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والوح ـدات الحكومية فى قطاع الحكومة العامة. وتصنف الم ـنح ح ـسب طبيع ـة النشاط الذى تموله إلى منح جارية ومنح رأسمالية.

تبلغ تقديرات المنح فى مشروع الموازنة العامة للـ سنة المالي ـة ٢٠١٢/٢٠١١ نحو ٩،٩٧٤ مليون جنيه موزعة بين م ـنح جاري ـة وأخرى استثمارية ورأسمالية، وذلك مقابل ٥،١٥٦ مليون جنيه مقدرة فى موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ والتى يتوقع لها أن تصل إلى ٤،٩١٣ مليون جنيه.

ومن ثم فإن تقديرات المنح فى مشروع الموازنة والمق ـدر لهـ ـا ٩،٩٧٤ مليون جني ـه تزي ـد ع ـن المتوق ـع ف ـى الـ سنة المالي ـة ٢٠١١/٢٠١٠ بنحـ ـو ٥،٠٦١ مليـ ـون جني ـه بنـ ـسبة زي ـادة قدرها ١٠٣,٠٪.

وهذه المنح تشكل نسبة ٢,٩ ٪ من إجمالى الإي ـرادات العام ـة البالغة ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه كما أنها تغط ـى نـ ـسبة ٢,١ ٪ مـ ـن إجمالى المصروفات العامة البالغة ٤٩٠،٥٩٠ مليون جنيه.

(ج) الإيرادات الأخرى:

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى (بخلاف الإيرادات الضريبية والمنح) في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ نحو ١٠٧،٤٤١ مليون جنيه، وذلك بالمقارنة بـ ٨٠،٢٣٠ مليون جنيه في الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بزيادة قدرها نحو ٢٧،٢١١ مليون جنيه وإن كان يتوقع أن ترتفع حصيلة السنة الحالية إلى ٨٩،٧٧٠ مليون جنيه، ومن ثم يكون الزيادة في تقديرات مشروع الموازنة لعام ٢٠١١/٢٠١٢ عن المتوقع منها في عام ٢٠١٠/٢٠١١ نحو ١٧،٦٧١ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٩,٧ ٪.

والإيرادات الأخرى البالغة في مشروع الموازنة ١٠٧،٤٤١ مليون جنيه تمثل نسبة ٣٠,٧ ٪ من حجم الإيرادات العامة البالغة ٣٤٩،٦٤٧ مليون جنيه، كما أنها تغطي نحو ١٨,١ ٪ من حجم المصروفات العامة البالغة ٥٩٤،٠٣٩ مليون جنيه.

وبصفة عامة، فإن الإيرادات الأخرى تتركز أساساً في فوائض البترول وقناة السويس وفوائض الهيئات الاقتصادية الأخرى، وكذلك أرباح الشركات العامة فضلاً عن بعض الإيرادات غير الضريبية الأخرى على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٤٣)

الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٦/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
* فائض البترول	٣٧،٧٧٠	٢٥،٠٩٩	٢٥،٠٩٩	٣٢،٢١٤	٢٥،٥٤٦
* فائض قناة السويس	١٦،٩٥١	١٤،٠٣٣	١٤،٠٣٣	١٤،٣٣١	١٢،٧٢٩
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	١،٩١٩	٢،٦٦١	٢،٦٦١	١،٦٦١	١،٤٣١
* أرباح الشركات	٥،٥٠٠	٥،٣١٦	٥،٣١٦	٣،٧٣٧	٣،٢٦٣
* فائض البنك المركزى	٢،٥٧٠	٨٠٥	٨٠٥	٤٩٨	٢٠٥
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات	١٤،٠٠٤	٧،٥٩٩	٧،٥٩٩	٧،٩٢٨	٨،٨٧٣
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة	١٠،٣٧٦	٩،٣٥٩	٩،٣٥٩	١٢،٩٩٧	١٢،٢٦٨
* رسوم قضائية وغرامات	١،٦٦٣	١،٥٠١	١،٥٠١	١،٤٠٨	١،٢٦٨
* مقابل الخدمات الحكومية	٣،١٣٧	٢،٧٩٥	٢،٧٩٥	٢،٧٠٨	٢،٤٤٢
* الفوائد المحصلة	١،٦٥٣	١،٩٥٣	١،٩٥٣	٢،٥٨٥	٣،٩٢٨
* إتاوة البترول	٣،١٥٥	٢،١٩٢	٢،١٩٢	٣،٤٣٢	٢،٧٥٠
* فروق أسعار الغاز	١،٢٠٠	١،٢٠٠	١،٢٠٠	١٠٠	١،٢٠٠
* مقابل تراخيص التليفون المحمول	٠	١،١٠٠	١،١٠٠	١،٢٥٠	١،٥٥٠
* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٢٦٤	١٨٠	١٨٠	١٧٨	٧
* حصيلة بيع أراضى المجتمعات العمرانية	٩٦	٩٥	٩٥	١٤١	٦٦
* أخرى	٧،١٨٣	٤،٣٤٣	٤،٣٤٣	٤،٦٠١	١٥،٧٦٢
الإجمالى	١٠٧،٤٤١	٨٠،٢٣٠	٨٠،٢٣٠	٨٩،٧٦٩	٩٣،٢٨٨

الفصل السادس

التوازنات المالية الأساسية
لمشروع موازنة السنة المالية
٢٠١٢/٢٠١١

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من المصروفات والإيرادات لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ تتضح الصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل المصروفات فى الموازنة العامة للدولة فى الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، وفوائد القروض، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية 'الاستثمارات'.	٤٩٠،٥٩٠
* الإيرادات: ..... وتتمثل الإيرادات فى الموازنة العامة للدولة فى الإيرادات الضريبية، والمنح المتاحة، والإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، وإيرادات الخدمات التى تقدمها الدولة وغيرها.	٣٤٩،٦٤٧
* العجز النقدى للموازنة: ..... أنه يترتب على عدم مقدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة.	١٤٠،٩٤٣
* صافى حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو ما تؤديه من اقراض مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	٦،٦٦٣(-)
* العجز الكلى للموازنة : ..... ويمثل العجز النقدى للموازنة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافى حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذى يتطلب الأمر البحث عن مصادر تمويله.	١٣٤،٢٨٠

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقي العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:-

* العجز النقدى للموازنة.
* صافى حيازة الأصول المالية.
* العجز الكلى للموازنة.
* إجراءات تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة.
* مركز الدين العام.

أولاً: العجز النقدى للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

وهذه الفجوة البالغة فى مشروع الموازنة حوالى ١٤٠،٩٤٣مليون جنيه تمثل نسبة ٩,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس القصور الحادث فى الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الاجور، والدعم، والمزايا الاجتماعية، ونفقات التعليم، والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً : صافى الحيازة من الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بـ دون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فـ ى رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، فكل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقـ دى للموازنـ ة العامة للدولة.

وعلى الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصـ ول الماليـ ة وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجـ ز النقدى.

ومن محصلة الحيازة من الأصول المالية والمتحصلات الناجمـ ة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يسمى بـ صافى الحيـ ازة مـ ن الأصـ ول المالية؛ وهو ما يقدر فى مشروع الموازنـ ة العامـ ة للـ سنة الماليـ ة ٢٠١١/٢٠١٢ بمبلغ (٦،٦٦٣) مليون جنيه مقابل (٨،٢٨٣) مليـ ون جنيه فى موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١.

ويوضح الجدول التالى عناصر صافى الحيازة من الأصول المالية والتى يراعى فيها استبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء الموارد الناجمة عن تلك الخصخصة والتى تعتبر من عناصر التمويـ ل وفقاً للمفاهيم الدولية، وما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذى يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور:

جدول رقم (٤٤)

صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١ مشروع موازنة (١)	٢٠١١/٢٠١٠ الموازنة (٢)	٢٠١١/٢٠١٠ الموازنة المعدلة (٣)	التغير (١-٢)	التغير (١-٣)
حيازة الأصول المالية :					
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات .	٤،٣٠٦	٤،٢٤٠	٤،٢٤٠	٦٦	٦٦
يستبعد :					
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠
الصافى	٤،٠٥٦	٣،٩٩٠	٣،٩٩٠	٦٦	٦٦
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :					
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية .	١١،٢١٩	١٢،٧٧٢	١٢،٧٧٢	-١،٥٥٤	-١،٥٥٤
يستبعد :					
* حصيلة الخصخصة	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٠	٠
الصافى	١٠،٧١٩	١٢،٢٧٢	١٢،٢٧٢	-١،٥٥٤	-١،٥٥٤
صافى الحيازة	-٦،٦٦٣	-٨،٢٨٣	-٨،٢٨٣	١،٦٢٠	١،٦٢٠

ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

وعلى ضوء ما تقدم، فإنه وبإضافة نتيجة صافى الحيازة من الأصول المالية إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة نصل الى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، والذى يقدر فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١٣٤،٢٨٠ مليون جنيه مقابل ١٣٠،٣٦٠ مليون جنيه متوقع فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠بزيادة قدرها ٣،٩٢٠مليون جنيه بنسبة زيادة ٣,٠٪ وأن العجز الكلى فى مشروع الموازنة المعروض يمثل نسبة ٨,٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وفقاً لما يوضحه الجدول التالى:-

جدول رقم (٤٥)

العجز الكلى

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
* المصروفات العامة	٤٩٠،٥٩٠	٤٠٣،١٦٨	٤١٣،١٦٨	٤٢٧،٨٧٨	٣٦٥،٩٨٧
* الإيرادات العامة	٣٤٩،٦٤٧	٢٨٥،٨١٠	٢٨٥،٨١٠	٢٩٤،٤٥٣	٢٦٨،١١٤
العجز النقدى	١٤٠،٩٤٣	١١٧،٣٥٨	١٢٧،٣٥٨	١٣٣،٤٢٦	٩٧،٨٧٢
صافى حيازة الأصول المالية	٦،٦٦٣-	٨،٢٨٣-	٨،٢٨٣-	٣،٠٦٥-	١٦٦
العجز الكلى	١٣٤،٢٨٠	١٠٩،٠٧٦	١١٩،٠٧٦	١٣٠،٣٦٠	٩٨،٠٣٨
الناتج المحلى الإجمالى	١،٥٧٠،٠٠٠	١،٣٧٨،٠٠٠	١،٣٧٨،٠٠٠	١،٣٧٨،٠٠٠	١،٢٠٦،٧٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٢٢,٣٪	٢٠,٧٪	٢٠,٧٪	٢١,٤٪	٢٢,٢٪
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٣١,٢٪	٢٩,٣٪	٣٠,٠٪	٣١,١٪	٣٠,٣٪
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	٩,٠٪	٨,٥٪	٩,٢٪	٩,٧٪	٨,١٪
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	٨,٦٪	٧,٩٪	٨,٦٪	٩,٥٪	٨,١٪

رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة ومواردها مضافاً إليها صافى الحيازة من الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

وفى هذا الشأن يتعين التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : إن إجمالى التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلى للموازنة العامة للدولة المقدر فى مشروع الموازنة العامة بمبلغ ١٣٤،٢٨٠ مليون جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية والمقدر لها فى مشروع الموازنة المعروض ٩٩،١٤٤ مليون جنيه.

الثانى : أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجى، حيث ينبغى أن يستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاص وتخفيض لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك يكون صافى الاقتراض الذى تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠١١/٢٠١٢ نحو ١٣٤،٠٣٠ مليون جنيه مقابل متوقع فى السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مبلغ ١٣٠،١١٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣،٩٢٠ مليون جنيه كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول رقم (٤٦)

صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه)

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠			٢٠١٠/٢٠٠٩
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
العجز الكلى	١٣٤،٢٨٠	١٠٩،٠٧٦	١١٩،٠٧٦	١٣٠،٣٦٠	٩٨،٠٣٨
يضاف					
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٩٩،١٤٤	٨٢،٢٥٠	٨٢،٢٥٠	٣١،٧٦٦	٢٦،٥٢٣
اجمالى التمويل	٢٣٣،٤٢٤	١٩١،٣٢٦	٢٠١،٣٢٦	١٦٢،١٢٦	١٢٤،٥٦١
(يستبعد)					
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٩٩،١٤٤	٨٢،٢٥٠	٨٢،٢٥٠	٣١،٧٦٦	٢٦،٥٢٣
صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٤٢٥
صافى الإقتراض	١٣٤،٠٣٠	١٠٨،٨٢٦	١١٨،٨٢٦	١٣٠،١١٠	٩٧،٦١٤

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة سواء لتغطية العجز الكلى أولسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية :

البيان	٢٠١٤/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩			٢٠٠٩/٢٠٠٨
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة معدلة	متوقع	فعلى
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٢١٨،٨٠٠	١٩١،٠١١	٢٠١،٠١١	١٦١،٨٧٦	١٠٢،٣٠٨
- القروض من المصادر الخارجية	٩٤	٦٥	٦٥	٠	٩،٣١٢
- الإقتراض من مصادر أخرى	١٤،٢٨٠	٠	٠	٠	١٢،٥١٦
- صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٤٢٥
اجمالى مصادر التمويل	٢٣٣،٤٢٤	١٩١،٣٢٦	٢٠١،٣٢٦	١٦٢،١٢٦	١٢٤،٥٦١

خامساً : مركز الدين العام المحلى والخارجى:

لاشك ان العجز فى الموازنة العامة للدولة يعـ د مـ ن الأسـ باب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامـ ة للدولـ ة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ المعروض يتضمن عجـ زا كليـ ا بنحـ و ١٣٤,٣ مليار جنيه وهو ما يستدعى الاقتراض لتغطيته ويؤدى بالتالى الى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجـ ه اقتـ صادنا القومى، خاصة مع تداعيات الأحداث الأخيرة وتأثيرها علـ ى مواردنـ ا العامة وعلى الدخل القومى فانه يبقى التحدى الأكبر للسياسة الماليـ ة فى المقدرة على تحجيم الدين العام المحلى والخـ ارجى منـ سوبا إلـ ى الناتج المحلى الاجمالى، خاصة مع الصعوبات التى تواجهها الحكومـ ة فى تخفيض حجم الإنفاق العام والذى يرتبط عادة بمتطلبات جماهيريـ ة حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعيـ ة أو الاستثمارات اللازمة لدفع عجلـ ة التنميـ ة الاقتـ صادية والاجتماعيـ ة وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس اقتصادياً من خلال ثـ لاث مستويات وهى دين أجهزة الموازنة العامة، والدين الحكومى، والـ دين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنـ ة العامـ ة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسى فى قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التى تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبى فى هذا الدين درءا لآثاره على الدخل القومى وتحجيما للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والمقبلة من هذا الدين.

والجدول التالى يوضح تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالى دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى:

جدول رقم (٤٧)
تطور صافى الدين العام

السنوات المالية	صافى الدين العام لأجهزة الموازنة			الناتج المحلى الإجمالى	نسبة صافى الدين إلى الناتج المحلى		
	الدين المحلى	الدين الخارجى	إجمالى		نسبة الدين المحلى	نسبة الدين الخارجى	نسبة الدين المحلى والخارجى
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	٪	٪	٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٧٨١٧٢	٧١٥٧٥	٥٤٩٧٤٧	٧٤٤٨٠٠	٦٤,٢٪	٩,٦٪	٧٣,٨٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٧٨٦٩٩	١٤٥٧٥٢	٦٢٤٤٥١	٨٩٥٥٠٠	٥٣,٥٪	١٦,٣٪	٦٩,٧٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٦٢٣٢٦	١٤٣١٤٥	٧٠٥٤٧١	١٠٣٨٦٠٠	٥٤,١٪	١٣,٨٪	٦٧,٩٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٦٣٨١٨	١٦١٤٣١	٨٢٥٢٤٩	١٢٠٦٧٠٠	٥٥,٠٪	١٣,٤٪	٦٨,٤٪

ومن ثم – وعلى ضوء البيان المتقدم – يتضح أن حجم الدين المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة العامة للدولة يتناقص سنة بعد أخرى ، إذ بعد أن كانت نسبته إلى الناتج المحلى ٧٣,٨٪ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ فإنه تدرج فى الخفض وقد بلغ فى نهاية العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ نسبة ٦٨,٤٪ منه ٥٥,٠٪ للدين المحلى و١٣,٤٪ للدين الخارجى.

هذا وإذا انطلقنا ليس فقط إلى المستوى الأول من قياس الدين المحلى (دين أجهزة الموازنة العامة) وإنما إلى المستوى الثانى والذى يعبر عنه بدين الحكومة العامة (تشمل بالإضافة إلى أجهزة الموازنة العامة دين بنك الاستثمار القومى ودين صناديق التأمينات) ثم إلى المستوى الثالث والذى يعبر عنه بالدين العام والذى يشمل بالإضافة إلى ما تقدم دين الهيئات الاقتصادية، فإننا سنلاحظ الانخفاض الذى سبق فى حجم هذا الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالى بعد مراعاة استبعاد العلاقات المتداخلة بين هذه الأجهزة بعضها البعض من ناحية للوصول إلى إجماليات هذا الدين ثم خصم الودائع الخاصة بكل من هذه الأجهزة من ناحية أخرى للوصول إلى صافى هذا الدين المحلى.

إن الدين العام الخارجى الحكومى الذى يدخل فى مسئولية وزارة المالية وتلتزم بأعباء خدمته وصل فى نهاية يونيو ٢٠١٠ لنحو ٢٦,٢مليار دولار (ما يعادل ١٦١،٤٣١ مليون جنيه مصري) وبإضافته إلى صافى الدين العام المحلى فى نهاية يونيو ٢٠١٠ يصبح صافى الدين العام المحلى والخارجى فى نهاية يونيو ٢٠١٠ نحو ٨٢٥،٢٤٥ مليون جنيه بنسبة ٦٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٤٨)

تطور صافى الدين العام المحلى والخارجى

(بالمليون جنيه)

البيان	نهاية يونيو ٢٠٠٧	نهاية يونيو ٢٠٠٨	نهاية يونيو ٢٠٠٩	نهاية يونيو ٢٠١٠
إجمالى الدين المحلى:				
إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة	٥٩١،٠٠١	٥٩٩،٦٠٣	٦٩٩،٦٦٧	٨٠٨،٣٨٤
إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة	٤٨٦،٢٤١	٥١٢،٩٨٢	٦١٥،٨٤٩	٧٣٣،٣٨٧
إجمالى الدين العام المحلى	٤٩٣،٨٧٩	٥٣٧،٥٣٣	٦٤٣،٦٢٨	٧٦٩،٧٨٣
صافى الدين المحلى:				
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة	٤٧٨،١٧٢	٤٧٨،٦٩٩	٥٦٢،٣٢٦	٦٦٣،٨١٨
صافى الدين المحلى للحكومة العامة	٣٦٩،٢٧٧	٣٨١،٩٣٩	٤٣٧،٠٣٨	٥٧٤،٨٥٦
صافى الدين العام المحلى	٣٦٣،٢٧٤	٣٨٧،٠٣٢	٤٧٥،٨٩٥	٥٩٩،٦١٢
الدين الخارجى الحكومى	٧١،٥٧٥	١٤٥،٧٥٢	١٤٣،١٤٥	١٦١،٤٣١
صافى الدين المحلى والخارجى:				
صافى الدين المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة	٥٤٩،٧٤٧	٦٢٤،٤٥١	٧٠٥،٤٧١	٨٢٥،٢٤٩
صافى الدين المحلى والخارجى للحكومة العامة	٤٤٠،٨٥٢	٥٢٧،٦٩١	٥٨٠،١٨٣	٧٣٦،٢٨٧
صافى الدين العام المحلى والخارجى	٤٣٤،٨٤٩	٥٣٢،٧٨٤	٦١٩،٠٤٠	٧٦١،٠٤٣
الناتج المحلى الإجمالى	٧٤٤،٨٠٠	٨٩٥،٥٠٠	١،٠٣٨،٦٠٠	١،٢٠٦،٧٠٠
إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة / الناتج المحلى	٧٩,٤٪	٦٧,٠٪	٦٧,٤٪	٦٧,٠٪
إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة / الناتج المحلى	٦٥,٣٪	٥٧,٣٪	٥٩,٣٪	٦٠,٨٪
إجمالى الدين العام المحلى / الناتج المحلى	٦٦,٣٪	٦٠,٠٪	٦٢,٠٪	٦٣,٨٪
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة / الناتج المحلى	٦٤,٢٪	٥٣,٥٪	٥٤,١٪	٥٥,٠٪
صافى الدين المحلى للحكومة العامة / الناتج المحلى	٤٩,٦٪	٤٢,٧٪	٤٢,١٪	٤٧,٦٪
صافى الدين العام المحلى / الناتج المحلى	٤٨,٨٪	٤٣,٢٪	٤٥,٨٪	٤٩,٧٪
الدين الخارجى/ الناتج المحلى	٩,٦٪	١٦,٣٪	١٣,٨٪	١٣,٤٪
صافى الدين المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة / الناتج المحلى	٧٣,٨٪	٦٩,٧٪	٦٧,٩٪	٦٨,٤٪
صافى الدين المحلى والخارجى للحكومة العامة / الناتج المحلى	٥٩,٢٪	٥٨,٩٪	٥٥,٩٪	٦١,٠٪
صافى الدين العام المحلى والخارجى / الناتج المحلى	٥٨,٤٪	٥٩,٥٪	٥٩,٦٪	٦٣,١٪

ويتبين من البيان المتقدم ان الدين العام الذى تلتزم بـه الحكومـة سواء فى صورته الإجمالية أو فى صورته الصافية، سواء كان يقتصر على أجهزة الموازنة العامة أو على الدين الحكومى أو الـدين العـام للدولة، فإنه وإن كان يتزايد كرقم مطلق، إلا أن نسبته إلـى النـاتج المحلى الإجمالى تتناقص سنة بعد أخرى، وهو ما يؤكد أن الدين العـام فى إطاره الطبيعى وان عبئه على المستوى القومى يتناقص سنة بعـد أخرى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى، فليست هناك دولـة لا تقتـرض ولكن العبرة هى فى عدم تجاوز هذا الاقتراض لمعدل الزيادة فى الناتج المحلى وطالما أن هناك خفض نسبى فى الدين إلى هذا الناتج، فإن ذلك يعطى اطمئنانا لصحة المسار.

الفصل السابع

مشروع موازنة الخزانة العامة
للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية يعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدى.
- العجز أو الفائض الكلى.
- مصادر تمويل العجز الكلى.
- تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدولين التاليين ما يأتى:

١ – الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدى وعجز كلى ومصادر التمويل والعجز الذى سيمول من الخزانة العامة.

٢ – النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٤٩)

موازنة الخزانة العامة

الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢				موازنة السنة المالية معدلة ٢٠١٠/٢٠١١
	الجهاز الإدارى	الادارة المحلية	الهيئات الخدمية	اجمالى	
# **الايرادات**					
- الضرائب	٢٣٠،٥٦٦	٨٥٢	٨١٥	٢٣٢،٢٣٢	٢٠٠،٤٢٤
- المنح	٩،٤٨٠	٠	٤٩٤	٩،٩٧٤	٥،١٥٦
- الإيرادات الاخرى	٨٨،٦٤٢	٤،٦٩٤	١٤،١٠٤	١٠٧،٤٤١	٨٠،٢٣٠
جملة الإيرادات	٣٢٨،٦٨٨	٥،٥٤٦	١٥،٤١٣	٣٤٩،٦٤٧	٢٨٥،٨١٠
# **المصروفات**					
- الاجور وتعويضات العاملين	٥٦،٦٨٢	٤٨،٢١٦	١٢،٥٩٩	١١٧،٤٩٧	٩٥،٣٠٩
- شراء السلع والخدمات	١٦،٣٤٩	٧،٦٣٧	٦،٢٦٨	٣٠،٢٥٥	٢٨،٨٥٧
- الفوائد	١٠٥،٩٤٩	٢٢٧	١٢٤	١٠٦،٣٠٠	٨٢،١٤٣
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٥٣،٢٣٠	٣٥٣	٤،١٧٢	١٥٧،٧٥٤	١٢٦،٦١٦
- المصروفات الاخرى	٣٠،٤٠٦	١٢٣	١،٠٩٣	٣١،٦٢٢	٤٠،١٢٥
- شراء الاصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٥،٢٩٨	٣،٠٦٤	١٨،٧٩٩	٤٧،١٦١	٤٠،١١٩
جملة المصروفات	٣٨٧،٩١٤	٥٩،٦٢٠	٤٣،٠٥٦	٤٩٠،٥٩٠	٤١٣،١٦٨
العجز (الفائض) النقدى	٥٩،٢٢٦	٥٤،٠٧٤	٢٧،٦٤٣	١٤٠،٩٤٣	١٢٧،٣٥٨
# **صافى حيازة الاصول المالية**					
- المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول (بدون الخصخصة)	١٠،٧١٩	٠	٠	١٠،٧١٩	١٢،٢٧٢
- حيازة الاصول المالية محلية واقليمية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٣،٩٩٩	٠	٥٧	٤،٠٥٦	٣،٩٩٠
صافى حيازة الاصول المالية	٦،٧٢٠-	٠	٥٧	٦،٦٦٣-	٨،٢٨٣-
العجز (الفائض) الكلى	٥٢،٥٠٧	٥٤،٠٧٤	٢٧،٦٩٩	١٣٤،٢٨٠	١١٩،٠٧٦
# **مصادر التمويل للعجز الكلي**					
= الاقتراض واصدار الاوراق المالية المحلية	١٣٦،٤٦٦	٥٤،٢٦٧	٢٨،٠٦٧	٢١٨،٨٠٠	٢٠١،٠١١
* اصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم لتمويل عجز الموازنات	١٤،٢٨٠	٠	٠	١٤،٢٨٠	
. اقتراض من مصادر أخرى					
جملة الاقتراض واصدار الاوراق المالية المحلية	١٥٠،٧٤٦	٥٤،٢٦٧	٢٨،٠٦٧	٢٣٣،٠٨٠	٢٠١،٠١١
= الاقتراض واصدار الاوراق المالية الاجنبية	٣٢	٠	٦٢	٩٤	٦٥
. لتمويل الاستثمارات	٠	٠	٠	٠	٠
X لتمويل عجز الموازنات	٣٢	٠	٦٢	٩٤	٦٥
جملة الاقتراض واصدار الاوراق المالية الاجنبية	١٥٠،٧٧٨	٥٤،٢٦٧	٢٨،١٢٩	٢٣٣،١٧٤	٢٠١،٠٧٦
اجمالى الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم	٩٨،٥٢١	١٩٣	٤٣٠	٩٩،١٤٤	٨٢،٢٥٠
- يستبعد سداد القروض المحلية والاجنبية	٥٢،٢٥٧	٥٤،٠٧٤	٢٧،٦٩٩	١٣٤،٠٣٠	١١٨،٨٢٦
صافي الاقتراض واصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	٢٥٠
- يضاف صافي حصيلة الخصخصة					
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	٥٢،٥٠٧	٥٤،٠٧٤	٢٧،٦٩٩	١٣٤،٢٨٠	١١٩،٠٧٦

جدول رقم (٥٠)

موازنة الخزانة العامة

النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

الإستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٢/٢٠١١	الموازنة المعدلة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩
إجمالى المصروفات	٤٩٠،٥٩٠	٤١٣،١٦٨	إجمالى الإيرادات	٣٤٩،٦٤٧	٢٨٥،٨١٠	العجز النقدى	١٤٠،٩٤٣	١٢٧،٣٥٨
حيازة الاصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٤،٠٥٦	٣،٩٩٠	متحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول (بدون حصيلة الخصخصة)	١٠،٧١٩	١٢،٢٧٢	صافى حيازة الأصول المالية	٦،٦٦٣-	٨،٢٨٣-
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	٤٩٤،٦٤٦	٤١٧،١٥٧	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الاقراض	٣٦٠،٣٦٦	٢٩٨،٠٨٢	العجز الكلى	١٣٤،٢٨٠	١١٩،٠٧٥
سداد القروض المحلية والإجنبية	٩٩،١٤٤	٨٢،٢٥٠	الأقتراض	٢٣٣،١٧٤	٢٠١،٠٧٦	صافى الأقتراض	١٣٤،٠٣٠	١١٨،٨٢٦
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	حصيلة الخصخصة	٥٠٠	٥٠٠	صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠-
الإجمالى	٥٩٤،٠٣٩	٤٩٩،٦٥٨	الإجمالى	٥٩٤،٠٣٩	٤٩٩،٦٥٨		٠	٠